

GRADUATE THEOLOGICAL FOUNDATION

نظرية القدر المشترك
وتقرير التواطؤ في الأسماء والصفات الإلهية
عند شيخ الإسلام ابن تيمية

بحث مقدم لنيل درجة العالمية العالية "الدكتوراة"
Thesis for Doctorate Degree
In Philosophy inTheological Studies

2007

إشراف: د. سيدو عبد شريف محمد
إعداد: **وليد بن خالد بن بسيوني**

-المقدمـة-

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيءات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له و من يضلل فلا هادي له و أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا عبده و رسوله أما بعد فإن خير الكلام كلام الله و خير الهدي هدي محمد صلى الله عليه و سلم و شر الأمور محدثاتها و كل محدثة بدعة و كل بدعة ضلالة و كل ضلالة في النار و بعد,,,,

فإن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كان مدرسة جامعة لشتى علوم و فنون الشريعة بحرا من بحور العلم و حبرا من أحبار المعرفة رزقه الله فقها في الدين و دقة في الاستنباط و تحريرا للمسائل على شكل يندر في أهل العلم قديما و حديثا و لا سيما في مسائل توحيد الأسماء و الصفات الإلهية و الرد على المخالفين و قد كنت من زمن بعيد مشغف القلب و الخاطر بالنظر في كتبه و رسائله و محاولة استخراج قواعده و أصوله العلمية التي خرّج عليها مسائله و تقريراته ، و رأيت في هذه الرسالة فرصة سانحة للعكوف على مسألة من أهم مسائل توحيد الصفات الإلهية و أساس فهم باب الغيبيات عموما و هي مسألة التواطؤ و القدر المشترك و لم أر من اعتنى بتقريرها و إفرادها بالتصنيف رغم تنبيه العلماء و الأئمة عليها في ثنايا تقريرهم لمسائل الصفات خصوصا و الغيبيات عموما. فجمعت عزمي على أن يكون موضوع بحثي التكميلي للدكتوراه بعنوان:

نظرية القدر المشترك وتقرير التواطؤ في الأسماء والصفات الإلهية

عند شيخ الإسلام ابن تيمية

و سبب اختياري لهذا الموضوع يرجع للأسباب التالية:

- تعتبر مسألة الصفات الإلهية من أوسع مسائل الاعتقاد بحثا و أكثرها خلافا و أدقها فهما ، بل لعله لم يقع في مسائل العقائد من النزاع و الاختلاف ما وقع في هذا الباب و لهذا أحببت المشاركة بجهد المقل في دراسة أصل من أصول هذا الباب و بيانه لعل الله يجمع به شملا و يهدي به متحيرا.
- أهمية نظرية القدر المشترك و كونها الأصل الذي تفهم به جميع أبواب الغيبيات و التي هي أصل معنى الإيمان بالله.
- أصل الضلال في فهم باب الصفات الإلهية ناتج عن عدم فهم هذا الأصل الفطري الشرعي اللغوي و لذا تقريره بالبيان و الحجة و البرهان قد يكون سببا في هداية من تحير و تخبط في هذا الباب من أبواب أصول الدين .
- إثبات نظرية القدر المشترك من أعظم أوجه النقض لحجج أهل التعطيل على اختلاف أنواعهم و أهل التمثيل و أشياعهم.
- تقرير نظرية القدر المشترك بأنواع الأدلة النقلية و العقلية فيه بيان رفعة علوم السلف الصالح و فهومهم و تمكنهم من الحجج العقلية السالمة الصحيحة على خلاف ما اتهمهم به من لم يعرف اقدارهم و يطلع على علومهم من كونهم حشوية ظاهرية محضة و نحو

ذلك، و لا شك ان إظهار علومهم من نصرة سلفنا الصالح و بيان فضلهم و هو فضل أحببت ان لا يحرمني الله أجر المشاركة فيه.

- بيان أن علوم شيخ الإسلام ابن تيمية مستقاة من نصوص الوحيين و مسبوقة بتقريرات سلف الأمة و ليس كما يزعم بعض أهل البدع أن مذهب السلف محدث أو ينسبونه لشيخ الإسلام ابن تيمية و محمد بن عبد الوهاب أو غيرهما من العلماء المتأخرين بل تقريرات هؤلاء العلماء و غيرهم مبناها على نصوص الشريعة و مسبوقة بتقريرات سلف الأمة من الصحابة و التابعين و أتباعهم و أئمة العلم و الهدى.
- إعجابي و محبتي لشيخ الإسلام ابن تيمية و منهجه في تقرير مسائل العلم،فأحببت أن تكون أطروحتي للدكتوراه مستقاه من علومه و أن استنفذ وسعي و وقتي لمزيد التبحر في علومه رحمه الله تعالى.
- أنني لا أعلم أن احدا اعتنى بتقرير نظرية القدر المشترك في رسالة علمية من قبل فأحببت المشاركة بجهد المقل بنصرة مذهب سلف الأمة و أئمتها في باب من أعظم أبواب الدين و أصل من أصوله، سائلا الله أن يتقبل مني و يجعله صوابا خالصا.

هذا و قد اتبعت الخطة التالية في كتابة البحث:

<u>المقدمـة و تشتمل على :</u>

- الإفتتاح
- تحديد الموضوع
- أهمية الموضوع و أسباب اختيار البحث
- خطة البحث
- منهج كتابة البحث
- الصعوبات
- الشكر و التقدير

التمهيد و فيه مسألتان :

- المسألة الأولى: حقيقة التوحيد و أقسامه و تحتها:
  - تعريف التوحيد لغة و اصطلاحاً.
  - أقسام التوحيد.
- المسألة الثانية : ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية و فيها:
  - عصره و زمانه
  - نسبه و نشأته
  - حياته و مكانته
  - جهوده في تقرير مسائل توحيد الأسماء و الصفات

الفصل الأول : مفهوم توحيد الأسماء و الصفات و تحته أربع مباحث:

المبحث الأول : حقيقة توحيد الأسماء و الصفات و أهميته و تحته:

- تعريف توحيد الأسماء و الصفات لغة و اصطلاحاً.
- علاقة توحيد الأسماء و الصفات بسائر أنواع التوحيد.
- أهمية توحيد الأسماء و الصفات.

المبحث الثاني : الأسماء الإلهيـة و فيه:

- معنى الاسم و اشتقاقه في اللغـة.
- تعريف الأسماء الإلهية و اشتقاقها في الشرع.
- دلالة النصوص الشرعية على الأسماء الإلهيـة.
- أقسام الأسماء الحسنى.
- أوجه الجمع و الفرق بين الأسماء و الصفات الإلهيـة :
  - من جهة اللغـة.
  - من جهة مصدر إثباتهما.
  - من جهة دلالتهما.
  - من جهة الأحكام المتعلقة بهما :

    * حكم إثباتهما و انكرهما.
    * القسم بهمـا.
    * الإستعاذة بهما.
    * دعائهما و الإستغاثة بهما.
    * التعبيد بهما.
    * عددهما و إحصائهما.
- دلالة الأسماء الحسنى على الذات و الصفات العلى.
- الإلحاد في أسماء الله الحسنى.
- الإسم الأعظم للـه.

المبحث الثالث: الصفات الإلهيـة و يتضمن:

- تعريف الصفة لغة و اصطلاحاً.
- دلالة النصوص الشرعية على الصفات الإلهية.

- أنواع الصفات الإلهيـة.
- أقسام الصفات الإلهيـة:
  - باعتبار تعلقها بالذات.
  - باعتبار تعلقها بالمشيئة و الإرادة.
  - باعتبار نوع دليل ثبوتها.
  - باعتبار الأقسام السابقـة.
  - باعتبار متعلقهـا.
- العلاقة بين الذات و الصفات.
- مذاهب الناس في الصفات الإلهيـة.
  - **أهل التعطيل .**

أ- قول القرامطة الباطنيـة.

ب-قول الجهمية و الفلاسفة.

ت-قول المعتزلـة.

- **أهل التمثيل.**

أ- قول ملاحدة المتصوفـة.

ب-قول السبأيـة.

ت-قول المشبـة و المجسمـة.

- كل معطّل ممثّل و كل ممثّل معطّل .
  - **الصفاتيـة.**

أ- الصفاتيـة المتكلمون.

ب-الصفاتية السلفيون.

المبحث الرابع :

<u>الفصل الثاني: تقريرالتواطؤ و نظرية القدر المشترك فى الأسماء و الصفات الإلهية و تحته خمسة عشرة مبحثاً:</u>

المبحث الأول: أنوع الاشتراك اللفظي في اللغة

المبحث الثاني: سبب التسمية: المتواطئة والمشككة
المبحث الثالث: استعمالات الألفاظ المتواطئة

المبحث الرابع: دلالات الألفاظ المتواطئة

المبحث الخامس: تعريف القدر المشترك والقدر المميز

المبحث السادس: مدلول الألفاظ المتواطئة

المبحث السابع: مواضع التواطؤ فيما يطلق على الله تعالى

المبحث الثامن: مذاهب الناس في إثبات التواطؤ

المبحث التاسع: مذاهب الناس في إثبات القدر المشترك

المبحث العاشر: أصل الغلط عند المخالفين لأهل السنة

المبحث الحادي: الأدلة على إثبات التواطؤ في الأسماء والصفات

المبحث الثالث عشر: أنواع النصوص الشرعية الدالة على إثبات التواطؤ

المبحث الرابع عشر: تحديد القدر المشترك والقدر المميز في باب الصفات

المبحث الخامس عشر: التواطؤ خاصة العقل

<u>الفصل الثالث : فوائد إثبات نظرية القدر المشترك أو التواطؤ و تحته مبحثان:</u>

المبحث الأول: فوائد التفريق بين القدر المشترك والقدر المميز

1- التفريق بين التشبيه والتمثيل
2- بطلان الاعتماد على مجرد نفي التشبيه
3- بطلان التأويل والتفويض
4- التفريق بين القياس الصحيح والقياس

المبحث الثاني:فوائد التفريق بين الوجود الذهني والوجود العيني:

1- بطلان شبهة التركيب
2- بطلان القول بالأحوال
3- بطلان القول بالاشتراك اللفظي
4- بطلان القول بالوجود المطلق
5- التفريق بين الاسم والمسمى
6- التفريق بين الصفة والموصوف
7- التفريق بين الصفة والفعل
8- التفريق بين الفعل والمفعول
9- التفريق يبن عالم الغيب وعالم الشهادة

الخاتمة و فيها خلاصة البحث و نتائجه.

الفهارس:

5- فهرس الآيات القرآنية.
6- فهرس الأحاديث المرفوعة.
7- فهرس المراجع.
8- فهرس الموضوعات.

منهج كتابة البحث:

لقد راعيت الإلتزام بقواعد البحث الأكاديمي و المنهجية العلمية التي تقوم على تحري الأمانة و الدقة في النقل و العزو و الاستدلال العلمي الصحيح مع الرجوع إلى المصادر الأصيلة و مراعاة الوضوح و التسلسل مع التجديد في الترتيب و العرض سائلا الله الإعانة و التسديد و يمكن إجمال المنهج الذي إلتزمته إن في النقاط التالية :

1- عزو الآيات إلى مواضعها من القرآن الكريم.
2- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصيلة و الإكتفاء بالصحيحين أو أحدهما إذا كان الحديث من روايتهما إلا إذا إذا كانت ثمة زيادة مهمة عند غيرهما .
3- بيان غريب الألفاظ الواردة في النصوص إذا لم تكن مشهورة.
4- ترجمة الأعلام غير المشهورين و المعروفين ترجمة مختصرة.
5- الأمانة العلمية في النقل بالعزو إلى المصدر المنقول عنه .
6- إذا قرر شيخ الإسلام المسألة في موضع و لم ينقضها في موضع آخر أكتفي بالنقل عن موضع واحد لأن المراد تقرير المسألة لا استقصاء كلامه و قد أشير إليها في الهامش .
7- أكتفي بالعزو إلى المطبوع من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية لكثرتها و كفايتها .
8- الرجوع إلى المصادر الأصيلة .
9- العناية بتأصيل المسائل أكثر من تفريعها و تقعيد الأصول الجامعة لكل باب .
10- العناية بالحدود و تعريف المصطلحات.
11- التسلسل المنطقي في الترتيب و التفريع.
12- تنويع الأدلة المستدل بها من العقل و النقل و اللغة و غير ذلك .
13- الإستدلال بالأدلة النقلية الصحيحة و العقلية الصريحة.
14- الوضوح و السهولة في التعبير و البعد عن حوشي الكلام .
15- الإلتزام بالخطة الموضوعة للبحث .

الصعوبات التي و اجهتني في كتابة البحث:

أولاً : لقد جاء هذا البحث بعد طول انقطاع عن التأليف العلمي و الانشغال بمتطلبات الدعوة و الإمامة و مما لا يخفي كثرة الصوارف و الإرتباطات لمن يعيش في أمريكا من الأئمة و طلبة العلم .
ثانياً: ندرة المراجع العلمية و صعوبة التحصل عليها مما اضرني لتأجيل كتابة بعض مباحث هذه الرسالة لحين السفر إلى المملكة العربية السعودية أو مصر لمراجعة بعض المراجع المهمة في هذا الباب.
ثالثاً:إن هذا البحث يقتضي من الباحث إعادة صياغة كلام شيخ الإسلام في مسألة القدر المشترك على شكل نظرية علمية فلسفية و لا يخفى ما في ذلك من صعوبة من جهة دقة كلام شيخ الإسلام و إحكام عبارته مما يعسر معه التصرف بها على نحو يفي بالمقصود و من جهة أخرى دقة هذا المبحث رغم أنه من المسلمات العقلية لكن من المعلوم أن توضيح البدهيات و تقرير المسلمات من الصعوبة بمكان كالتعبير عن المشاعر و الأحاسيس.
رابعاً : كثرة مؤلفات شيخ الإسلام و تنوعها جعل البحث فيها و انتقاء أفضل ما يناسب تحديا للباحث.
و بالرغم من هذه الصعوبات و التحديات إلا أنني استمتعت بتجاوزها و إزالتها في سبيل إخراج هذه الرسالة التي بين يدي القارئ اليوم فيا أيها الواقف عليها المتأمل لها لك غنمها و علي غرمها فما كان فيها من صواب فمن الله وحده و ما كان فيها من خطأ فمن نفسي و الشيطان و إني تائب منه راجع عنه.

الشكر و التقدير :
الشكر أولا و آخرا لله رب العالمين الذي يسر و قدر لي تقديم هذه الرسالة و الله أسأل أن يجعلها صوابا خالصا لوجهه،ثم الشكر موصول لوالدي فببركة دعائهما و رضاهما عني بلغت ما بلغت اليوم فجزاهما الله عني خيرا وكذا اشكر أهلي حيث لم تنأ جهدا في مساعدتي و شحذ همتي لإنهاء هذه الرسالة و لا يسعني في هذا المقام أيضا إلا أن اتوجه بالشكر للشيخ د. سيدو المشرف على رسالتي الذي أكرمني بقبول

الإشراف عليها و كذا لأصحاب الفضيلة المشايخ المناقشين و للشيخ د. عمر شاهين على رعايته أمر رسالتي و تيسير أمرها و في الختام أشكر كل من عاونني بنصح أو إعارة كتاب أو دلالة على موضع أو مراجعة أو اقتراح او مذاكرة علمية او دعم مالي أو معنوي لإتمام هذه الرسالة و أخص منهم شيخنا الشيخ حمد بن إبراهيم الشتوي على توجيهاته العلمية التي استفدت منها كثيرا، و أخينا الشيخ الفقيه المقريء وليد إدريس منيسي حفظهم الله جميعا و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين نبينا محمد و آله.

كتبه راجي عفو ربه:
أبو عبد الرحمن وليد بن خالد بسيوني
في الخامس و العشرين من شهر رمضان المبارك من عام ثمانية و عشرين و اربعمائة بعد الألف من الهجرة بهيوستون تاكساس.

- التمهيد -

المسألة الأولى: حقيقة التوحيد و أقسامه.

- **تعريف التوحيد لغة واصطلاحًا.**
- **أقسام التوحيد.**

تعريف التوحيد لغة:

قال ابن فارس[1]: «الواو والحاء والدال: أصل واحد يدل على الإنفراد. من ذلك: الوحدة»[2] فهو مصدر يوحد توحيدًا على وزن «تفعيل»، ويقال: وَحدَهُ، وأحده، وهو الحكم بأن الشيء واحد، والعلم بأنه واحد[3].

والمقصود من «التفعيل»: النسبة، كالتصديق لا للجعل، فمعنى وحدت الله: نسبته إلى الوحدانية لا جعلته واحدًا[4].

التوحيد اصطلاحًا:

(1) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازى، أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب، أصله من قزوين، وأقام مدة في همذان، من أشهر كتبه: معجم مقاييس اللغة، والمجمل، وجامع التأويل في التفسير، توفي في الري سنة 395 هـ، سير أعلام النبلاء (17/ 103).

(2) «معجم مقاييس اللغة» (6/ 90).

(3) انظر: «الصحاح» للجوهري (2/ 548)، و «القاموس» للفيروز آبادي (414)، و «لسان العرب» لابن منظور (3/ 448).

(4) «لوامع الأنوار» للسفاريني (1/ 56 - 57).

يقول ابن القيم[1]: «وأما توحيد الرسل فهو إثبات صفات الكمال له، وإثبات كونه فاعلاً بمشيئته وقدرته واختياره،و أن له فعلاً حقيقة، وأنه وحدة الذي يستحق أن يعبد ويخاف ويرجى ويتوكل عليه، فهو المستحق لغاية الحب بغاية الذل...»[2].

وعرفه السفاريني [3]-رحمه الله- بقوله: «إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتًا وصفاتاً وأفعالا»[4].

وقيل هو: «الاعتقاد بأن الله واحد في ملكه، وأفعاله، لا شريك له، وواحد في ذاته وصفاته لا نظير له، وواحد في إلهيته وعبادته لا ند له»[5].

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي[6]: «حد التوحيد الجامع لأنواعه هو:

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي الفقيه المجتهد المفسر النحوي الأصولي الشهير بابن القيم، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأخذ عنه واستفاد منه كثيرًا وقد امتحن وأوذي مرات، توفي سنة (751هـ)، وله تصانيف عديدة منها: "زاد المعاد" "مفتاح دار السعادة"، و"الصواعق المرسلة"، وغيرها الكثير.

انظر: "شذرات الذهب" (168/6)، و"الأعلام" (56/6)، و"معجم المؤلفين" (164/3)، و"ابن القيم حياته وآثاره وموارده" للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

(2) «مختصر الصواعق» للموصلي (1/ 172).

(3) هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي عالم بالحديث والأصول والأدب، ولد ونشأ في سفارين من قرى نابلس ثم رحل إلى دمشق لطلب العلم فأخذ عن علمائها ثم رجع إلى بلده نابلس فدَّرس وأفتى وأفاد حتى توفي سنة (1188هـ)، وله مؤلفات عدة أشهرها: " لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية".

(4) «لوامع الأنوار» (1/ 75)، وهو تعريف الباجوري الأشعري في «شرح الجوهرة» (20)، ويلاحظ أن مراده من إدخال الأفعال في التعريف، نفي أن يكون لغير الله فعل من الأفعال على وجه الإيجاد أو الحقيقة، كما هو معتقدهم في باب القدر.

(5) هو تعريف الشيخ محمد خليل هراس في «دعوة التوحيد» (33).

(6) هو العلامة الفقيه المفسر عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن آل سعدي، ولد ونشأ في بلدة نيزة من محافظالت القصيم واشتغل بالعلم حتى فاق الأقران، ولما تقدم به الطلب خرج من مألوف بلده إلى الإهتمام بالفقه الحنبلي فقط إلى الاطلاع على كتب التفسير والحديث والتوحيد وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وغيرهم، وتوفي سنة (1376هـ)، له مؤلفات عدة منها: "تيسير الكريم المنان في تفسير كلام المنان"، و"القواعد الحسان"، و"القول السديد شرح كتاب التوحيد"، وغيرها.

انظر: "علماء نجد" (218/3)، و"الأعلام" (340/3).

اعتقاد العبد وإيمانه بتفرد الرب بصفات الكمال وإفراده بأنواع العبادة»[1].

وقيل هو: «اعتقاد أنه واحد لا شريك له، ونفي المثل والنظير عنه، والتوجه إليه وحده بالعبادة»[2].

وقيل هو: «تفرد الله بالربوبية والإلهية وكمال الأسماء والصفات»[3].

وبنحوه العلامة محمد بن صالح العثيمين حيث قال: «إفراد الله سبحانه بما يختص به من الربوبية، والألوهية والأسماء والصفات»[4].

وجميع هذه التعريفات السابقة هي باعتبار التوحيد فعلاً من أفعال القلوب، وبالمعنى المصدري للتوحيد.

هذا وقد اشتهر عند المتكلمين تعريف آخر للتوحيد باعتبار هذا العلم ملكة يمكن معها صاحبها من إيراد الحجج على العقائد ودفع الشبه عنها، فقالوا هو: العلم الذي يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بالأدلة اليقينية[5].

ويلحظ في تعريف أهل السنة والجماعة للتوحيد أنه يشمل جميع أنواع التوحيد، الإلهية والربوبية والأسماء والصفات، بخلاف من عرفه من المتكلمين ومن ذلك قولهم في تعريف التوحيد :

- إن الله واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له[6].

- إفراد القديم من المحدث[7].

- واحد في ذاته واحد في صفاته، وخالق لمصنوعاته[1].

---

(1) «الفتاوى السعدية» (10).

(2) هو تعريف الشيخ محمد خليل هراس في «دعوة التوحيد» (11).

(3) هو تعريف الشيخ عبد الرزاق عفيفي في «مذكرة التوحيد» (3)، وبنحوه البريكان في «المدخل» (10)، ولكن بلفظ (إفراد الله بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات والأفعال».

(4) «القول المفيد» (1/ 5).

(5) «حاشية الجوهرة» للباجوري (21)، وانظر: «دعوة التوحيد» للهراس (12- 13)، و «المدخل» للبريكان (10).

(6) «الملل والنحل» للشهرستاني (1/ 42).

(7) «فتح الباري» (13/ 344)، و «إرشاد الساري» (10/ 357).

- معرفة الله بالربوبية، ونفي الأنداد عنه جملة[2].

- إثبات الوحدة لله في الذات والفعل، في خلق الأكوان، وأنه وحده مرجع كل كون ومنتهى كل قصد[3].

إلى غير ذلك من التعريفات التي ذكرها المتكلمون ويلحظ عليها:

أولا: أنها قد خلت عن إدخال توحيد الإلهية في معنى التوحيد، وذلك لأن الإله عندهم بمعنى الرب، وهو: القادر على الاختراع[4] فتوحيد الربوبية هو الغاية العظمى عند المتكلمين و يمثل حقيقة التوحيد عندهم[5].

ثانياً: يقال في أشهر تعريفاتهم وهو الأول، والذي يشمل عامة ما ذكر من الحدود بعده، أنه يشتمل على معاني باطلة، فقد ضمنوا بعض هذه الألفاظ معان فاسدة، قال شيخ الإسلام: «فقد تبين أن ما يسمونه «توحيدا» فيه ما هو حق وفيه ما هو باطل»[6] وذلك حيث ضمنوا معنى قولهم: «واحد في صفاته لا شبيه له» نفي صفاته الخبرية، ومعنى قولهم «واحد في ذاته لا قسيم له» «يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد»[7]!! وهذا من جنس أصول المعتزلة والرافضة التي ضمنوها معاني باطلة وفاسدة.

---

(1) «شرح الطحاوية» للبابرتي (29).

(2) «التعريفات» للجرجاني (96).

(3) «التوحيد» لمحمد عبده (43)، وانظر ما تعقبه به الهراس في «دعوة التوحيد» (13).

(4) انظر: «الرسالة التدمرية» لشيخ الإسلام (179- 180).

(5) انظر: أصول الدين للبغدادي 123 و شرح اسماء الله الحسنى للرازي 124 و التدمرية 179، 185.

(6) «التدميرية»: (185).

(7) انظر المصدر السابق (179- 185)، و «درء التعارض» (1/ 224، 228)، و «منهج أهل السنة والجماعة والأشاعرة في التوحيد» لخالد نور (1/ 17 - 18).

أقسام التوحيد:

- تختلف أقسام التوحيد باختلاف اعتبارات التقسيم[1]، فهو ينقسم إلى تسعة أقسام بأربعة اعتبارات:

أولا: باعتبار ما يستحقه الرب من الكمال.

وينقسم إلى ثلاث أقسام:

- توحيد الربوبية.

- توحيد الإلهية.

- توحيد الأسماء والصفات[2].

ثانيا: باعتبار نوع الكلام الذي جاء فيه تقرير التوحيد:

وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين خبري و إنشائي على وفق نوعي الكلام في اللغة العربية من خبر وإنشاء:

- التوحيد الخبري: ويشمل توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية حيث كلها أخبار.

-التوحيد الإنشائي الطلبي: وهو توحيد العبادة حيث هو أمر وطلب[3].

ثالثاً: باعتبار نوع الفعل المطلوب من العبد.

وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

- توحيد المعرفة والإثبات: إذا كان المطلوب من العبد امر علمي فيعلم و يثبت فهذا يشمل توحدي الربوبية والأسماء والصفات.

- توحيد الإرادة والقصد والطلب: إذا كان المطلوب من العبد أمر عملي

---

(1) انظر: «مناهج الإسلاميين» لصالح الرقيب (2/ 888).

(2) انظر: «منهاج السنة» لشيخ الإسلام (3/ 289)، و «شرح الطحاوية» (76)، و «تيسير العزيز الحميد» لسليمان بن عبد الله (33- 36)، و «تطهير الجنان» لأحمد بن حجر آل بوطامي (18)، و «دعوة التوحيد» للهراس (11، 25، 32).

(3) انظر: «التدمرية» (3- 5) و «شرح النونية» للهراس (2/ 52)، و «منهاج السنة» (3/ 290- 291)، ومدارج السالكين (3/ 449 - 450).

فيفرد الرب بالقصد و الطلب و العبادة فهذا يشمل توحيد الإلهية[1].

رابعا: باعتبار الفعل الذي يقوم فيه التوحيد:

وينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

الأول:أن يقوم بالرب فهذا توحيد الله بأفعاله وهو متضمن لتوحيد الربوبية والصفات.

الثاني:أن يقوم بالعبد فهذا توحيد الله بأفعال العباد، وهو توحيد العبادة.

وبذلك تنتظم جميع أقسام التوحيد التي ذكرها أهل العلم، وأنها مترادفة من حيث الدلالة، متنوعة من حيث الاعتبار والتقسيم، و هذه التقاسيم اصطلاحية حادثة ظهرت بعد ظهور البدع ؛ فلما ظهر من نفى صفات الله وأسماءه وعُطل الربُ عن أفعاله، وخرج من صرف العبادة لغير الله، وجعل مع الله شريكًا احتاج أهل السنة إلى التنصيص على هذه القسام لتحديد مواضع الخلاف مع أهل البدع، فهي مجرد اصطلاحات فنية لا تغير شيئًا من الحقائق الشريعة أو العقلية، إذ جميع هذه الأنواع من التوحيد ثابتة في نفس الأمر بنصوص الكتاب والسنة، وهذا أصل جامع في الرد على من شنع على أهل السنة في تقسيمهم للتوحيد ، ولا يعلم ذلك إلا من مبتدع ضال يخشى افتضاح دينه وبدعته، التي لا تخلو من إنكار لأحد أنواع التوحيد، أو إبطاله[2].

---

(1) انظر: المصادر السابقة، و «تجريد التوحيد» للمقريزي (18 -20)، و «شرح الطحاوية» (89)، و «اجتماع الجيوش» لابن القيم (93)، و «زاد المعاد» (1/ 316- 317)، و «معارج القبول» للحكمي (1/ 55)، و «دعوة التوحيد» للهراس (14)، و «المدارج» (1/ 33) هذا وقد يعبر عن توحيد المعرفة والإثبات بـ: «التوحيد القولي» - «التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام (177) و «النونية» لابن القيم (51)، و: «التوحيد العلمي» كما في «المدارج» (1/ 33)، و «تلبيس الجهمية» لشيخ الإسلام (1/ 479).

ويعبر عن الثاني: بـ: «التوحيد العملي» كما في «التوسل والوسيلة» (177)، و «تلبيس الجهمية» (1/ 479)، و «التوحيد الفعلي» كما في النونية مع شرحها توضيح المقاصد لابن عيسى (2/ 210).

(2) ومن هؤلاء الذين شنعوا على أهل السنة الشيخ دحلان من اهل الهند، وانظر الرد عليه في «صيانة الإنسان» للهسواني (443 -461)، وكذلك السقاف حيث زعم أن تقسيم أهل السنة للتوحيد إلى ثلاثة أقسام كتثليت النصاري في رسالته «التنديد بمن عدد التوحيد» وانظر الرد عليها للشيخ عبد الرازق بن عبد المحسن العباد، وانظر: «منهاج الإسلاميين» لصالح الرقيب (2/ 890- 899).

المسألة الثانية: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-:

لقد كَثُرت الكتابة عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- فترجم له عددٌ كبير من المؤرخين القدامى والمحدثين، وهناك دراسات لعدد من المستشرقين وغيرهم تناولت تراث شيخ الإسلام ومنهجه وأفكاره وإبراز شخصيته الفذة الفريدة، وقد بلغت تلك المؤلفات أكثر من مئة كتاب.
وفي هذا كله غُنْية عن أن نترجم له في هذا الباب ترجمة مطولة وموسعة، غير أننا نذكُر شذرات طيبة مما سُطِّر وكُتبَ عنه- رحمه الله تعالى- وأن نعطي فكرة مجملة عن عصره، وعن مختلف جوانب حياته ونشأته،ومكانته العلمية، مع إبرازٍ لجهوده في تقرير مسائل توحيد الأسماء والصفات خاصة، إذ هو موضوع رسالتنا، وذلك من خلال النقاط الآتية:

عصر المؤلف و زمانه :

عاش شيخ الإسلام -رحمه الله- في عصر كَثُرت فيه البدع والضلالات، وسادت كثير من المذاهب الباطلة، واستفحلت الشبهات، وانتشر الجهل والتعصب والتقليد الأعمى، وغُزيت البلاد بالتتار.
فكان القرن الثامن بحاجة إلى رجل مجدد للدين، مجاهد في سبيل الله، يسع نشاطه كل مجالات الحياة دون أن تتركز على جانبٍ دون جانب، فكان ذلك الرجل هو شيخ الإسلام ابن تيمية. [1]

وكان دوره -رحمه الله- عظيمًا وشاقًا في ردِّ الخلق إلى الحق و يمكن معرفة طبيعة عصره و زمانه من خلال الوقوف على الأحوال الأربع التالية: [2]

---

(1)"شيخ الإسلام" لسعد صادق محمد صـ 17، و" رجال الفكر والدعوة" للندوي صـ 19 بتصرف

(2) انظر: "ترجمة شيخ الإسلام " لمحمد بن عبد الله بن عمر الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري في مقدمة تحقيق "الصارم المسلول" (1/33-47).

أولاً :الحالة الدينية

تعددت العقائد والفرق في ذلك العصر، وأصبح المجتمع يضم عناصر شتى وأجناسًا مختلفة؛ كان يعيش في ذلك المجتمع مسلمون سنة ، كما كان يعيش فيه فِرَق الرافضة والإسماعلية والشيعة واليهود والنصارى[1]، وكان السائد في دمشق: مذهب الأشعري، وكان يُنظر إليه على أنه السنة[2]، وكان التصوف في جانب آخر قد بلغ أشدّه، ودخل فيه كثير من الأفكار والعناصر غير الإسلامية، وانتمى إليه كثير من الجهلاء والمنحرفين والمبتدعين والمارقين، وسببوا ضلال العامة والخاصة، وازدهار الشرك والبدع في المجتمع، كما شغلت طائفة من الفلاسفة بنشر تعاليمها جهرًا وعلانية حينًا، وسرًا وخفية بعض الأحيان، فلسفة متحررة من قيود الدين وتعاليم الأنبياء، وطائفة أخرى كانت تعتبر الفلسفة مقياسًا أصيلاً.[3]

أدى وجود هذه الملل والنحل إلى قيام صراع بينهما، فكانت كل فرقة تعمل جاهدة لنصرة معتقداتها وآرائها ومذهبها، وكانت كل فرقة تحارب الأخرى وتعمل للقضاء عليها وعلى شيعتها ومعتقداتها.[4]

ولقد اتسمت الدراسات العلمية -في الغالب- في ذلك العصر بالتحيز الفكري، والتعصب المذهبي، وكل مذهب فقهي له أتباع يتبعونه على أنه صواب وغيره خطأ.[5]

وبالجملة فقد اشتدت غربة الإسلام، وتفرقت كلمة المسلمين، وظهرت المخالفة لما كان عليه السلف الصالح في الأصول والفروع.

كانت تلك هي الحالة الدينية التي صاحبت ظهور شيخ الإسلام ابن تيمية فالحاجة ماسة إلى عالم جريء ليتصدى لهذه الأفكار والمعتقدات الزائفة، وليعود بالناس إلى التوحيد الصافي، وليخلص الناس من هذه الجاهلية

---

(1) "شيخ الإسلام ابن تيمية" لسعد صادق صـ 37.

(2) "ابن تيمية" لإبراهيم خليل بركة صـ38.

(3) "رجال الفكر والدعوة" صـ30.

(4) "شيخ الإسلام ابن تيمية" لسعد صادق صـ 37-38.

(5) "ابن تيمية" لأبي زهرة صـ52.

التي ارتموا في أحضانها.[1]
فظهر في هذا الجو العتم شيخ الإسلام ابن تيمية حاملاً لواء الإصلاح والتجديد، ظهر شيخ الإسلام ضياءً لامعًا بعلمه الأصيل الغزير؛ يدرس للطلاب، ويؤلف الكتب والرسائل، ويُفتي في النوازل والمسائل، ويناظر المنحرفين، وينازل الفرق والطوائف، فيرد على الشيعة القدرية، ويرد على علماء الكلام والفلاسفة، ويرد على المعطلة والمؤولة في الصفات من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، ويرد على الصوفية المنحرفة، على القبوريين المبتدعة، ويُنازل أهل الجمود الفقهي والخمول الفكري، ويرد الفقه إلى أصوله الصحيحة ومنابعة الصافية.
وما كاد يظهر فضل شيخ الإسلام وجهاده وعلمه بين قرنائه من العلماء وغيرهم حتى حسدوه وأضمروا له الحقد والبغضاء، وحاولوا رمية لدى السلطان بما يؤذيه ويقلل من منزلته العظيمة، وحاكوا له المؤامرات ودبروا له المكائد، فيدخل السجن في كل مرة ثم ينجيه الله منهم.[2]

ثانياً: الحالة السياسية

كانت البلاد في تلك الفترة ويطلق عليها العصور الوسطى عبارة عن ممالك صغيرة يحكما أمراء من العجم خاضعين لسلطان الخلافة العباسية في بغداد، حيثُ ضعف الخلفاء العباسيون إبان انخرام دولتهم.[3]
وكان الخليفة منهم شبه معزول عن الأحداث، وكان سلاطين البلدان المتصرفون فعلاً في الحكم، وكان السلطان من الأتراك أوغيرهم يتغير ويتبدل الفينة والفينة بسبب الثورات الداخلية والدسائس والانقلابات التي كان يحيكها السلاطين لبعضهم البعض، فما يكاد يستقر سلطان على عرش البلاد إلا وقد دَبَّر له الأمراء دسيسة لخلعه أو قتله ليتولى واحد منهم مكانه.
وهكذا أصبحت الدولة الإسلامية في اضطراب سياسي عظيم، وكان لهذا

---

(1) "ابن تيمية" لإبراهيم خليل بركة صـ 42.

(2) انظر أمثله ذلك في ""البداية والنهاية" (127/14)، و"مجموع فتاوى شيخه الإسلام" (182/27-193).

(3) "ابن تيمية السلفي" للهراس صـ 14.

التفكك والتدابر والإنقسام بين أمراء الإسلام أثره اللازم ونتيجته المحتومه؛ في ضعف المسلمين عن مقاومة أعادئهم في الخارج.[1]
وقد عاصر شيخ الإسلام حدثين عظيمين:
أحدهما: خروج الفرنج الصليبيين إلى الشام ومصر.
والثاني: ظهور التتار بالمشرق واستيلاؤهم على بغداد، وزحفهم إلى الشام ومصر.[2]
وقد أشار شيخ الإسلام في رسالته "الفرقان" إلى هذه الحروب الصليبية والأسباب التي أدت إليها، فقال:
" فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول، سلط عليهم الأعداء، فخرجت الروم النصارى إلى الشام والجزيرة مرة بعد مرة، وأخذوا الثغور الشامية شيئًا بعد شيء إلى أن أخذوا بيت المقدس.. وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق، وكان أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار والنصارى والمنافقين والملاحدة" اهـ.[3]
لم يزل خطر التتار يزداد وأمرهم يستفحل، وتسقط في أيديهم بلاد المسلمين بلدًا بعد بلد، حتى استولوا على بغداد عاصمة الخلافة وقتلوا الخليفة المستعصم بالله، وأحالوا هذه المدينة العامرة خرابًا.[4]
وكان لشيخ الإسلام مشاركات في حرب هؤلاء التتار بلسانه وسنانه، فكان يعقد المجالس في المسجد الجامع لحض الناس على الجهاد والنفقة، وقد حضر بعض الغزوات بنفسه، وحمل السلاح وخاض المعارك، كما في حادثة قازان عندما سار شيخ الإسلام إلى ملك التتار "قازان"، وكلمه كلامًا شديدًا قويًا.[5]
وكما كان في وقعة قشحب حينما التقى الجيشان والتحم الفريقان في شهر رمضان المبارك عام 702، وكان شيخ الإسلام يباشر القتال بنفسه، وكان

---

(1) " التاريخ الإسلامي" لمحمود شاكر (3/6-346)، و(5/7-59).

(2) " الكامل في التاريخ" لابن الأثير (330/9).

(3) " الفرقان" ضمن مجموع الرسائل الكبرى (133/1-134).

(4) وصف ابن كثير حالة هذه المدينة بعد استيلاء التتار عليها وصفًا مؤثرًا في "البداية والنهاية" (216/13)، وانظر "التاريخ الإسلامي" لمحمود شاكر (326/6-346).

(5) " البداي والنهاية" (8/14 وما بعدها).

يمشي بين الصفوف يشجعهم ويقويهم ويبشرهم بالنصر، وكان بلاؤه في هذه المعركة عظيمًا، وكان كأثبت الفرسان.[1]
وانجلت المعركة بهزيمة التتار، ونصر الله المسلمين، وقُطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين.

ثالثاً: الحالة الاجتماعية:

كان من الطبعي والحالة السياسية ما ذكرنا أن لا تكون هناك حياة اجتماعية مستقرة، فقد أدى تنازع الأمراء المسلمين فيما بينهم، وكثرة الغارات على البلاد الإسلامية إلى اضطراب حبال الأمن في ربوع البلاد، ووجود حالة من الرعب والفزع في قلوب الناس، وبحيثُ لا يطمئنُ أحد على نفسه وماله، ومما زاد الأمر سوءًا أنه في شوال عام 701هـ قدم إلى الشام جراد عظيم أكل الزرع والثمار وجرَّد الأشجار حتى صارت مثل العصي ولم يُعهد مثل هذا.[2]
فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء والطعن والطاعون، فإنا لله وإنا إليه راجعون[3]، فعمد الناس إلى الغش في المبايعات واحتكار الأقوات، وتطفيف المكيال والميزان، وغير ذلك من العيوب الاجتماعية التي تصحب دائمًا عهود الجوع والفاقة.[4]
فكان للمصلح والمربي الذي لا يرضى بوجود عادات الجاهية في الناس موقفا فريدا حيث كان يخرج شيخ الإسلام وأصحابه إلى الحانات والخمارات فلربما كسروا آنية الخمر و منعوا إظهار الفواحش و الفجور و فرح الناس بذلك.[5]

---

(1) "الأعلام العلية" للبزار صـ 67-68.
(2) "البداية والنهاية" (216/14).
(3) السابق.
(4) "ابن تيمية السلفي" صـ 17.
(5) "البداية والنهاية" (12/12).

رابعـاً: الحالة العلمية

لم يكن لنا أن نتوقع نشاطًا في الحركة العلمية أو رواجًا لسوق الآداب في عصر استعجمت فيه النفس والعقول والألسن والعادات والسياسات والحكومات، وتحالفت فيه المصائب كلها على المسلمين من كل مكان، فلم يكن لديهم من الأمن والاستقرار والرفاهية ما يمكنهم من الاشتغال بالبحث والتفكير، فقل الإنتاج العلمي، وركدت الأذهان، وأقفل باب الاجتهاد، فحُرِّم الأخذ في الأصول بغير مذهب الأشعري، وفي الفروع بغير مذاهب الأئمة الأربعة، وأصبح قصارى جهد العالم أن يفهم ما قيل من غير بحث ولا مناقشة، وعمد العلماء إلى جمع المعلومات المتعلقة بكل فن، فنظموها في سلك واحد، ألفوا فيها كتبًا مطولة أحيانًا، ومختصرة أخرى، وسلكوا منهجًا حسنًا في التأليف، لكن لا أثر فيه للابتكار والتجديد.(1)

لقد غلبت على كثير من العلماء في هذا العصر نزعة التقليد، وسيطر الجمود الفكري عليهم، وأصبح العالم إنما يُقاس بكثرة ما حفظ من كلام الأولين وعرف من آرائهم، بحيث يمكن تسمية هذا العصر بحق: «عصر دوائر المعارف»، وهكذا عصور الضعف دائمًا تمتاز بكثرة الجمع وغزارة المادة مع نضوبٍ في البحث والاستنتاج(2).

علمًا بأنه نهض في أوساط هذا القرن أئمة كبار كالعلامة ابن الصلاح[3] ، وسلطان العلماء ابن عبدالسلام[4] ، والإمام النووي[5] ، وظهر في أواخر هذا القرن علماء كبار مثل المحدِّث الكبير ابن دقيق العيد[6].

وقد كان من معاصري شيخ الإسلام ابن تيميّة كبار المحدّثين والمؤرّخين كالعلامة جمال الدين المِزّي[7] (ت 742 هـ)، والحافظ علم الدين البرزالي[1]

---

(1) "ابن تيمية السلفي" للهراس صـ 19 بتصرف.

(2) المرجع نفسه ص (19، 20).

[3]) تقي الدين أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح توفي(643هـ) صاحب المقدمة في علوم الحديث. (السير407/16)

[4]) الإمام أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي المعروف بـ العز بن عبد السلام ولد 577 لقبه شيخه ابن دقيق بسلطان العلماء توفي سنة 660هـ.

[5]) محيي الدين أبو زكريا يحي بن شرف بن مري النووي نسبة إلى قرية نوى بالشام إمام شافعي كبير الشأن توفي(676)

[6]) تقي الدين شيخ الإسلام محمد بن علي بن وهب المصري الشافعي المشهور بابن دقيق و هو لقب جده لأنه كان يضع طيلسانا أبيض توفي 702هـ(السير 143/17)

[7]) جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي شافعي من أئمة الحديث صاحب تحفة الأشراف توفي 742هـ (السير 551/17)

(ت769هـ)، والعلامة شمس الدين الذهبي[2] (ت 847 هـ)، فهم الذين كانوا يُعَدُّون الأركان الأربعة للحديث والرواية في عصرهم، والذين يعتمد على كتبهم المتأخرون من العلماء(3).

ولقد كان انتشار العلم في تقدّم مطّرد، وقد وجدت في مصر والشام مدارس كثيرة ودور الحديث، مثل التي أسسها الأيوبيون والمماليك، وكان يؤمّها الطلاب من أنحاء العالم لتلقي العلوم الدينية (4).

من أجل ذلك كله نستطيع أن نقرّر بأن هذا العصر كان عصرًا مجيدًا من ناحية الثروة العلمية التي جُمعت فيه علوم الدين واللغة والتاريخ وعلوم الحياة أيضًا، حتى إنه ليعتبر بحق: «عصر المؤلَّفات المطّولة والموسوعات الجامعة» في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والتاريخ وطبقات الرجال وغيرها. و لكن التجديد والابتكار في الآراء لم يكن له حظ كبير يتميّز به أويتناسب ولو إلى حدٍ ما مع كثرة ما جمع فيه من معارف وعلوم، اللهم إلا ما كان لدى نفرٍ قليل من العلماء آنذاك و على رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية(5).

---

[1]) الحافظ علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي الإشبيلي مؤرخ الإسلام توفي 769 هـ (السير 514/17)

[2])الحافظ المحدث شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ولد 673 و توفي سنة 847هـ.

(3) "رجال الفكر والدعوة" للندوي ص (28).

(4) المرجع نفسه ص (28).

(5) "ابن تيمية" لمحمد يوسف موسى ص (62).

نسبه ونشأته:

- **نسبه:**

الشيخ الإمام، العالم المفسر، الفقيه، المجتهد، الحافظ، المحدث، شيخ الإسلام، نادرة العصر، ذو التصانيف الباهرة والذكاء المفرط، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن العالم المفتي شهاب الدين عبد الحليم بن الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام مؤلف "الأحكام"، ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن تَيْمِيَّة النميري الحرَّاني.[(1)]

فأما تسميته (بتيمية) فقد اختلف في سببها على عدة أقوال، أرجحها: أن جده محمد بن الخضر ذهب إلى الحج، وله امرأة حامل، ومر على درب تيماء، فرأى هناك جارية (طفلة)، وقد خرجت من خباء، فلما رجع إلى حران وجد امرأته قد ولت بنتًا، فلما رآها قال: يا تيميّة يا تيميّة، فلُقّب بذلك.[(2)]

أما (النميري) فهي نسبة إلى آل تيمية قبيلة بني نمير، فهو عربي الأصل، وقد ذكر هذه النسبة وصرح بها ابن نصر الدمشقي.[(3)]

وصرح بهذه النسبة أيضًا القاضي نور الدين محمود العدوي الصالحي المعروف بـ "الزوكاوي" (ت 1032هـ) في كتابه "الزيارات".[(4)]

وأما (الحراني) فهي نسبة مكانية إلى بلد حرَّان، وهي مدينة عظيمة مشهورة من أرض الجزيرة بين دجلة والفرات، وهي قصبة ديار مُضر، بينها وبين الرها يوم، وبين الرَّقة يومان، وهي على طريق الموصل والشام، وقد كانت آن ذاك مهد العلم والعلماء، وهي الآن بلدة عامرة في

---

(1) "ذيل تاريخ الإسلام"" مخطوط منه نسختان الأولى بجامعة ليدن بهولندا برقم 320، والأخرى بمكتبة تشسربيتي بأيرلندا، ومنها صورة بجامعة الإمام برقم (4100)، ويقال هو ذيل للسير، عن "الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون" صـ 267.

(2) السابق، وأيضًا ينظر: "العقود الدرية في مناقب ابن تيمية" لابن عبد الهادي صـ 2

(3) "التبيان لبيعة البيان " مخطوط، وصورته في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (176)، عن "ترجمة شيخ الإسلام في" الصارم المسلول" تحقيق ودراسة محمد بن عبد الله بن عمر الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري.

(4) صـ 94 رقم 90، وفي هذا رد على ظن الشيخ أبي زهرة في كتابه "ابن تيمية" صـ 18 "بأن شيخ الإسلام لم يكن عربيًا وأنه كان كرديًا بدليل أن المؤرخين لم يذكروا قبيلته "اهـ، وهو غني –رحمه الله تعالى- عن هذا بإسلامه وجهاده.

تركيا.[1]

- **نشأته:**

ولد -رحمه الله- بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وست مئة (661هـ)، وقد نشأ فيها النشأة الأولى إلى أن بلغ السابعة من عمره، فأغار التتار عليها ففر أهلوها منها، وقدم أبوه إلى دمشق، فنشأ بها أتم إنشاء وأزكاه، وأنبته الله أحسن النبات وأوفاه، وكان مخايل النجابة عليه في صغره لائحة، ودلائل العناية فيه واضحة".[2]

وقد نشأ في بيت علم وفقه، فأبواه وأجداده وإخوانه وكثير من أعمامه كانوا من العلماء الفطاحل المشاهير، فمنهم جده الأعلى محمد بن الخضر، ومنهم عبد الحليم بن محمد بن تيمية، وعبد الغني بن محمد، وجده الأدنى عبد السلام بن عبد الله مجد أبي البركات صاحب "المنتقى"، و"المحرر"، وكذلك أبوه وأخوه عبد الرحمن وغيرهم، ففي هذه البيئة الصالحة كانت نشأته.[3]

حياته ومكانته:

هو البحرُ من أيِّ النواحي جئته، والبدرُ من أي الضواحي أتيته، جرت آباؤُه لِشَأوٍ ما قنِعَ به، ولا وقف عند طليحًا مُريحًا من تعبه، طلبًا لا يرضى بغاية، ولايُقضى له بنهاية.

رَضَعَ ثديَ العلم منذُ فُطمَ، وطلعَ وجهُ الصباح ليُحاكيهُ فلُطِم، وقطعَ الليلَ والنهار دائبين، واتخذ العلمَ والعمل صاحبين، إلى أن نافس السلف بهُداه، وأنأى الخلفَ عن بلوغ مَداهُ.

فكان من أذكى الناس، كثير الحفظ قليل النسيان، قلما حفظ شيئًا فنسيه،

---

(1) ينظر: "معجم البلدان" (235/2)، و

(2) انظر: الأعلام العلية" صـ 61.

(3) انظر: "الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون" فصل أسرته: (إخوته، وأبوه، وأمه، وأجداده، والثناء على أهل بيته)

صـ 750

وكان إمامًا في التفسير وعلوم القرآن، عارفًا بالفقه واختلاف الفقهاء والأصولين والنحو وما يتعلق به، واللغة والمنطق وعلم الهيئة والجَبْر والمقابلة، وعلم الحساب، وعلم أهل الكتابين وأهل البدع، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية.
وما تكلم معه فاضل في فن من الفنون إلا ظن أن ذلك الفن فنه. وكان حفظه للحديث مميِّزًا بين صحيحه وسقيمه، عارفًا برجاله متضلعًا من ذلك.
وتوفي والده وهو شاب، فوُلِّيَ مشيخةَ الحديث بدر الحديث السكّرية، وحضر عنده جماعة من الأعيان، فشكروا عِلمه، وأثنوا عليه وعلى فضائله وعلومه، حتى قال الشيخ إبراهيم الرقي:
"الشيخ تقي الدين يُوخذ عنه ويُقلَّد في العلوم، فإن طال عمره ملأ الأرض علمًا، وهو على الحق، ولابدَّ ما يُعاديه النَّاس، فإنه وارثُ علم النبوة.[1]

<u>جهوده في تقرير مسائل الأسماء والصفات:</u>
كان -رحمه الله- في أصول الديانة، ومعرفتها، ومعرفة أحوال الخوارج والروافض والمعتزلة وأنواع المبتدعة لا يُشقُ غباره، ولا يُلحقُ شأوه.[2]
ولما كانت مسائل الأسماء والصفات من أعظم المسائل التي خاض فيها الناس واضطربت فيها أقوالهم، خاصة وأنها تتعلق بالله -تعالى- وما ينبغي له من صفات الكمال وما ينبغي أن ينزه عنه من صفات النقص، فقد حرص شيخ الإسلام ابن تيمية أن يؤصل أصولاً ينطلق منها المسلم في بحث هذا الموضوع الخطير، لأن الخطأ والزلل فيه ليس كغيره من

---

(1) "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" للعلامة أحمد بن فضل العمري (749هـ) مخطوط، عن "الجامع لسيرة شيخ الإسلام" جمع محمد عزيز شمس وعلي العمران بإشراف العلامة بكر أبو زيد صـ 312- 328 بتصرف. و انظر: العقود الدريّة 118 و البدر الطالع 70/1

(2) "ذيل تاريخ الإسلام"" مخطوط منه نسختان الأولى بجامعة ليدن بهولندا برقم 320، والأخرى بمكتبة تشسربيتي بأيرلندا، ومنها صورة بجامعة الإمام برقم (4100)، ويقال هو ذيل للسير، عن "الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون" صـ 268.

المسائل، وكان يركز في دروسه على مثل هذه الأصول حتى أن بعض تلاميذه طلبوا منه أن يكتب لهم هذه القواعد لشعورهم بأهميتها وحاجاتهم إليها، فكتب الرسالة التدمرية، التي تعتبر خلاصة متينة وقوية لما قرره ابن تيمية في كتبه المطولة الأخرى: ويمكن أن نلخص منهجه في هذا الباب بما يلي: [1]

1- إن الأصل في باب الأسماء والصفات أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله -ρ-، ومعناه أن يقتصر على ما جاء به الكتاب والسنة فهما المصدران الأساسان في هذا الأمر المتعلق بذات الله تعالى وما له من صفات الجلال والكمال، يقول شيخ الإسلام:" وأصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه وبما وصفه به رسله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، ويتبعون في ذلك أقوال رسله، ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل كما قال تعالى: (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الصافات:180] أي عما يصفه الكفار المخالفون للرسل.

(وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ) [الصافات:181] لسلامة ما قالوه من النقص والعيب (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [الصافات:182]، فالرسل وصفوا الله بصفات الكمال، ونزهوه عن النقائص المناقضة للكمال، ونزهوه عن أن يكون له مثل في شيء من صفات الكمال، وأثبتوا له صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفوا عنه التمثيل"[2].

والسلف –رحمهم الله تعالى– ساروا على هذا الأصل، فجاء مذهبهم في الأسماء والصفات مبنيًا على إثبات ما أثبته الله ورسوله، ونفي ما نفاه الله ورسوله، ويركز شيخ الإسلام كثيرًا على منهجهم هذا، ولذلك ذكر منهجه

في نقل كلامهم وطبقه في كتبه، يقول:" فإنا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين:

أحدهما: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم، ومن روي ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

والثاني: أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث،

(1) انظر: "منهج ابن تيمية من الأشاعرة" د. عبد الرحمن بن صالح المحمود (المقدمة)

(35) الجواب الصحيح (3/139-140).

والتصوف وأهل الكلام كالأشعري وغيره.
فصار مذهب السلف منقولا بإجماع الطوائف وبالتواتر، لم نثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا كما يفعل أهل البدع[1]، ويقول عن السلف: " فقولهم في الصفات مبني على أصلين:
أحدهما: أن الله تعالى منزه عن صفات النقص مطلقًا كالسنة والنوم والعجز والجهل وغير ذلك.
والثاني: أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات" [2]، بل إن شيخ الإسلام استقصى أقوال السلف فلم يجد ما يخالف ما ذكره عنهم يقول" والله تعالى يعلم أني قد بالغت في البحث عن مذاهب السلف فما علمت أحدًا منهم خالف ذلك" [3]، ومواضع نقله لمذهب السلف إجمالاً أو تفصيلاً منتشر في كتبه ورسائله -رحمه الله- [4].
2- إن الرسل جاءوا بإثبات مفصل ونفي مجمل، فأثبتوا لله صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفوا عنه صفات النقص على وجه الإجمال، على الضد من أهل البدع، وقد أوضح ابن تيمية هذه المسألة -في مناسبات عديدة- يقول -رحمه الله- "والرسل عليهم صلوات الله جاءوا بإثبات مفصل ونفي مجمل، وهؤلاء ناقضوهم جاءوا بنفي مفصل وإثبات مجمل، بأن الرسل أخبرت كما أخبر الله في كتابه الذي بعث به رسوله أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه حكيم عزيز، غفور ودود، وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليمًا، وتجلى للجبل فجعله دكا، وأنه أنزل على عبده الكتاب، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وقال في النفي والتنزيه: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى:11].
(وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [الإخلاص:4]، (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) [مريم:65]، وهؤلاء الملاحدة جاءوا بنفي مفصل وإثبات مجمل، فقالوا في النفي: ليس بكذا ولا كذا ولا كذا فلا يقرب من شيء، ولا يقرب منه شيء، ولا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا له كلام يقوم به، ولا له حياة، ولا علم ولا

---

(37) مجموع الفتاوى (152/4)، والمتتبع لكتب ابن تيمية كالحموية، ودرء تعارض العقل والنقل، وغيرهما يرى تطبيقه امنهجه هذا واضحًا.

(38) منهاج السنة: تحقيق – رشاد سالم – (427/2).

(39) التسعينية (ص:126).

(40) انظر: مجموع الفتاوى (515/6، 4/2-8، 3/3-4)،" التدمرية" أيضًا (479/11-480)، الحموية مجموع الفتاوى (26/5-27،45)، الواسطية، مجموع الفتاوى (129/3-130)، ومجموع الفتاوى (263/5،195، 574/12-575)، ومنهاج السنة: المحققة (80/2)، ونقض المنطق(ص:2-7)، وشرح الأصفهانية(ص:9) وغيرها.

قدرة، ولا غير ذلك، ولا يشار إليه ولا يتعين ولا هو مباين للعالم ولا حال فيه، ولا داخله ولا خارجه، إلى أمثال العبارات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم، ثم قالوا في الإثبات: هو وجود مطلق، أو وجود مقيد بالأمور السلبية، وقالوا: لا تقول موجود ولا معدوم..." (1)

ويقول:" مما يبين أن طريقة أتباع الأنبياء من أهل السنة هي الموصلة إلى الحق دون طريقة من خالفهم من الفلاسفة والمتكلمين: إن المقصود هو العلم، وطريقه هو الدليل، والأنبياء جاءوا بالإثبات المفصل والنفي المجمل، كإثبات الصفات لله مفصلة ونفي الكفؤ عنه، والفلاسفة يجيئون بالنفي المفصل: ليس بكذا ولا كذا، فإذا جاء الإثبات أثبتوا وجودًا مجملاً واضطربوا في أول مقامات ثبوته..." (2).

وهذه هي القاعدة العامة الغالبة، وإلا فقد يرد في النصوص الإثبات المجمل والنفي المفصل، كنفي الصاحبة والولد.

3- إن النفي الذي وصف الله تعالى به، هو ما تضمن إثبات كمال الله تعالى، وهو النفي غير المحض، أما النفي المحض -الذي لا يتضمن إثباتًا- فلم يوصف الله تعالى به، يقول شيخ الإسلام في معرض رده على نفاة الرؤية في احتجاجهم بقوله تعالى: (لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) [الأنعام:103]:

"ومما يبين ذلك أن الله -تعالى- ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه -سبحانه وتعالى-، ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح، لأن النفي المحض لا يكون مدحًا إن لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا، لأن المعدوم أيضًا لا يرى، والمعدوم لا يمدح، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه، وهذا أصل مستمر، وهو أن العدم المحض الذي لا يتضمن ثبوتًا لا مدح فيه ولا كمال، فلا يمدح الرب نفسه به، ولا يصف نفسه به، وإنما يصفها بالنفي المتضمن معنى ثبوت كقوله (لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ) وقوله(مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)وقوله(وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)وقوله(وَلا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) [البقرة:255] وقوله (لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الْأَرْضِ) [سبأ:3] وقوله: (وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ) [ق:38] ونحو ذلك من القضايا السلبية التي يصف الرب تعالى بها نفسه، وأنها تتضمن اتصافه بصفات الكمال الثبوتية، مثل كمال حياته وقيوميته، وملكه وقدرته وعلمه وهدايته، وانفراده بالربوبية والإلهية ونحو ذلك، وكل ما يوصف به العدم المحض فلا يكون إلا عدمًا محضًا، ومعلوم أن العدم المحض يقال فيه: إنه لا يرى، فعلم أن نفي

---

(41) الصفدية (116/1-117).

(42) مجموع الفتاوى (66/6)، وانظر (ص36-37، 66-115،67)، وانظر: التدمرية =

الرؤية عدم محض، ولا يقال في العدم المحض: لا يدرك، وإنما يقال هذا فيما لا يدرك لعظمته لا لعدمه"[1]، ويقول في الرد على النفاة القائلين برفع النقيضين، الذين يقولون لا داخل العالم ولا خارجه ونحو ذلك:

"ومما يبين هذا أن الصفات السلبية ليس فيها بنفسها مدح، ولا توجب كمالاً للموصوف، إلا أن تضمن أمرًا وجوديًا كوصفه -سبحانه- بأنه لا تأخذه سنة ولا نوم، فإنه يتضمن كمال حياته وقيوميته، وكذلك قوله تعالى: (وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ) [قّ:38]متضمن كمال قدرته، وقوله: (لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الْأَرْضِ) [سبأ:3]يقتضي كمال علمه، وكذلك قوله: (لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) [الأنعام:103] يقتضي عظمته بحيث لا تحيط به الأبصار، وكذلك نفي المثل والكفؤ عنه يقتضي أن كل ما سواه فإنه عبد مملوك لهن وذلك يقتضي من كماله مالا يحصل إذا كان له نظير مستغن عنه مشارك له في الصنع، فإن ذلك نقص في الصانع، فأما العدم المحض، والنفي الصرف، مثل كونه لا يمكن رؤيته بحال، وكونه لا مباينًا للعالم ولا مداخلاً له، فإن هذا أمر يوصف به المعدوم، والمعدوم المحض لا يتصف بصفة كمال ولا مدح ولهذا كان تنزيه الله تعالى بقوله "سبحان الله" يتضمن مع نفي صفات النقص عنه إثبات ما يلزم ذلك من عظمته، فكان التسبيح تعظيم له مع تبرئته من السوء"[2]

ويوضح هذا في التدمرية في القاعدة الأولى فيقول: "وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالاً، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال...-ثم ذكر أمثلة، ثم قال:-... فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا، وكذلك من شاركهم في بعض ذلك كالذين قالوا: إنه لا يتكلم، أو لا يرى، أو ليس فوق العالم، أو لم يستو على العرش، ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا مباين للعالم ولا محايث له؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم، وليست مستلزمة صفة الثبوت"[3].

مجموع الفتاوى (35/3)، وأيضًا (112-111/20)، والنبوات (ص225)، ودرء التعارض (164-163/5، 348/6)، والتسعينية (ص13)، واقتضاء الصراط المستقيم (853/2)، ونقض أساس التقديس المخطوط (122-121/1).

(43) منهاج السنة: المحققة (245-244/2).

(44) درء التعارض (177-176/6).

(45) التدمرية: تحقيق السعوي (ص57-60)

وهكذا يتضح الفرق بين منهج أهل البدع في النفي الذي يصفون الله به، وبين منهج القرآن في النفي، فنفي أهل البدع يتضمن نقصًا لأنهم يسلبون عنه صفات المدح والوجود، والنفي الوارد إنما يتضمن إثبات كمال ضد المنفي وهو صفات الكمال لله تعالى [1].

4- إن ما لم يرد في النصوص إثباته ولا نفيه فيجب التوقف فيه، والاستفصال عنه، وعن معناه، فإن كان المراد به حقًا موافقًا للنصوص ولا يعارضها قبل، وإلا رد، يقول شيخ الإسلام:

"كل لفظ أحدثه الناس فأثبته قوم ونفاه آخرون فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم، فإن كان مراده حقًا موافقًا لما جاءت به الرسل والكتاب والسنة من نفي أو إثبات قلنا به، وإن كان باطلاً مخالفًا لما جاء به الكتاب والسنة من نفي أو إثبات منعنا القول به"[2]، ويقسم الألفاظ إلى نوعين فيقول:

"ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، وينفي ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه حق، فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته، وينفي ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان وقد قال تعالى: (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) [المجادلة: 11]وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره، ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها، أو بين مراده بها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي، فإن كثيرًا من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة" [3].

ويوضح في موضع آخر فيقول:" وبالجملة بمعلوم أن الألفاظ نوعان: نوع ورد في الكتاب والسنة أو الإجماع، فهذا اللفظ يجب القول بموجبه

---

(46) انظر: في هذه المسألة أيضًا: درء التعارض (291/10)، والجواب الصحيح (105/2)، ونقض التأسيس المطبوع (97/2)، ومجموع الفتاوى (99/16)، وجواب أهل العلم والإيمان، ومجموع الفتاوى (144/17).

(47) مجموع الفتاوى (6/36-37).

(48) مسألة الأحرف، مجموع الفتاوى (12/113-114).

سواء فهمنا معناه أو لم نفهمه؛ لأن الرسول -ρ- لا يقول إلا حقًا والأمة لا تجتمع على ضلالة، والثاني: لفظ لم يرد به دليل شرعي، كهذه الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة، هذا يقول: هو متحيز، وهذا يقول: ليس بمتحيز، وهذا يقول: هو في جهة، هذا يقول: ليس هو في جهة، وهذا يقول: هو جسم أو جوهر، وهذا يقول: ليس بجسم ولا جوهر، فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بين أنه أثبت حقًا أثبته، وإن أثبت باطلاً رده، وإن نفى باطلا نفاه، وإن نفى حقا لم ينفع، وكثير من هؤلاء يجمعون في هذه الأسماء بين الحق والباطل في النفي و"الإثبات" (1)، والألفاظ المجملة كثيرة جدًا، منها لفظ"الحلول" (2)، و"التركيب"(3)، و"الافتقار"(4)، و"المناسبة" (5)، و"الغير" (6)، ولفظ"ذات" (7)، و"الجزء" (8)، وغيرها.

---

(49) في النصوص السابقة مثل ابن تيمية للألفاظ المجملة بـ" الجهة، والتحيز، والتجسيم"، وانظر: التدمرية (ص65-68) المحققة، ومجموع الفتاوى (38/6-40، 663/7)، والجواب الصحيح (84/3).

(50) أي ما يتوهم أن فيه حلولا مثل قول أبي بن كعب في قوله (مثل نوره) "النور35" قال: مثل نوره في قلب المؤمن " تفسير الطبري" (136/18) حلبية، وحديث" اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله " رواه الترمذي – في التفسير – سورة الحجر ورقمه (3127)، وقال غريب، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، كما ضعفه محقق جامع الأصول (206/1)، فالنصارى غلوا في " الحلول "، وقابلهم آخرون فأنكروا هذا الاسم بجميع ما فيه وكلا الأمرين باطل، انظر: الجواب الصحيح (117/1،87-118)

(51) لأن من شبه نفاة الصفات قولهم يلزم من إثباتها لله التركيب، انظر: الرد على المنطقيين (ص222-229) ونصوص ابن تيمية في ذلك كثيرة جدًا.

(52) مثل قول النفاة: إن المركب مفتقر إلى أجزائه، وينفون الصفات لذلك، انظر: منهاج السنة – المحققة – (434/2-435)، ونقض أساس التقديس المطبوع (132/2).

(53) قال نفاة صفة "المحبة" إنها مناسبة بين المحب والمحبوب، ومناسبة الرب للخلق نقص، انظر الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (114/6،69-115).

(54) مثل مسألة: هل الاسم هو المسمى أو غيره؟، أو هل الكلام هو المتكلم أو غيره؟ أو هل الصفة هي الموصوف أو غيره؟ انظر: الجواب الصحيح (154/2)، ومجموع الفتاوى (560/12)، ونقض أساس التقديس المطبوع (129/2-132).

(55) هل يطلق لفظ "ذات" على النفس، أم لم ترد إلا مضافة فيقال ذات علم وقدرة، ثم هل الذات تكون من غير أن تقوم بها صفات؟ انظر: الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (98/6-99)، وأيضًا (341/6-342)، ودرء التعارض(140/4، 157/10).

(56) ومثله البعض، لأن نفاة الصفات يقولون: إن مثبتة الصفات التزموا القول بالأجزاء والأبعاض إذا أثبتوا اليدين والوجه والقدم وغيرها، انظر: نقض أساس التقديس المطبوع (47/1، 49-52).

5- عدم العلم بالكيفية والبعد عن التشبيه، فالصفات تثبت لله تعالى لورود النصوص بها، والله -تعالى- أراد أن يعرفنا بنفسه وبما له من صفات الجلال والكمال، فنحن نثبت ما ورد ونفهم المعاني، ولكن كيفية هذه الصفات لا يعلمها إلا الله -تعالى-، فلا يجوز أن نكيفها، كما أنه لا يجوز أن نشبهها بصفات أحد من الخلق، ولذلك يذكر شيخ الإسلام -وغيره من السلف- مع الإثبات ما يقيده أنه إثبات بلا تكييف ولا تمثيل، فكما أنه يجب الإثبات مع عدم التعطيل أو التأويل أو التحريف، فكذلك أيضًا لا يجوز أن يؤدي نفي هذه الأمور إلى الطرف المقابل من التكييف أو التمثيل، وهذا مبني على قاعدة وهي أنه كما أن لله ذاتًا لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك له صفات لا تشبه صفات المخلوقين.

يقول شيخ الإسلام: "وحدث مع الجهمية قوم شبهوا الله -تعالى- بخلقه فجعلوا صفاته من جنس صفات المخلوقين، فأنكر السلف والأئمة على الجهمية المعطلة، وعلى المشبهة الممثلة"[1]، وقد حرص السلف على البعد عن التشبيه كحرصهم على البعد عن التعطيل، والشيطان يأتي الإنسان من جهة التشبيه والتمثيل فإذا عجز عنه أتاه من جهة التعطيل، نقل شيخ الإسلام عن عمرو بن عثمان المكي[2] أنه قال:

"اعلم رحمك الله أن كل ما توهمه قلبك أو سنح في مجاري فكرك أو خطر في معارضات قلبك من حسن أو بهاء أو ضياء أو إشراق أو جمال، أو شبح ماثل [3]أو شخص متمثل، فالله تعالى بغير ذلك، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع لقوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى:11]وقوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [الإخلاص:4] أي لا شبيه ولا نظير ولا مساوي ولا مثل، أو لم تعلم أنه لما تجلى للجبل تدكدك لعظم هيبته، وشامخ سلطانه؟ كذلك لا يتوهمه أحد إلا هلك، فرد بما بين الله في كتابه من نفسه عن نفسه التشبيه والمثل والنظير والكفؤ، فإن اعتصمت بها وامتنعت منه -أي الشيطان- أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب تعالى وتقدس؛ في كتابه وسنة رسوله محمد -ρ- فقال لك: إذا كان موصوفًا بكذا أو وصفته أوجب له التشبيه فأكذبه لأنه اللعين غنما يريد أن يستزلك ويغويك ويدخلك في

---

(57) مجموع الفتاوى (35/6).

(58) هو: عمرو بن عثمان بن كرب بن غصص أبو عبد الله المكي، أحد المشايخ الصوفية توفي سنة 297هـ، وقيل غير ذلك، انظر: طبقات الصوفية للسلمي(ص200)، وحلية الأولياء (291/10)، وتاريخ بغداد (223/12)، والعقد الثمين (410/6-411) ترجم له مرتين.

(59) في الأصل: أو سنح مسائل والتصويب من حلية الأولياء (291/10).

صفات الملحدين الزائفين الجاحدين لصفة الرب تعالى "[1].
وعندما يذكر شيخ الإسلام جمل أقوال الطوائف في الصفات يذكر المشبهة مع المنحرفين يقول:
" أما باب الصفات والتوحيد، فالنفي فيه في الجملة قول الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم من الجهمية.... والإثبات في الجملة مذهب الصفاتية من الكلابية والأشعرية والكرامية وأهل الحديث وجمهور الصوفية والحنبلية والمالكية والشافعية إلا الشاذ منهم وكثير من الحنفية أو أكثرهم وهو قول السلفية [2]، لكن الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول الغالية من الرافضة، ومن جهال أهل الحديث وبعض المنحرفين، وبين نفي الجهمية وإثبات المشبهة مراتب" [3].

6- قاعدة "الكمال" أو ما يسميه أحيانا "قياس الأولى"، وقد شرح ذلك في مناسبات مختلفة، لكنه أفرد لذلك رسالة عظيمة نافعة، أجاب فيها على سؤال ورد عليه، وصيغة السؤال الطويل -الذي ورد في ثلاث صفحات- تدل على أن صاحبه من العلماء أو من طلبة العلم ممن ليس مبتدئا في هذا الشأن.
وقد جاء جواب شيخ الإسلام واضحًا ومقعدًا، يقول -رحمه الله-: الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمتين:
إحداهما: أن يعلم أن الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب -تعالى-، يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز، وإن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية، مع دلالة السمع على ذلك، ودلالة القرآن على الأمور نوعان:
أحدهما: خبر الله الصادق، فما أخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به.
والثاني: دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب.

---

(60) مجموع الفتاوى (5/62-63) وهذا النص نقله ابن تيمية من كتابه " التعرف بأحوال العباد والمتعبدين " وأورد مترجموه كلاما قريبا من هذا أجاب به سائلا، انظر: طبقات الصوفية للسلمي (ص202) وتاريخ بغداد (12/224) وحلية الأولياء (10/291) والعقد الثمين (6/412).

(61) كذا ولعل الصواب " السالمية ".

(62) مجموع الفتاوى (6/51).

فهذه دلالة شرعية عقلية، فهي شرعية لأن الشرع دل عليها، وأرشدنا إليها، وعقلية: لأنها تعلم صحتها بالعقل، ولا يقال: إنها لم تعلم إلا بمجرد الخبر، وإذا أخبر الله بالشيء ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولا عليه بخبره، ومدلولا عليه بدليله العقلي الذي يعلم به، فيصير ثابتا بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى "الدلالة الشرعية"، وثبوت "معنى الكمال" قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة، دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له، وتفصيل محامده، وإن له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه ونحو ذلك دال على هذا المعنى" (1)، ثم شرح ذلك وذكر الأدلة العقلية والشرعية عليه، فذكر لفظ "الكامل" وهل ورد - والخلاف حوله- وأدلة إثبات العقل للكمال لله من وجوه، والمثل الأعلى، وأدلة الشرع على ذلك، ودلالة إثبات أن الحمد لله "الحمد" وأنه "حميد مجيد" على ذلك[2]، ثم قال:

"أما المقدمة الثانية" فنقول: لابد من اعتبار أمرين:

أحدهما: أن يكون الكمال ممكن الوجود. الثاني: أن يكون سليما من النقص، فإن النقص ممتنع على الله [3].

ثم يجيب عن السؤال الذي يرد حول هذه القاعدة وهو: أن النقص والكمال من الأمور النسبية، فالأكل والشرب والنكاح كمال للمخلوق نقص للخالق والكبر والتعاظم والثناء على النفس نقص للمخلوق كمال للخالق، فيقول: "وأما الشرط الآخر وهو قولنا: الكمال الذي لا يتضمن نقصا -على التعبير بالعبارة السديدة- أو الكمال الذي لا يتضمن نقصا يمكن انتقاؤه -على عبارة من يجعل ما ليس بنقص نقصًا -، فاحترز عما هو لبعض المخلوقات كمال دون بعض، وهو نقض بالإضافة إلى الخالق لاستلزامه نقصًا، كالأكل والشرب مثلا، فإن الصحيح الذي يشتهي الأكل والشرب من الحيوان أكمل من المريض الذي لا يشتهي الأكل والشرب، لأن قوامه بالأكل والشرب، فإذا قدر غير قابل له كان ناقصًا عن القابل لهذا الكمال، لكن هذا يستلزم حاجة الآكل والشارب إلى غيره، وهو ما يدخل فيه الطعام والشراب، وهو مستلزم الخروج شيء منه كالفضلات، وما لا يحتاج إلى دخول شيء فيه أكمل مما يحتاج إلى دخول شيء فيه، وما يتوقف كماله

---

(63) الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (6/71-72).

(64) انظر نفس الرسالة (6/72-84).

(65) الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (6/85).

على غيره أنقص مما لا يحتاج في كماله إلى غيره، فإن الغني عن الشيء أعلى من الغني به، والغني بنفسه أكمل من الغني بغيره، ولهذا كان من الكمالات ما هو كمال للمخلوق وهو نقص بالنسبة إلى الخالق، وهو: كل ما كان مستلزما لامكان العدم عليه المنافي لوجوبه وقيوميته، أو مستلزما للحدوث المنافي لقدمه، أو مستلزما لفقره المنافي لغناه"[1].

و لاريب أن هذا مقام يطول الحديث فيه و إنما المراد الإشارة إلى شيء من جهوده –رحمه الله- في هذا الباب و قد كثرت مصنفاته المفردة لهذا الباب و تعددت رسائلة التي استوعبت مسائل متفرقة تتعلق بمبحث الأسماء و الصفات فضلا عن أنه يندر أن يخلو سفر من أسفاره أو رسالة من رسائلة إلا و فيها إشارة إلى بعض مسائل هذا الباب و من تلكم الرسائل المفردة :

الرسالة التدمريّة ، و شرح حديث النزول ، و درء تعارض العقل و النقل ، و الرد على الجهمية ، و الفتوى الحموية الكبرى ، و العقيدة الواسطية ، و التسعينية ، و الرسالة المدنية في الحقيقة و المجاز ،و الصفدية ، و نقض التأسيس ، و الرسالة الأكمليّة ، و شرح الأصفهانية ، و الرد على المنطقيين ، و المرّاكشيّة و غيرها و قد جمع العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام مجلدين حول توحيد الأسماء و الصفات حوى رسائل و أجوبة متفرقة متافوتة من جهة الإستطراد و التفصيل و من أبرزها رسالة حول الصفات الخبرية و رسالة إلى أهل البحرين و رسالة في إثبات قرب الله و أنواعه و قاعدة في الأسم و المسمى و جواب حول الجمع بين علو الله و قربه و غير ذلك كثير بل ما أكثر الرسائل الجامعية المعاصرة التي ألفت حول علوم هذا الإمام الجهبذ و قد خص كثير من الباحثين مسألة توحيد الأسماء و الصفات بالدراسة في أقسام الدراسات الشرعية بالجامعات و من ذلك:

1- عنوان الرسالة: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من قضية الصفات الإلهية.
اسم الباحث: محمد يوسف هارون

---

(66) انظر نفس الرسالة (87/6)

المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: الجامعة الإسلامية بالمدينة
التاريخ : 1406 هـ
2- عنوان الرسالة: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من سيف الدين الآمدي في الإلهيات
اسم الباحث: يحي بن محمد هنيدي
المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: أم القرى بمكة
التاريخ : 1407هـ
3- عنوان الرسالة: موقف ابن تيمية من المعتزلة في العقيدة
اسم الباحث: قدرية شهاب الدين
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: أم القرى بمكة
التاريخ : 1404هـ
4- عنوان الرسالة: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الرازي في الإلهيات.
اسم الباحث: ابتسام أحمد جمال
المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: أم القرى بمكة
التاريخ : 1412هـ
5- عنوان الرسالة: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة
اسم الباحث: عبد الرحمن بن صالح المحمود
المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: الإمام محمد بن سعود بالرياض
التاريخ : 1409هـ
6- عنوان الرسالة: موقف ابن تيمية من الأشاعرة
اسم الباحث: محمد الحاج حسن
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: جامعة القاهرة
التاريخ : 1985

7- عنوان الرسالة: موقف الإمام تقي الدين ابن تيمية من قدم العالم
اسم الباحث: فراس علي السيد الشايب
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: آل البيت بالأردن
التاريخ : 1999
8- عنوان الرسالة: قضية الصفات الخبرية عند شيخ الإسلام ابن تيمية
اسم الباحث: آلاء محمد صلاح الدين عيداروس
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: الأزهر بمصر
7- عنوان الرسالة:قضية التأويل عند الإمام ابن تيمية
اسم الباحث: محمد السيد الجليند
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: جامعة القاهرة
التاريخ : 1970
8- عنوان الرسالة: الصفات الخبرية عند شيخ الإسلام ابن تيمية
اسم الباحث: محمد نجيب جوادي
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: جامعة الجزائر
التاريخ : 1992
9- عنوان الرسالة: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح المسائل الكلية للأسماء و الصفات عند السلف.
اسم الباحث: ذياب بن مدخل العلوي
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: الجامعة الإسلامية بالمدينة
التاريخ : 1419هـ
10- عنوان الرسالة:جهود شيخ الإسلام في الرد على ابن سينا في المسائل الإلهية.
اسم الباحث: سعيد إبراهيم سيد أحمد
المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: أم القرى بمكة

التاريخ : 1410هـ
11- عنوان الرسالة: ابن تيمية و ابن رشد في الإلهيات.
اسم الباحث: ضيف عايش العتيبي
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: أم القرى بمكة
التاريخ : 1410هـ
12- عنوان الرسالة: الإلهيات عند ابن تيمية.
اسم الباحث: زهير بن عمر
المستوى العلمي للرسالة: ماجستير
الجامعة المانحة: الأمير عبد القادر بالجزائر
13- عنوان الرسالة: الأسماء و الصفات و الأفعال عند شيخ الإسلام ابن تيمية.
اسم الباحث: أحمد الزيادي
المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: محمد الخامس بالمغرب
التاريخ : 1996هـ
14- عنوان الرسالة: ابن تيمية و كتابه درء تعارض العقل و النقل: منهجا و تطبيقا و تقويما.
اسم الباحث: هدى عبد الحميد زكي
المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: الأزهر
15- عنوان الرسالة: آراء الفرق الإسلامية في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية و منهجه في عرضها : الجهمية و المعتزلة.
اسم الباحث:يوسف السعيد
المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: الإمام محمد بن سعود بالرياض
التاريخ : 1415هـ
16- عنوان الرسالة: آراء الفرق الإسلامية في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية و منهجه في عرضها : الباطنية.
اسم الباحث: حمود الحربي

المستوى العلمي للرسالة: دكتوراه
الجامعة المانحة: الإمام محمد بن سعود بالرياض
هذا بخلاف التحقيقات العلمية لرسائل شيخ الإسلام فهي تربو على الخمسين رسالة علمية ما بين ماجستير و دكتوراه و بهذا يعلم سعة علوم هذا الإمام و أهمية ما نحن بصدده لأن هذا الموضوع لم يتناول بالدراسة التفصيلية و إبراز عبقرية هذا الإمام و سعة علمه و دقة فهمه من خلال تقريره لنظرية القدر المشترك و أثرها في فهم الغيبيات.

وفاته:

توفي -رحمه الله تعالى- مُعتقلاً مظلومًا بقلعة دمشقٍ في ليلة الاثنين العشرين من شهر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبع مئة (728هـ) عن سبعة وستين عامًا وثمانية أشهر وعشرة أيام.[1]

وذكر موته مؤذنُ القلعة على المنارة بها، وتكلم به الحراسُ على الأبرجة، فما أصبح الناس إلا وقد تسامعوا بهذا الخَطْب العظيم والأمر الجسيم، فبادر الناسُ على الفور إلى الاجتماع حول القلعة من كل مكان أمكنهم المجيءُ منه، حتَّى من الغوطة والمرج، ولم يطبخ أهل ألسواق شيئًا، ولا فتحوا من الدكاكين التي من شأنها أن تُفتح أوائل النهار على العادة... وفتح باب القلعة وباب القاعة لمن يدخل من الخواص والأصحاب والأحباب، فاجتمع عند الشيخ في قاعته خلق من أخصاء أصحابه من الدولة وغيرهم من أهل البلد والصالحية، فجلسوا حوله يبكون ويثنون.

على مِثْل ليلى يقتلُ المرء نفسه

وكنتُ -الحافظ ابن كثير- فيمن حضر هناك مع شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي -رحمه الله-، وكشفتُ عن وجه الشيخ ونظرتُ إليه وقبلتُه، على رأسه عمامة بعذب مغروزة، وقد علاه الشيب أكثر مما فارقناه.

وأخبر الحاضرين أخوه زين الدين عبد الرحمن أنه قرأ هو والشيخ منذ دخل القلعة ثمانين ختمة وشرعا في الحادية والثمانين، فانتهيا فيها إلى آخر اقتربت الساعة (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ) [القمر:54-55].

ثم شرعوا في غسل الشيخ وخرجتُ إلى مسجدٍ هناك، ولم يدعوا عنده إلا من ساعد في غسله، منهم شيخنا الحافظ المزي وجماعة من كبار الصالحين الأخيار، أهل العلم والإيمان، فما فُرغ منه حتى امتلأت القلعة وضج الناس بالبكاء والثناء والدعاء والترحم، ثم ساروا به إلى الجامع فسلكوا طريق العمادية على العادلية الكبيرة، ثم عطفوا على ثلث الناطفانيين، وذلك أن سويقة باب البريد كانت قد هدمت لتصلح، ودخلوا بالجنازة إلى الجامع الأموي، والخلائق فيه بين يدي الجنازة وخلفها وعن

---

(1) انظر: "نهاية الأرب في فنون الأدب" للنويري (32/97-118، 33/211-312، 265-266، 276-277) نشر دار الكتب المصرية بالقاهرة ط. الأولى 1998 تحقيق د. فهيم شلتوت.

يمينها وشمالها مالا يحصى عدتهم إلا الله تعالى، فصرخ صارخ وصاح صائح هكذا تكون جنائز أئمة السُنّة! فتباكى الناس وضجوا عند سماع هذا الصارخ.

ووُضِع الشيخُ في موضع الجنائز مما يلي المقصورة، وجلس الناس من كثرتهم وزحمتهم على غير صفوف بل مرصوصين رصًا لا يتمكن أحدٌ من السجود إلا بكُلفة جُوّا الجامع وبرّا الأزقة والأسواق، وذلك قبل أذان الظهر بقليل، وجاء الناس من كل مكان، ونوى خلق الصيام لأنهم لا يتفرغون في هذا اليوم لأكل ولا لشرب، وكثُر الناس كثرة لا تُحَدُّ ولا توصف.

فلما فرغ من أذان الظهر أقيمت الصلاة عقبه على السُدة خلاف العادة، فلما فرغوا من الصلاة خرج نائب الخطيب لغيبة الخطيب بمصر فصلى عليه إمامًا، وهو الشيخ علاء الدين الخرّاط، ثم خرج الناس من كل مكان من أبواب الجامع والبلد كما ذكرنا، واجتمعوا بسوق الخيل، ومن الناس من تعجل بعد أن صلى في الجامع إلى مقابر الصوفية، والناس في بكاء وتهليل في مخافتةٍ كل واحد بنفسه، وفي ثناء وتأسف، والنساء فوق الأسطحة من هناك إلى المقبرة يبكين ويدعين ويقلن هذا العالِم.

وبالجملة كان يومًا مشهودًا لم يُعهد مثله بدمشق إلاَّ أن يكون في زمن بني أمية حيث كانَ الناسُ كثيرين. وكانت دار الخلافة، ثم دفن عند أخيه قريبًا من أذان العصر على التحديد، ولا يمكن أحد حصر من حضر الجنازة، وتقريب ذلك أنه عبارة عمن أمكنه الحضور من أهل البلد وحواضره ولم يتخلف من الناس إلا القليل من الصغار والمخدّرات، وما علمت أحدًا من أهل العلم إلا النفر اليسير تخلف عن الحضور في جنازته، وهم ثلاثة أنفس: وهم ابن جملة والصدر والقفجاري وهؤلاء كانوا قد اشتهروا بمعاداته فاختفوا من الناس خوفًا على أنفسهم بحيث إنهم علموا متى خرجوا قتلوا وأهلكهم الناس.

وبالجملة كان -رحمه الله- من كبار العلماء وممن يخطيء ويُصيب، ولكن خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لُجّي، وخطاؤه أيضًا مغفور له كما في "صحيح البخاري": "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا

اجتهد فأخطأ فله أجر" فهو مأجور.[1]

1 "البداية والنهاية" (13/255-374، 14/146) ط. الريان -مصر- 1408هـ.

الفصل الأول:

مفهوم توحيد الأسماء و الصفات

ويشتمل هذا الفصل على:

المبحث الأول: حقيقة توحيد الأسماء و الصفات وأهميته:

ـ تعريف توحيد الأسماء و الصفات لغة و اصطلاحًا.

ـ علاقة توحيد الأسماء و الصفات بسائر أنواع التوحيد.

ـ أهمية توحيد الأسماء و الصفات.

المبحث الثاني: الأسماء الإلـهيـة:

- **معنى الاسم و اشتقاقه في اللغـة.**
- **تعريف الأسماء الإلـهية و اشتقاقها في الشرع.**
- **دلالـة النصوص الشرعية على الأسماء الإلـهيـة.**
- **أقسام الأسماء الحسنى.**
- **أوجه الجمع و الفرق بين الأسماء و الصفات الإلـهيـة.**
  - ➢ **من جهة اللغـة.**
  - ➢ **من جهة مصدر إثباتهما.**
  - ➢ **من جهة دلالتهما.**
  - ➢ **من جهة الأحكام المتعلقة بهما:**

*** حكم إثباتهما و انكارهما.**

*** القسم بهمـا.**

*** الإستعاذة بهما.**

*** دعائهما و الإستغاثة بهما.**

*** التعبيد بهما.**

*** عددهما و إحصائهما.**

- **دلالة الأسماء الحسنى على الذات و الصفات العلى.**
- **الإلحاد في أسماء الله الحسنى.**

- **الاسم الأعظم للـه.**

المبحث الثالث: الصفات الإلـهيـة.

- **تعريف الصفة لغة واصطلاحًا.**
- **دلالة النصوص الشرعية على الصفات الإلـهية.**
- **أنواع الصفات الإلـهيـة.**
- **أقسام الصفات الإلـهيـة:**
  - **باعتبار تعلقها بالذات.**
  - **باعتبار تعلقها بالمشيئة و الإرادة.**
  - **باعتبار نوع دليل ثبوتـها.**
  - **باعتبار الأقسام السابقـة.**
  - **باعتبار متعلقهـا.**
- **العلاقة بين الذات و الصفات.**
- **مذاهب الناس في الصفات الإلـهيـة.**
  - **أهل التعطيل.**
    - **قول القرامطة الباطنيـة.**
    - **قول الجهمية و الفلاسفة.**
    - **قول المعتزلـة.**
  - **أهل التمثيل.**
    - **قول ملاحدة المتصوفـة.**
    - **قول السبأيـة.**
    - **قول المشبـة و المجسمـة.**

كل معطل ممثل و كل ممثل معطل.

- **الصفاتيـة.**

- **الصفاتيـة المتكلمون.**
- **الصفاتية السلفيون.**

المبحث الأول: حقيقة توحيد الأسماء و الصفات وأهميته:

المسألة الأولى: تعريف توحيد الأسماء والصفات.

سبق بيان معنى التوحيد في اللغة وهو الإفراد[1]وسيأتي تعريف الاسم والصفة في محله لغة واصطلاحًا وإنما المقصود هنا بيان تعريف هذا النوع من التوحيد على وجه الاقتران والاشتراك، قال شيخ الإسلام في بيان مفهوم هذه التوحيد:

«أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله وبما وصفه بن السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل»[2]، فهذا «إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، وإثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات قال تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: 11]، فهذا رد على الممثلة (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) رد على المعطلة»[3].

ومما ذكر في تعريف هذا النوع من أنواع التوحيد:

-«توحيد الصفات: أن يوصف الله -تعالى- بما وصف به نفسه، وبما وصفه به نبيه -ρ- نفيا وإثباتا فيثبت له ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه»[4].

- وقيل: «إثبات ذات غير مشبهة للذوات ولا معطلة عن الصفات»[5].

- وقيل: «هو أن يسمى الله ويوصف بما سمى ووصف به نفسه، أو سماه به رسوله -ρ- من غير تحريف ولا تأويل، ومن غير تكييف ولا تمثيل»[6].

---

(1) انظر (ص16).

(2) «مجموع الفتاوى» (5/ 26) بتصرف.

(3) مجموع السنة» لابن تيمية (2/ 523).

(4) «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (1/ 129).

(5) ذكره الباجوري في شرحه على «جوهرة التوحيد» (ص 21).

(6) «مذكرة التوحيد» للعلامة عبد الرزاق عفيفي -قدس الله روحه- (23).

وقد زيد على ذلك قيد في المثبت من الصفات وهو كونها: كمالا وفي المنفية أنها نقصًا وعيبًا[1].

وزاد بعضهم: «الإقرار والاعتراف الجازم بكل ما ورد في كتاب الله»[2].

وزيد «والتعبد له بها سبحانه ودعاؤه بها»[3].

وقيل: «هو إفراد الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلي الواردة في القرآن والسنة والإيمان بمعانيها وأحكامها»[4].

ومن أخصر هذه التعريفات وأحسنها ما ذكره العلامة العثيمين -رحمه الله تعالى- بقوله: «هو إفراد الله -عز وجل- بما له من الأسماء والصفات»[5]، ومن مجموع هذه التعريفات السابقة نخلص بتعريف توحيد الأسماء والصفات بأنه:

"إفراد الله بالأحسن من الأسماء والأكمل من الصفات".

وقال بعضهم: «هو اعتقاد أن الله سبحانه له صفتان من جنس واحد، وأنه ليس لغيره صفة مشابهة لصفته»[6]، وهو غير صحيح لغموضه وعدم وضوحه وكونه لا يشمل الأسماء الإلهية إذ له اسمان من صفة واحدة كالرحمن والرحيم، وهذا التعريف هو ما ذكر في «شرح الجوهرة» وبين المراد منه بقوله: «ليس له صفتان من جنس واحد» كأن يكون له قدرتان أو علمان مثلاً[7].

هذا ظاهر في التسويه بين علم الله القديم بالأشياء قبل حدوثها وعلمه بها بعد حدوثها، أو إرادته لها السابقة واللاحقة ونحو ذلك من أفعال الله -تعالى-، وهذا مذهب باطل راجع إلى أصل فاسد و هو نفيهم للصفات

---

(1) «الإرشاد» للعلامة صالح الفوزان (143) و «معالم التوحيد» لمروان القيسي (117).

(2) «المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية» إبراهيم البريكان (90) وانظر «العقائد السلفية» لآل بوطامي (1/ 70)

(3) «معالم التوحيد» مروان القيسي (117).

(4) «معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات» محمد التميمي (31).

(5) «القول المفيد على كتاب: التوحيد» (1/ 12).

(6) «علم التوحيد» عبد العزيز الربيعة (76).

(7) «شرح جوهرة التوحيد» (ص 20).

الإختيارية.

وكذا قوله: «ليس لغيره صفة مشابهة لصفته» لفظ مجمل يحتمل معنى فاسد، وآخر صحيح فلزم العدول عن الألفاظ المجملة إلى السالمة لاسيما في صناعة الحدود والتعريفات، ولهذا يجدر التنبيه على خطورة غلط الاعتماد على مصنفات أهل البدع ونحوهم في هذه الأبواب العظيمة من أبواب الدين[1] لأنهم يجعلون هذه التعريفات على وفق عقائدهم وتصوراتهم الخاطئة.

---

(1) انظر وصية الإمام السجزي بذلك في «رسالته لأهل زبيد» (231- 234).

المسألة الثانية: علاقة توحيد الأسماء والصفات بسائر أنواع التوحيد

لقد سبق بيان علاقة توحيد الإلهية مع الربوبية وأن الأول متضمن للثاني والثاني مستلزم للأول وفي هذه المسألة بيان علاقة توحيد الأسماء والصفات بتوحيد الربوبية والإلهية وهذه العلاقة لها وجهان:

- بالنظر إلى ذات التوحيد وتعلقه بالرب.

- بالنظر إلى فعل التوحيد وقيامه بالعبد.

فباعتبار ذات التوحيد وتعلقه بالرب يعتبر «توحيد الأسماء والصفات شامل للنوعين السابقين فهو يقوم على إفراده سبحانه بكل ماله من الأسماء الحسنى والصفات العليا التي لا تنبغي إلا له، ومن جملتها كونه ربًا واحدًا لا شريك له في ربوبيته، وكونه إلهًا واحدًا لا شريك له في إلهيته»[1] فهو متضمن لتوحيد الربوبية والإلهية بهذا الاعتبار[2].

وأما بالنظر إلى فعل التوحيد وقيامه بالعبد:

فتوحيد الأسماء والصفات متضمن لتوحيد الربوبية أيضًا من هذه الوجه لأن كلاهما من التوحيد الخبري توحيد المعرفة والإثبات ومستلزم الإلهية لأنه إذا أثبت له كما الأسماء والصفات وتفرده بها استلزم ذلك أن يكون المستحق للعبادة.

وبهذا تتضح علاقة توحيد الأسماء والصفات بسائر أنواع التوحيد من كل وجه، والله أعلم.

---

(1) «دعوة التوحيد» لمحمد خليل هراس (70) بتصرف.

(2) انظر «الكواشف الجلية» للسلمان (422) و «معالم التوحيد» لمروان القيسي (22).

المسألة الثالثة: أهمية توحيد الأسماء والصفات

يعتبر توحيد الأسماء والصفات من أهم المباحث الإلهية والمطالب الربانية ويمكن إبراز شيء من أهمية هذا القسم من أقسام التوحيد من خلال الأوجه التالية:

أولاً: أن حقيقة هذا التوحيد سبب صلاح القلب وفلاح العبد.

قال ابن القيم -رحمه الله-: «فإن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه إذا أراد أن يكرم عبده بمعرفته ويجمع قلبه على محبته شرح صدره لقبول صفاته العلى وتلقيها من مشكاة الوحي، فإذا ورد عليه شيء منها قابله بالقبول وتلقاه بالرضا والتسليم وأذعن له بالانقياد فاستنار به اتسع له صدره وامتلأ به سرورا ومحبة، فعلم أنه تعريف من تعريفات الله -تعالى- تعرف به إليه على لسان رسوله، فأنزل تلك الصفة من قلبه منزلة الغذاء، أعظم ما كان إليه فاقة ومنزلة الشفاء أشد ما كان إليه حاجة فاشتد بها فرحة وعظم بها غناؤه وقويت بها معرفته واطمأنت إليها نفسه سكن إليها قلبه، وليست حاجة الأرواح قط إلى شيء أعظم منها إلى معرفة باريها وفاطرها ومحبته وذكره والابتهاج به وطلب الوسيلة إليه والزلفى عنده ولا سبيل إلى هذا إلا بمعرفة أوصافه وأسمائه، فكلما كان العبد بها أعلم كان بالله أعرف وله أطلب وإليه أقرب، وكلما كان لها أنكر كان بالله أجهل وإليه أكره ومنه أبعد، والله -تعالى- يُنزلُ العبد من نفسه حيث يُنزله العبد من نفسِهِ، فمن كان لذكر أسمائه وصفاته مبغضًا وعنها نافرًا ومُنفرًا، فالله له أشدُ بغضًا وعنه أعظمُ إعراضًا وله أكبر مقتًا، حتى تعود القلوب إلى قلبين: قلب ذكر الأسماء والصفات قوته وحياته ونعيمه وقرة عينه، لو فارقه ذكرها ومحبتها لحظة لاستغاث: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك، فلسان حاله يقول:

يُـرادُ مِـنْ القلـبِ نِـسْيَانُكم وتـأبى الطبـاع علـى الناقـل

ويقول:

إذا مرضـنا تـداوينا بـذِكْرِكُمُ فنتـركُ الـذِكْرَ أحيانًـا فننتـكسُ

ومن المحال أن يذكر القلب من هو محارب لصفاته نافر من سماعها معرض بكليته عنها زاعم أن السلامة من ذلك، كلا والله إن هو إلا الجهالة والخذلان والإعراض عن العزيز الرحيم، فليس القلب الصحيح قط إلى شيء أشوق منه إلى معرفة ربه -تعالى-وصفاته وأفعاله وأسمائه ولا أفرح فرحه بذلك وكفى بالعبد عمى وخذلانا أن يُضربُ على قلبه سُرادق الإعراض عنها والنفرة والتنفير والاشتغال بما لو كان حقًا لم ينفع إلا بعد معرفة الله والإيمان به وبصفاته وأسمائه.

والقلب الثاني: قلب مضروب بسياط الجهالة فهو عن معرفة ربه ومحبته مصدود، وطريق معرفة أسمائه وصفاته كما أنزلت عليه مسدود، وقد قمش شُبهًا من الكلام الباطل وارتوى من ماء ماجن غير طائل، وتَعُجُ منه آيات الصفات وأحاديثها إلى الله عجيجًا وتَضِجُ منه إلى مُنْزِلها ضجيجًا بما يسومها تحريفًا وتعريفًا وتعطيلا ويؤول معانيها تغييرا وتبديلا»[1].

ثانيًا: من جهة كونه أشرف العلوم وأعلاها وأفضلها.

إذ «شرف العلم بشرف المعلوم والباري أشرف المعلومات فالعلم بأسمائه أشرف العلوم»[2].

«ولذلك كانت النصوص المعرفة بالله وأسمائه وصفاته أفضل نصوص القرآن، فآية الكرسي كما صح في الأحاديث أفضل آية في كتاب الله[3] و«قل هو الله أحد» تعد ثلث القرآن[4] وما عظمت هذه النصوص إلا بحديثها عن الإله الواحد المعبود[5].

---

(1) «القصيدة النونية» لابن القيم (10 - 11) بتصرف.

(2) «أحكام القرآن» لابن العربي (2/ 993) وانظر «النونية» لابن القيم (10).

3 عن عبد الله بن مسعود أن أعظم آية في كتاب الله { الله لا إله إلا هو الحي القيوم } إلى آخر الآية.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (128/7):

"روي بأسانيد ورجال الأول رجال الصحيح غير عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعف"اهـ، وانظر: "موسوعة فضائل سور وآيات القرآن" لـ د. محمد بن رزق طرهوني- ط. مكتبة العلم بجدة.

(4) انظر ما ورد في فضل آية الكرسي في تفسير ابن كثير (1/ 450) وفضل سورة الإخلاص في تفسير ابن كثير (8/ 539).

(5) «أسماء الله وصفاته» للأشقر (26).

«والعلم بالله يراد به في الأصل نوعان:

أحدهما: العلم به نفسه أي بما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام وما دلت عليه أسماؤه الحسنى، وهذا العلم إذا رسخ في القلب أوجب خشية الله لا محاله فإنه لابد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته ويعاقب على معصيته.

- عالم بالله وليس عالما بأمر الله.

- عالم بأمر الله وليس عالما بالله.

- عالم بالله وبأمر الله.

فالعالم بالله الذي يخشى الله والعالم بأمر الله الذي يعرف الحلال والحرام»[1].

ثالثًا: من جهة منزلته في الدين وكونه من أركان توحيد المرسلين:

لقد بعث الله الرسل وأنزل الكتب ليقوم الناس لرب العالمين بتوحيده سبحانه في ربوبيته وإلهيته وأسمائه وصفاته، واستفاضت الرسالات بذكر هذا النوع من التوحيد حتى قيل إن القرآن على ثلاثة أنحاء قصص، وأحكام، وأوصاف له وهو وجه كون سورة الإخلاص تعد ثلث القرآن[2].

قال الله -تعالى-: (كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ) [الرعد: 30].

وسبب نزول هذه الآية إن قريشا لما سمعت رسول الله -ρ- يذكر الرحمن أنكروا ذلك فأنزل الله فيهم (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ)[3] ولذلك كان إنكار الصفات من أعظم الإلحاد في أسماء الله وصفاته وآياته.

قال ابن القيم:

والملحدُ الثاني فذوا التعطيلِ إذ ... ينفي حقائقها بلا برهانِ

(1) «مجموع الفتاوى» (3/ 333) بتصرف.

(2) انظر: المصدر السابق (17/ 122).

(3) انظر «جامع البيان» لابن جرير (8/ 150) وتقسيم القرآن العظيم لابن كثير (4/ 381).

ولذلك من نفي صفة من صفات الله بعد ثبوتها عنده فقد كفر بما أنزل على محمد[2] قال نعيم بن حماد[3]: «من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر»[4] ومن أنكر الصفات جملة فهو كافر من باب أولى ولهذا كفر الأئمة الجهمية لما أظهروا مقالة نفسي الصفات والمقصود هو التأكد على كون هذا النوع من التوحيد هو ركن من التوحيد لا يتم إلا به.

ومن تأمل نصوص الوحيين وما تضمنته من إثبات مفصل للأسماء الحسني والصفات العلي دالة على عظم هذا التوحيد وعظيم منزلته.

قال شيخ الإسلام: «ولما كانت حاجة النفوس إلى معرفة ربها أعظم الحاجات كانت طرق معرفتهم له أعظم من طرق معرفة ما سواه وكان ذكرهم لأسمائه أعظم من ذكرهم لأسماء ما سواه وله سبحانه في كل لغة أسماء وله في اللغة العربية أسماء كثيرة»[5].

ويدخل توحيد الأسماء والصفات في معنى الإيمان بالله الذي هو أعظم الواجبات. قال شيخ الإسلام: «ومن الإيمان بما وصفه به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا

---

(1) «القصيدة النونية» (156).

(2) انظر «الصفات الإلهية» لمحمد أمان الجامي (353) بحث في حكم من نفي ثابتة بالكتاب: والسنة.

(3) الإمام الشهير أبو عبد الله الخزاعي المروزي الفرضي، نزيل مصر، كان شديدًا على الجهمية، وكان يقول: كنت جهميًا فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبتُ الحديث علمتُ أن مآلهم إلى التعطيل، قيل: إنه أول من جمع المسند، وكان من أوعية العلم إلى أنه لا يُحتج به، ضعفه النسائي وغيره، امتحن في محنة القرآن، وتوفي سنة (228هـ) على الأصح.

انظر: "تذكرة الحفاظ" (418/2)، و"العبر" (318/1)، و"تقريب التهذيب" (250/2).

(4) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (5/ 610).

(5) «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام (3/ 331).

تمثيل»[1]. ولذا كان تحقيق الإيمان بالله لا يتم إلا بتحقيق هذا النوع من التوحيد وبه يعلم مكانه هذا التوحيد.

«فمن وحد الله في ربوبيته وإلهيته لكنه ألحد في أسمائه فلم يُثبت له ما دلت عليه تلك الأسماء من صفات الكمال أو ثبت لغيره مثل صفته لم ينفعه توحيده في الربوبية والإلهية فلا يكمل لأحد توحيده إلا باجتماع أنواع التوحيد الثلاثة»[2].

رابعًا: كون توحيد الأسماء والصفات أوسع أبواب العبادات وأفضل أنواع القربات:

بعدُ توحيد الأسماء والصفات من أجل أنواع الطاعات، لأنه هو أصل لجميع صنوف العبوديات لرب الأرض والسموات فلكل صفة من صفات الله، عبودية خاصة هي من واجباتها ومقتضياتها»[3]، فكلما ملء إيمان العبد بهذه الأسماء والصفات إيمانًا خاليًا من الزلل كانت عبوديته لله -تعالى- سالمة من التقصير والخلل.

قال ابن القيم: «والقرآن كلام الله وقد تجلى الله فيه لعباده بصفاته فتارة يتجلى في جلباب: الهيبة والعظمة والجلال فتخضع الأعناق وتنكسر النفوس وتخشع الأصوات ويذوب الكبر كما يذوب الملح في الماء.

وتارة يتجلى في صفات الجمال والكمال وهو كمال الأسماء وجمال الصفات الأفعال الدال على كمال الذات فيستنفذ حبه من قلب العبد قوة الحب كلها بحسب ما عرفه من صفات جماله ونعوت كماله فيصبح فؤاد العبد فارغًا إلا من محبته، فإذا أراد منه أراد منه الغير أن يعلق تلك المحبة به أبي قلبه وأحشاؤه ذلك كل الآباء كما قيل:

يراد من القلب نسيانكم   وتأبى الطباع على الناقل

فتبقى المحبة طباعًا لا تكلفًا.

---

(1) «الوسطية «لشيخ الإسلام مع شرحها للهراس (17).

(2) «الكواشف الجلية» للسلمان (442) وانظر «دعوة التوحيد» للهراس (71).

(3) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (2/ 90).

وإذا تجلى بصفات الرحمة والبر واللطف والإحسان انبعثت قوة الرجاء من العبد جدًا في العمل كما أن الباذر كلما قوى طمعه في المغل غلق أرضه بالبذر وإذا ضعف رجاؤه قصر في البذر.

وإذا تجلى بصفات العدل والانتقام والغضب والسخط والعقوبة انقمعت النفس الأمارة وبطلت أو ضعفت قوها من الشهوة والغضب واللهو اللعب والحرص على المحرمات وانقبضت أعنة رعونتها فأحضرت المطية حظها من الخوف والخشية والحذر.

وإذا تجلى بصفات الأمر والنهي والوصية وإرسال الرسل وإنزال الكتب وشرع الشرائع انبعثت منها قوة الامتثال والتنفيذ لأوامره والتبليغ لها والتواصي بها وذكرها وتذكيرًا والتصديق بالخبر والامتثال للطلب والاجتناب للنهي.

وإذا تجلى بصفات السمع والبصر والعلم انبعثت من العبد قوة الحياء فيستحي من ربه أن يراهُ على ما يكره، أو يسمع منه ما يكره، أو يخفي في سريرته ما يمقته عليه فتبقى حركاته وأقواله وخواطره موزونة بميزان الشرع غير مهملة ولا مرسلة تحت حكم الطبيعة والهوى.

وإذا تجلى بصفات الكفاية والحب والقيام بمصالح العباد والسوق أرزاقهم إليهم ودفع المصائب عنهم ونصره لأوليائه وحمايته لهم ومعيته الخاصة لهم، انبعثت من العبد قوة التوكل عليه والتفويض إليه والرضا به بكل ما يجريه على عبده ويقيمه فيه مما يرضى به هو سبحانه.

والتوكل معنى يلتئم من علم العبد بكفاية الله وحسن اختياره لعبده وثقته به، ورضاه بما يفعله به و يختاره له.

وإذا تجلى بصفات العز والكبرياء أعطت نفسه المطمئنة ما وصلت إليه من الذل لعظمته و الانكسار لعزته والخضوع لكبريائه وخشوع القلب والجوارح له، فتعلوه السكينة والوقار في قلبه ولسانه وجوارحه وسمته ويذهب طيشه وقوته وحدته.

وجماع ذلك أنه سبحانه يتعرف إلى العبد بإلهيته وبصفات ربوبيته تارة، فيوجب له شهود صفات الإلهية، المحبة الخاصة والشوق إلى بقائه

والأنس والفرح به، والسرور بخدمته والمنافسة في قربه والتودد إليه بطاعته والله بذكره والفرار من الخلق إليه ويصير هو وحده همه دون ما سواه، ويوجب له شهود صفات الربوبية التوكيل عليه والافتقار إليه والاستعانة به والذل والخضوع والانكسار له.

وكمال ذلك أن يشهد ربوبيته في ألوهيته وألوهيته في ربوبيته وحمده في ملكه وعزه في عفوه وحكمته في قضائه وقدره.

وأنت إذا تدبرت القرآن وأجريت من أشهدك ملكًا قيومًا فوق سماوته على عرشه يدبر أمر عباده ويأمر وينهى ويرسل الرسل وينزل الكتب ويرضى ويغضب ويثيب ويعاقب، ويعطي ويمنع ويعز ويذل ويخفض ويرفع ويرى من فوق سبع ويسمع ويعلم السر والعلانية فعال لما يريد موصوف كل كمال منزه عن كل عيب لا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بإذنه ولا تسقط ورقة إلا بعلمه ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ليس لعباده دونه ولي ولا شفيع"[(1)].

وهكذا ينفتح على العبد إذا أقبل على هذا التوحيد فحققه أبوابًا من العلم النافع والعمل الصالح لا يحصيها إلا الله.

خامسًا: من جهة رعاية النبي -ρ- لجانب هذا التوحيد وحمايته له.

فقد صان النبي -ρ- مقام هذا التوحيد عن أي تخليط ورعي جنابة بسد الذرائع المفضية إلى منافاته وجاءت بذلك الأحاديث الثابتة عنه -ρ - ومن ذلك:

قوله ρ: "إن أخنع اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله"[(2)].

وعن أبي شريح أنه كان يكنى أبا الحكم فقال له النبي -ρ-: إن الله هو

---

(1) "الفوائد" (105- 108) بتصرف وانظر "مفتاح دار السعادة" لابن القيم (2/ 90) "مدارج السالكين" لابن القيم (1/ 420) "صفات الله عز وجل" للسقاف (31 - 36) و"دروس في العقيدة" لصالح العليوي (41- 62).

(2) متفق عليه رواه البخاري كتاب: "الأدب" باب: ابغض الأسماء إلى الله تعالى ح: (25- 60) (10/ 588) ومسلم كتاب: "الأدب" باب: تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك ح (2143) (2143) (3/ 1688).

الحكيم وإليه الحكم" [1].

وقد ترجم لهذا الحديث شيخ الإسلام المجدد محمد بن عبد الوهاب[2] في كتاب: التوحيد بقوله: "باب: احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك"[3].

وقوله -ρ-: "لا يقل أحدكم أطعم ربك، وضئ ربك، وليقل سيدي ومولاي، ولا يقل عبدي، أمتي وليقل فناي وفتاتي وغلامي" [4].

وعن عبد الله بن الشخير قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي -ρ- فقلنا أنت سيدنا فقال: "السيد الله تبارك وتعالى" وأفضلنا فضلا وأعظمنا طولا فقال: "قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان"[5] وقد ترجم له الإمام محمد بن عبد الوهاب في كتاب: "التوحيد" باب: ما جاء في حماية النبي ρ التوحيد وسده طرق الشرك"[6].

قال العلامة عبد الرحمن السعدي: "وكل هذا حفظ للتوحيد ولأسماء الله

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الأدب باب: في تغيير الاسم القبيح ح: (4955) (5/ 240) والنسائي كتاب: "آداب القضاء" باب: إذا حكموا رجلًا فقضى بينهم ح: (5389) (8/ 326) وانظر "الدر النضيد في تخريج كتاب: التوحيد "للعصيمي (ص147).

(2) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي شيخ الإسلام ومصباح الظلام، مجدد ما اندرس من العقيدة في الجزيرة العربية، ولد في العيينة ورحل إلى حريملاء ودعا إلى مذهب السلف فخذله ابن معمر فرحل إلى الدرعية حيث ساعده وآزره أميرها محمد بن سعود فتعاضدا جميعًا على نشر الدعوة السلفية، وقمع البدعة والخرافة، توفي سنة (1206هـ)، وله مؤلفات ورسائل عديدة أهمها وأشهرها: "كتاب التوحيد".

انظر: "الأعلام" (257/6)، و"علماء نجد" (125/1).

(3) كتاب: "التوحيد" ص 125.

(4) متفق عليه رواه البخاري كتاب: "العتق" باب في كراهية التطاول على الرقيق ح: (2552) (5/ 177) ومسلم في كتاب الأدب باب: حكم إطلاق لفظه العبد والأمة ح: (2249) (4/ 1764).

(5) رواه أبو داود كتاب: "الأدب" كراهية التمادح ح: (4806) (5/ 154) الإمام أحمد في "المسند" (4/ 24- 25) وجود إسناده ابن مفلح في الآداب الشرعية (3/ 464) وقال: الحافظ "رجاله ثقات وقد صححه غير واحد) الفتح (5/ 179) وصححه العظيم آبادي في "عون المعبود" (4/ 402) والألباني في "صحيح الأدب المفرد" ح: (155/ 211) (ص 155).

(6) كتاب: "التوحيد" (ص 79).

وصفاته ودفع لوسائل الشرك، حتى في الألفاظ التي يخشى أن يتدرج منها إلى أن يظن مشاركة الله أحد لله في شيء من خصائصه وحقوقه" [1] ودلالة هذه النصوص ظاهرة في تعظيم جناب هذا التوحيد ورعاية مقامه وذلك دال على أهميته وعظم شأنه.

سادسًا: من جهة نصوص الوعد في المحققين لهذا التوحيد.

لقد اجتمعت في فضائل هذا النوع من التوحيد نوعان من النصوص الدالة على فضله وهما:

الأول: النصوص العامة الواردة في فضائل تحقيق التوحيد مطلقًا، أو الإيمان بالله، لأنه ركن من أركانهما فدلت عليه هذه النصوص بطريق التضمن، كمثل قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاً ظَلِيلاً) [النساء: 57].

وقوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ... الآية) [النساء: 173].

وقوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا) [النساء: 175].

والنصوص في هذا كثيرة جدًا.

الثاني: النصوص الخاصة المتعلقة بخصوص هذا النوع من التوحيد كمثل قوله ρ: "إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة"[2] فإنه لا يحصيها إلا من كان مؤمنا بها إيمانا صحيحا وسيأتي بيان ذلك في معنى الإحصاء الوارد في الحديث[3].

وكذلك ما ورد من دعاء الله باسمه الأعظم[4] والله قد أمر عباده على وجه

---

(1) "القول السديد" بحاشية كتاب: التوحيد (ص 125).

(2) انظر تخريجه (ص 900).

(3) انظر (ص 904).

(4) انظر (ص 894).

العموم بقوله: "(وَلِلّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا) [الأعراف: 180] [1].

"والدعاء معناه: الطلب أي اطلبوا منه بأسمائه[2] ودعاء الله بأسمائه الحسنى له مرتبتان:

الأولى: دعاء ثناء وعباده:

الثانية: دعاء طلب ومسألة:

ولا تتحقق هذه العبادة لله على الوجه الأكمل إلا بتحقيق توحيد الأسماء والصفات فإن الملحدين في أسمائه وصفاته محرومين من تحقيق هذه العبادة.

سابعًا: من جهة نصوص الوعيد الواردة للمخالفين في هذا الباب.

وهذه النصوص تختلف باختلاف أحوال المخالفين فمن كانت مخالفته تقضي به إلى الكفر والشرك تناولته نصوص الوعيد التي وردت في المشركين ومن كفر برب العالمين، كمثل قوله تعالى (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) [آل عمران: 106- 107].

وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا) [النساء: 56] وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلاَلاً بَعِيدًا إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلاَّ طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا) [النساء: 167- 169].

وقوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ) [المائدة: 10].

قال شيخ الإسلام: "فإن الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته" [3] كما

---

(1) "أحكام القرآن" لابن العربي (2/ 805).

(2) "بدائع الفوائد" لابن القيم (1/ 164).

(3) "التدمرية" لشيخ الإسلام (7).

قال تعالى: (وَللهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأعراف: 180].

وقوله: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [فصلت: 40].

وقال تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران: 7].

وهذه النصوص ونحوها فيها وعيد شديد وترهيب أكيد من مخالفة هذا التوحيد، أو مناقضته، وفي ذلك دلالة ظاهرة على أهمية هذا النوع من التوحيد ووجوب تحقيقه على الوجه المطلوب.

وقد دلت على ذلك جميع الأوجه السبعة السابقة وهي:

أولا: أن تحقيق هذا التوحيد سبب صلاح القلب وفلاح العبد.

ثانيًا: إن هذا التوحيد أشرف العلوم وأفضلها.

ثالثًا: عظيم منزلته في الدين وكونه من أركان توحيد المرسلين.

رابعًا: أنه أوسع أبواب العبادات وأفضل أنواع القربات.

خامسًا: رعاية النبي -صلى الله عليه و سلم- لجنابه وحمايته لمقامه.

سادسًا: نصوص الوعد فيمن حقق هذا التوحيد.

سابعًا: نصوص الوعيد لمن ضيع هذا التوحيد.

فهل بعد ذلك يبقى متسع لمخذل عن دراسة هذا التوحيد أو منفر عن الاعتناء ببيان أبوابه وأصوله وفروعه والمخالفين فيه، أو مقال لمهون لأهميته وخطورة المخالفة فيه!!

ولا ريب أن مثل هذه الدعاوى يظهر بطلانها، ويسفر زيفها مع ما سبق ذكره من أوجه أهمية هذا النوع من أنواع التوحيد.

المبحث الثاني: الأسماء الإلهية

المطلب الأول: معنى الاسم واشتقاقه في اللغة

اختلف أهل العربية في أصل اشتقاق لفظ الاسم على قولين:[1]

الأول: أن الاسم مشتق من الوسم.

وإليه ذهب الكوفيون فالاسم عندهم.

مشتق وزنًا من: وَسَمَ، إلا أنه حذفت منه الفاء [والتي هي والواو في وسمٍ] وزيدت الهمزة في أوله عِوضًا عن المحذوف ووزنه (إعل) لحذف الفاء منه.

ومشتق معنًا من: الوسم وهو العلامة لأن الاسم وسم على المسمى وعلامة عليه يعرف بها كقولك زيد أو عمر ودال على المسمى فصار كالوسم عليه فالاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها وهذا الاشتقاق المعنوي هو حجتهم على الاشتقاق اللفظي.

ثانيًا: الاسم مشتق من: السمو

وإليه ذهب البصريون فالاسم عندهم:

مشتق وزنًا من: سمو على وزن (جَمَل)وجمعه (أسماء) مثل (قِنو أقناء) و (حِنو وأحناء) و (عضو وأعضاء) ووزنه فُعل وفِعل، وقد يقال: فيه سم وسم بحذف اللام.

ومشتق معنًا من: السمو والسين والميم والواو أصل يدل على العلو والارتفاع واختلفوا في وجه اشتقاق الاسم من ذلك فقيل:

لكون الاسم قد علا على كل من قسميه الحرف والفعل؛ لأن الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه

---

(1) انظر هذه المسألة في «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (6/ 16) «مسائل خلافية في النحو» للعكبري (59- 65) «لسان العرب» لابن منظور (14/ 401- 402) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (3/ 99) «شرح المفصل» لابن يعيش (1/ 23) «اشتقاق أسماء الله» للزجاج (255) «المفردات» للراغب (244) و «تهذيب اللغة» للازهري (13/ 117) و «تفسير سورتي الفاتحة والبقرة» لأبي المظفر السمعاني (1/ 356- 357).

فارتفع الاسم على الفعل والحرف. وهو ضعيف لأنه ليس المراد بالاسم هنا هو هذا[1].

وقيل لأن التسمية تنويه ورفعة للمسمى فهي تكريم له، أوجيب عنه بأن ذلك ليس في كل اسم ولا يصح مثل ذلك في القبائح من المسميات، وتُعقِّب بأن مالا اسم له انقص مما له اسم ولو كان مستقبحًا.

والصحيح أنه مشتق من معنى العلو والارتفاع المجامع لمعنى العلامة على الشيء والدلالة عليه، لأنه يسمو به حتى يظهر ويُعرف ولذلك قال ابن فارس: «ويقال: إن أصل «اسم» سمو وهو من العلو لأنه تنويه ودلالة على المعنى»[2].

قال شيخ الإسلام: «فإن العلو مقارن للظهور كلما كان الشيء أعلى كان أظهر، وكل واحد من العلو والظهور يتضمن المعنى الآخر ويقال: ظهر الخطيب على المنبر إذ علا عليه ويقال للجبل العظيم: علم لعلوه وظهوره يعمل ويعلم به غيره، قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلاَمِ) [الشورى: 32].

وكذلك الراية العالية والتي يعلم بها مكان الأمير والجيوش يقال: لها علم كما يقال لعرف الديك وللجبال العالي: أعراف؛ لأنها لعلوها تعرف، فالاسم يظهر به المسمى ويعلو فيقال وتارة بما يذم، فتجعل المعلى المهر هو المسمى، وهذا إنما يحصل بالاسم وما ليس له اسم فإنه يذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره ولهذا قيل الاسم دليل على المسمى وعلم على المسمى ونحو ذلك»[3].

وعليه فالاسم اشتقاقه وزنًا من: سمو.

واشتقاقه معنا من السمو بمعنى: العلامة على الشيء وما يسمو به حتى يعرف ويظهر.

وأوجه ترجيح هذا القول ستة أوجه:

---

(1) انظر «مجموع الفتاوى» (6/ 209).

(2) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (3/ 99).

(3) «مجموع الفتاوى» (6/ 208- 209) بتصرف.

أولا: أن الاسم يجمع على «أسماء» ولو كان من «الوسم «لكان جمعه (أوسام) و (أواسيم)[1].

ثانيًا: إن تصغير (اسم): (سمى) ولو كان من (الوسم) لكان تصغيره: (وُسيم) كتصغير (عده): (وعيده) و (صلة) (وصيلة)[2].

ثالثًا: دل الاستقراء على أنه ليس في لغة العربي كلمة سقطت منها فاء الفعل فألحقت بها همزة الوصل في أولها، وإنما يلحق العرب ألف الوصل في أول الكلمة إذا سقطت لامها؛ لأنه يسكن أولها فتحتاج إلى ألف الوصل[3].

رابعًا: أنك تقول: (أسميته) ولو كان مشتقا من (الوسم) لوجب أن تقول (وسمته) فدل على أنه من السمو وكان الأصل فيه (أسموت) إلا أن الواو التي هي اللام، لما وقعت رابعة. قلبت ياء، كما قالوا أعليت وأدعيت والأصل: اعلوت وأدعوت[4].

خامسًا: إن مذهب البصريين من حيث اللفظ اصح وأفصح، والكوفيين من حيث المعنى أقوى.

سادسًا: (الوسم) و (السمو) كلاهما متضمن معنى العلامة على الشيء، لكن العلامة في الوسم من باب: المحسوسات، وفي السمو من باب: المعنويات.

وبهذا يتبين رجحان مذهب البصريين وهو اختيار جماهير العلماء[5].

وأما معنى لفظ الاسم فهو راجع إلى الإطلاق الذي يراد منه وإطلاقات الاسم كثيرة لكثرة الاعتبارات التي يطلق الاسم بها ومن ذلك:

---

(1) انظر: «الإنصاف» للأنباري (14). و «مسائل خلافية في النحو» للعكبري (60)و «تهذيب اللغة» للأزهري (13/ 117) و «لسان العرب» لابن منظور 014/ 403).

(2) المصادر السابقة.

(3) انظر المصادر السابقة و «اشتقاق أسماء الله» للزجاج (256).

(4) «الإنصاف» للأنباري (10).

(5) «الكليات» للكفوي (120).

باعتبار النظر إلى أقسام الكلام عند النجاة:

فيطلق الاسم قسيما للفعل والحرف[1] وهذا أوسع إطلاق للاسم وله علامات خمس تميزه عن الفعل والحرف وهي: دخول الجر عليه والتنوين والنداء و (ال) والإسناد إليه[2].

وعرف الزجاج[3] الاسم في مقياس الصناعة النحوية بقوله: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به»[4].

باعتبار ما يدعى به الإنسان:

فيطلق الاسم قسيما للكنية واللقب[5].

باعتبار الجملة الاسمية عند النحاة:

فيطلق قسيما للخبر وهذا خاص باسم إن وكان، فيقال: اسم إن وخيرها واسم كان وخبرها.

باعتبار الفرق بين الاسم والمسمى:

فيطلق الاسم قسيما للمسمى والتسمية[6].

فالاسم هو اللفظ الدال علي الذات.

---

(1) انظر «مجموع الفتاوي» لشيخ الإسلام 06/ 207) و «معالم التنزيل» للبغوي (1/ 38) و «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (1/ 101) و «اشتقاق أسماء الله» للزجاج (225) «والقاموس المحيط» للفيروز آبادي (1672) «المفردات» للراغب (244) «فتح القدير» للشوكاني (18) و «لوامع الأنوار» للسفاريني (29) وانظر «أسماء الله الحسنى» لعبد الله الغصن (-13- 14) و «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة» لخالد عبد اللطيف (2/ 373) و «النهج الإسني» لمحمد الحمود (1/ 21- 32).

(2) «أوضح المسالك» لابن هشام (1/ 13 - 22).

(3) هو: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، ولد سنة (241هـ) كان من أهل الدين والفضل له كتاب: تفسير أسماء الله الحسنى» وفيه تأويل للصفات على منهج متكلمة الصفاتية، وسمع منه في آخر حياته يقول: اللهم احشرني في زمرة الإمام أحمد، توفي سنة (311هـ) انظر «وفيات الأعيان» (3/ 441)، «بغية الوعاة» للسيوطي (1/ 269) و «معجم الأدباء» للحمي (1/ 130).

(4) الإيضاح في علل النحو (48) و «معجم الأدباء» للحمي (1/ 130).

(5) انظر «أوضح المسالك» لابن هشام (1/ 126).

(6) انظر «المقصد الأسني» للغزالي (27) و «لوامع البينات» للرازي (21).

والمسمى هو: ذات الشيء والتسمية هي: جعل اللفظ دالا على الذات[1].

وقد أحدث المتكلمون مسألة هل الاسم عين المسمى؟ ليصلوا به إلى نفي ما سمى الله به نفسه.

وقد كره جماعة من الأئمة الخوض في هذه المسألة[2] والذي يناسب المقام أن يقال:

أن أهل السنة والجماعة يرون أن الاسم يطلق ويراد به أحد معنيين:

معنى الاسم: فتقول الرحمن من أسمائه تعالى، كقولك: أُكتب الرحمن، الرحمن اسم عربي.

معنى المسمى: كقولك قال الله، كذا، أو سمع الله لمن حمده، وقوله تعالى (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) [الأعلى:1]
ومن هدي لهذا التفصيل كان من أهل سواء السبيل[3].

باعتبار النظر إلى الجملة النعتية عند النحاة:

فيطلق الاسم قسيما للصفة وهو: اللفظ الدال على ذات.

باعتبار النظر إلى أقسام الاسم من حيث الاشتقاق[4]:

فيطلق الاسم قسيما للوصف.

فالاسم هو الجامد الذي لا يوصف به ولهذا كان باقيا على تسميته اسمًا فهو علمٌ محض. والوصف هنا هو الاسم المشتق الذي يوصف به[5].

فباعتبار كونه دالا على ذات المسمى فهو اسم.

---

(1) «مجموع الفتاوى» (6/ 195).

(2) «صريح السنة» للطبري (26) «مجموع الفتاوى» (6/ 186 - 187) «أسماء الله الحسنى» للغصن (19 - 33).

(3) انظر «مجموع الفتاوى» رسالة لشيخ الإسلام (قاعدة في الاسم والمسمى) 06/ 185 - 212) و «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 16) و «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (127) و «درء التعارض» لابن تيمية (8/ 48 - 53) و «أسماء الله الحسنى» للغصن ()23 - 37).

(4) انظر «أسماء الله الحسنى» للغصن (15).

(5) انظر «مجموع الفتاوي» 3/ 335) و «تهذيب اللغة» للأزهري 012/ 28) و «المفردات» للراغب (525) و «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس 06/ 115).

وباعتبار كونه دالا على معنى ذات المسمى به فهو وصف ومنه جميع أسمائه تعالى.

وبعد ذكر هذه الإطلاقات الست لفظ الاسم يمكن أن يعرف معنى الاسم بأن يقال:

الاسم: لفظ دال على معنى يفهمه السامع لدلالته على ذات المسمى، أو صفته، أو فعله[1] وبهذا يتبين: معنى الاسم في اللغة -وإطلاقاته- واشتقاقه.

المطلب الثاني: تعريف الأسماء الإلهية واشتقاقها في الشرع

لقد سبق بيان معنى الاسم واشتقاقه في اللغة وفي هذه المطلب بيان لمعنى الأسماء الإلهية واشتققها في الشرع وبه يعلم الضابط في إطلاق الأسماء عليه سبحانه وتعالى.

فقيل في معنى الأسماء الإلهية:

«كلمات شرعية تدل على ذات الله تتضمن إثبات الكمال المطلق له جل وعلا، وتنزيهه سبحانه عن كل عيب ونقص»[2].

وقيل: «كلمات الله الدالة على ذاته المتضمنة إثبات صفات الكمال له بلا مماثلة وتنزيهه عن صفات النقص والعيب»[3].

وقيل: «الأعلام الدالة على الله -عز وجل- والتي أثبتها الله تعالى لنفسه وأثبتها له عبده ورسوله محمد -ρ-»[4].

ويقال في تعريف الأسماء الحسنى الإلهية أنها: أعلام مشتقة دالة على

---

(1) انظر: «التعريفات» للجرجاني (24) و «لوامع الأنوار» للسفاريني (29) و «المفردات» للراغب (244) و «أسماء الله الحسنى» للغصن (15 - 16).

(2) «الماتردية» للشمس السلفي الأفغاني (2/ 400).

(3) «منهج أهل السنة والجماعة» لخالد عبد اللطيف 2/ 291).

(4) «الثمرات الزكية في العقائد السلفية» أحمد فريد (31).

الذات الإلهية.

ويلحظ في التعريف المختار أن الأسماء الإلهية أعلام مشتقة فهي أعلام من وجه وأوصاف من وجه آخر، وهذه المسألة من أهم المسألة التي فيها النزاع والمخالفة بين أهل السنة والجماعة غيرهم من أهل البدع والأهواء.

فذهبت المعتزلة إلى القول بأن أسماء الله أعلام محضة مترادفة لا تتضمن معنى فالله سمعي بلا سمع وبصير بلا بصر فيثبتون اسم الرحمن ولا يثبتون صفة الرحمة التي تضمنها هذا الاسم وهكذا سائر الأسماء الحسنى مع الصفات العليا[1].

وكذا وافقهم ابن حزم[2] بقوله: «إنا لا نفهم من قولنا قدير وعالم إذا أردنا بذلك الله -تعالى- إلا ما نفهم من قولنا (الله) فقط لأن كل ذلك أسماء أعلام لا مشتقة من صفة أصلا»[3].

وكذا توافقهم متكلمة الصفاتية فيما لا يثبتونه من اسم الرحمن والعزيز دون إثبات صفة الرحمة والعزة ويتأولونهما[4].

أما أهل السنة والجماعة فهم يثبتون الأسماء مع ما تضمنته من الصفات. فإذا كان الأمر كذلك فهل جميع الصفات الإلهية مشتق منها أسماء الله -تبارك وتعالى-؟ الصحيح أن يقال: إن جميع الأسماء الإلهية مشتقة من الصفات العلية وأما الضابط في هذا الاشتقاق أو في تسمية الله فهو أن يقال:

---

(1) انظر «المختصر في أصول الدين» للقاضي عبد الجبار (212) ضمن «رسائل العدل والتوحيد جمع عمارة و «القلائد» لأحمد المرتضي المعتزلي (78) و «المعتزلة» لعواد المعتق (85).

(2) هو الإمام الأوحد، البحر ذو الفنون والمعارف أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسيُّ الأصل، ثم الأندلسيُّ القرطبي اليزيديُّ –مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي المعروف بيزيد الخير-، الفقيه الحافظ، المتكلم الأديب، الوزير الظاهري، صاحب التصانيف.ولد بقرطبة سنة (456هـ)

انظر: "السير" (18/148-212)، و"تذكرة الحفاظ" (2/1146-1155 رقم:1016)؛ و"وفيات الأعيان" (3/325-330 رقم:448)، و"نفح الطيب" (2/77-84).

(3) «الفصل» 02/ 129) وانظر: (2/ 121- 165).

(4) انظر: «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله» لخالد محمد نور (2/ 477- 481).

إن الصفات العلية تنقسم إلى قسمين:[1].

أ- الصفات الذاتية: وهي تنقسم إلى قسمين:

- **ذاتية محضة.**
- **ومعنوية (ذاتية زائدة).**

وعليه فالصفات الذاتية المحضة كاليد والأصبع والساق فالأصل فيها أنه لا يشتق منها أسماء لله -تعالى- مطلقًا. إلا صفة العلو فيشتق منها اسم لله باعتبار تضمنها لمعنى علو القدر والقهر كما سيأتي بيانه.

والصفات المعنوية كالعلم والحياة والعزة والحكمة ونحوها الأصل فيها أنه يشتق منها أسماء لله -تعالى-.

ب- الصفات الفعلية: وهي تنقسم إلى أقسام:

- ما كان معناه محمودًا في ذاته ودال على الكمال الواجب له كالخلق والرزق والرحمة الإحياء والإماتة ونحو ذلك فهذا يشتق منه أسماء الله مطلقًا.

- ما كان معناه محمودًا في ذاته ولا يدل على كمال إلا على وجه الإضافة أو النسبة والإضافة كالرضا والغضب والسخط والنزول والاستواء ونحو ذلك فهذه لا يشتق له منها أسماء وإنما تطلق في حقه بالإضافة أو على سبيل الجزاء فلا يقال: الراضي والغاضب والمستوى والنازل ونحو ذلك[2] بل يقال على سبيل الجزاء: الراضي عمن أطاعه والغاضب على من عصاه أو على سبيل النسبة والإضافة المستوى على عرشه والنازل لحاجة عباده.

- ما كان معناه مذمومًا في ذاته ويكون دالا على الكمال إذا كان على وجه

---

(1) انظر تفصيل الكلام على هذا التقسيم (ص 145).

(2) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 161) و «مجموع الفتاوي» (8/ 96) و «إيثار الحق» لابن المرتضي (172) «معارج القبول» للحكمي (1/ 64) «القواعد الطيبات» لأشرف عبد المقصود (21) و «القواعد المثلى» لابن عثيمين (21) «أسماء الله وصفاته» للأشقر (57- 58) «أسماء الله الحسنى «عبد الله الغصن (115- 116) «الثمرات الزكية» أحمد فريد (32-33) «معالم التوحيد» مروان القيسي (184).

المقابلة والجزاء لجنسه، كالمكر والكيد والخداع والاستهزاء فهذا لا يشتق منه اسم الله[1]، إلا على وجه المقابلة والجزاء لحسنه فيقال: هو الماكر بالماكرين وكائد للكائدين ومخادع للمخادعين ومستهزء بالمستهزئين ولا يقال الماكر والخداع والكائد والمستهزء ونحو ذلك.

---

(1) «مجموع الفتاوي» (17/ 132).

المطلب الثالث: دلالة النصوص الشرعية على الأسماء الحسنى

لقد تنوعت دلالة النصوص الشرعية في الدلالة على الأسماء الحسنى الإلهية وقد وردت بطريقتين:

الطريقة الأولى: بذكر جنس الأسماء الحسنى:

وقد دلت على ذلك النصوص من وجهين:

أولا: بلفظ الجمع (الأسماء)

قال تعالى: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق: 1].

قال تعالى: (وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ) [المزمل: 8] و[الإنسان: 25].

قال تعالى: (تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ) [الرحمن: 78].

قال تعالى: (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ) [المائدة: 4].

قال تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ) [البقرة: 114].

وقال تعالى: (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) [هود: 41].

الطريقة الثانية: بذكر أعيان الأسماء الحسنى:

وهي كثيرة جدًا في النصوص الشرعية وقد سبق ذكر حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- وأرضاه في عد الأسماء الحسنى ومن تلكم النصوص أيضًا:

قوله تعالى: (هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (22) هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (23)

هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [الحشر: 22: 24].

وقال تعالى: (هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [الحديد: 3].

قال تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [البروج: 14: 16]**.**

إلى أمثال تلك النصوص الشريعة الدالة على أعيان الأسماء الحسنى الإلهية وهي كثيرة جدًا.

المطلب الرابع: أقسام الأسماء الحسنى الإلهية

تنقسم الأسماء الإلهية من حيث ورودها في النصوص الشرعية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأسماء المفردة.

قال ابن القيم -رحمه الله-: وهي كاسم الرحمن والرحيم والعليم والسميع والبصير والعزيز والحكيم ونحو ذلك وهي على أوجه:

فمنها ما يرجع إلى صفات معنوية: كالعليم والقدير.

ومنها ما يرجع إلى أفعال الرب -تبارك وتعالى- نحو: «الخالق» و «الرزاق».

ومنها ما يرجع إلى تنزيه المحض، ولا بد من تضمنه ثبوتًا إذ لا كمال في العدم المحض كمثل: «القدوس والسلام».

ومنها الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة بل هو دال على عناه لا على معنى مفرد نحو «المجيد» «الصمد»[(1)].

القسم الثاني: الأسماء المتقابلة.

وهي كقولنا الظاهر والباطن والقابض والباسط، والمعز والمذل، والضار والنافع، قال في «معارج القبول»: واعلم أن من أسماء الله مالا يطلق عليه إلا مقترنا بمقابلة، فإذا أطلق وحده أوهم نقصا تعالى الله عن ذلك، فمنها المعطي المانع، والضار النافع، والخافض الرافع، فلا يطلق على الله المانع، والضار، والقابض، والمذل، والخافض كلا على انفراده، بل لابد من ازدواجها بمقابلاتها لذا لم تطلق في الوحي إلا كذلك»[(2)].

ولأنه «إذا جمع بينهما كان وصف مدح إذ يدل على أن طرفي الأمور بيده»[(3)].

---

(1) «بدائع الفوائد» لابن القيم 01/ 159 - 160) بتصرف.

(2) «معارج القبول» للحكمي (1/ 64) بتصرف.

(3) «المقصد الإسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للغزالي (156).

قال العلامة ابن قيم الجوزية: «لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعًا.

وضرًا ونفعًا وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع والإضرار فلا يسوغ فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض»[1].

ويقول الخطابي «وإذا ذكرت القابض مفردًا عن الباسط، كنت قد قصرت بالصفة على المنع والحرمان وإذا أوصلت أحدهما بالآخر، فقد جمعت بين الصفتين منبئًا عن وجه الحكمة فيهما»[2].

القسم الثالث: الأسماء المضافة وهي نوعان:

أولاً: المضافة إلى الخلق:

كرب العالمين، مالك يوم الدين، ورب العرش، وملك الملك، ورب الفلق، ونحو ذلك من الأسماء التي وردت في القرآن مضافة إلى المخلوقات.

ثانيا: المضافة إلى لفظ (ذو):

ومن ذلك «ذو الطول» قال تعالى: (غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ) [غافر: 3]. و «ذو الجلال» كما في حديث أنس» اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت ذو الجلال والإكرام»[3]. وفي الحديث: «ألظا بيا ذا الجلال والإكرام»[4]. ومثله أيضًا «ذو القوة» قال تعال: (إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) [الذاريات: 58].

و(ذو العرش) قال تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14)ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)

---

(1) «بدائع الفوائد» (1/ 167).

(2) «شأن الدعاء» 057- 58).

(3) تقدم تخريجه (ص 892).

(4) قوله الظو «بكسر ألام وتشديد المعجمة ومعناه: ألزموا هذه الدعاة وأكثروا منها «الأذكار» للنووي (625) و الحديث رواه الترمذي من طريقي كتاب: «الدعوات» باب: (92)ح: (3524 - 3525) وقال: حديث غريب ورواه الإمام أحمد في مسنده (4/ 177) والحاكم في المستدرك (1/ 498- 499) وقال: صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

[البروج: 14: 15].
وبهذا تجتمع أقسام الصفات الإلهية حسب وردها في النصوص الشرعية وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تقسيم آخر ينحو كل قسم منه إلى جانب من جوانب الاعتقاد وعدها خمسة كما حكاه الحافظ في الفتح بقوله:
فمنها:
«ما كان في إثبات الباري ردا على المعطلين كالحي والباقي والوارث ونحوه.
والثاني: ما كان في توحيده ردا على المشركين كالكافي والعلي والقادر ونحوه.
والثالث: ما كان في تنزيهه ردا على المشبهة كالقدوس والمجيد المحيط ونحو.
والرابع: ما دل على أن كل موجود من اختراعه كالخالق والبارئ المصور ونحو.
والخامس: ما دل على أنه مدبر لما اختراعه ومصرفه على ما يشاء كالقيوم والعليم ونحوه»[1].
وهذا وقد عدها بعضهم عشرة أقسام[2] ولا تخلوا بعض هذه التقسيمات من تكلف وتداخل وعدم شمول للأسماء الحسنى، والله أعلم.

---

(1) «الفتح» للحافظ (11/ 223) بتصرف.

(2) «المرجع السابق» أسماء الله وصفاته» للأشقر (80- 83).

المطلب الخامس: أوجه الجمع والفرق بين الأسماء والصفات الألهية.

يتبين أوجه الجمع والفرق بين الأسماء والصفات في الأوجه التالية:

أولاً: من جهة اللغة:

يتبين الفرق بين الاسم والصفة في اللغة من خلال ستة فروق:[1].

1- الأسماء لا يلحقها ضمير الغائب فيقال رحيمه، أو عليمه، بل تلحق الصفات فيقال رحمته وعلمه.

2- الصفات لا تضاف إلى الأسماء، فيقال: الله رحمة، بل تضاف الأسماء إلى الصفات فيقال: رحمة الله، والله أعلم.

3- الأسماء تنعت بالأسماء فيقال: الله الرحمن الرحيم، وأما الصفات فلا تنعت بالصفات فلا يقال: الرحمة العلم ورحمة علم!!.

4- الأسماء لا تضاف إلى لفظ (ذو) فيقال ذو رحيم بل تضاف إليها الصفات فيقال ذو الرحمة[2].

5- الصفات لا يدخل عليها لفظ (اسم) فيقال اسم رحمة أو اسم علم، بل يدخل على الأسماء فيقال اسم الرحمن واسم العليم.

6- الأسماء لا يلحقها لفظ (صفة) فيقال: الرحمن صفة والعليم صفة، بل تلحق الصفات فيقال: الرحمة صفة والعلم صفة.

ثانيا: من جهة مصادر إثباتها.

وهنا تتفق الأسماء والصفات تماما، لأن جميع الأسماء والصفات الإلهية

---

(1) هذه الفروق على وجه العموم وقد تكون هناك شذوذات في اللغة أو أوجه لبعضه لكنها خلال اللمشهور إذ المقصود وضع فوارق على وجه التقريب والشمول.

(2) انظر «أسماء الله الحسنى» للأشقر (64).

توقيفية، قال الإمام أحمد[1]: «لا يوصف الله -تبارك وتعالى- بأكثر مما يوصف به نفسه ولا يتعدى القرآن والحديث»[2].

قال الخطابي[3]: «ومن علم هذا الباب أعني الأسماء والصفات ومما يدخل في أحكامه ويتعلق به من شرائط أنه لا يتجاوز فيها التوقيف»[4].

قال شيخ الإسلام: «صفات الله -عز وجل- توقيفية فلا يثبت منها ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله -ρ-»[5].

---

(1) هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذُّهليُّ الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد أئمة الأعلام. ولد في الربيع الأول سنة (164هـ)، وتوفي ببغداد يوم الجمعة لاثنتي عشرة خلت من الربيع الأول سنة (241هـ). ومن أشهر مؤلفاته المسند.

انظر: "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي (4/412-423)، و"طبقات الحنابلة" لأبي يعلى (1/4-21)، و"مناقب الإمام أحمد" لابن الجوزي، و"السير" (11/177-358).

(2) مسائل أبي داود للإمام أحمد (262).

3 هو الإمام العلامة الحافظ اللغوي الرحَّال أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف ولد سنة بضع عشرة وثلاث مائة وتوفي ببست في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

انظر: "السير" (17/23-28)، و"العبر" (2/174)، و"وفيات الأعيان" (2/214-216)، و"طبقات ابن السبكي" (3/282-290).

(4) «شأن الدعاء» (111).

(5) «مجموع الفتاوى» (5/ 26) وأنظر «منهاج السنة» (2/ 523) و «مجموع الفتاوى» (6/ 300) و «معالم التنزيل» للبغوي (3/ 307) و «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 162).

ومن الأدلة على وجوب الاقتصار على ما في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات:

1- أن تسمية الله بما لم يسم به نفسه هو من القول على الله بغير علم وهو محرم قال تعالى: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ) [الأعراف: 33].

2- أن هذا الباب من الغيب الذي لا سبيل لإلى معرفته إلا من طريق عالم الغيب والشهادة قال تعالى محذرا عباده: (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) [الإسراء: 36].

3- وإذا حرم تسمية النبي -ρ- باسم غير ما ثبت له -ρ- فحرمة ذلك في حق الله تعالى أولى وآكد وأظهر وكذا يمتنع أن نضع اسمًا لإنسان من تلقاء أنفسنا فكان في حق الله أولى وأظهر[1].

والأدلة على ذلك كثيرة وظاهرة كما قال السفاريني -رحمه الله- في منظومته:

لكنها في الحق توقيفية   لنا بذا أدلة وفية[2]

هذا وقد خالف في ذلك بعض المعتزلة[3] زعموا أن العقل إذا دل على اسم الله ثبت له، وبالغ أبو على الجبائي[4] في ذلك حتى سمى الله بأسماء ينزه الرب عنها كالمطيع ومحبل النساء وغير ذلك، وله مناظرات مشهورة مع أبو الحسن الأشعري في ذلك كانت سببا في مفارقة أبي الحسن لأبي على

---

(1) انظر «المقصد الأسنى» للغزالي (155).

(2) «لوامع الأنوار البهية» (1/ 124) وانظر «أسماء الله الحسنى» للغصن (51 - 53) و «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله» لخالد نور (2/ 383 - 384).

(3) وهم معتزلة البصرة، أما المعتزلة البغداديون فيرون أنها توقيفية.

(4) هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حران بن أبان أبو علي المعروف بالحبائي، أحد أئمة المعتزلة، أخذ عنه الأشعري ثم تركه، توفى سنة (303هـ)، وانظر سير أعلام النبلاء (14/ 183) و «شذرات الذهب» (2/ 241) و «مذهب الإسلاميين» لعبد الرحمن بدوي (280).

الحسن لأبي على الجبائي[1].

ونسب الرازي[2] وابن رشد أبو الوليد إلى القاضي أبي بكر بن الباقلاني: «إلى أنه يجوز أن يسمى الله تعالى بكل ما يرجع إلى ما يجوز في صفته»[3] غير أنه نص في الإنصاف جوابا على من سئل هل يجوز أن يوصف الله بالشهوة؟ بقوله: «لم يرد بذلك كتاب ولا سنة.

لأن أسماءه تعالى لا تثبت قياسا»[4] وهو مذهب الأشاعرة قال صاحب الجوهرة:

واختير أن اسماه توقيفية كذا الصفات فاحفظ سمعية[5].

والمقصود أن الأسماء والصفات يتفقان من جهة مصدرهما وهو الوحي الشريف من الكتاب والسنة.

ثالثا: من جهة دلالتهما:

وبينهما فرق من هذا الوجه فالأسماء الحسنى تدل على الذات بطريق التضمن والصفة التي اشتق منها الاسم كذلك بالتضمن وعلى الذات الموصوفة بهذه الصفة بالمطابقة.

ومثال ذلك اسم الرحمن يدل على الذات الإلهية بالتضمن وعلى الرحمة فقط بالتضمن، وعلى الذات الموصوفة بالرحمة بالمطابقة.

أما الصفات فهي تدل على عينها بالمطابقة، وتدل على غيرها من الصفات بالتضمن وتدل على الذات المتصفة بهذه الصفة باللزوم؛ لأن الصفات لا تقوم إلا بالذات، وعلى بعض الصفات أيضا باللزوم.

---

(1) «مقالات الإسلاميين» لابن الحسن (2/ 207) و «الفرق بني الفرق» للبغدادي (135- 136)

(2) فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري الرازي الإمام المفسر صاحب تفسير: مفتاح الغيب. م سنة 606 هـ رحمه الله تعالى، له: بحر الأنساب (طبقات النسابين 22/1، أخبار العلماء بأخيار الحكماء123/1).

(3) «مقدمات ابن رشد» (11) و"شرح أسماء الله" للرازي (36).

(4) «الإنصاف» للباقلاني (63).

(5) «الجوهرة» مع شرحها الباجوري (146) وانظر «شرح أسماء الله الحسنى» للرازي (36)، و «أصول الدين» للبغدادي (116) و «النهج الأسنى» للحمود (1/ 41)و «منهج أهل السنة والجماعة والأشاعرة في التوحيد» لخالد نور (2/ 482).

ومثـال ذلـك: صـفة الإلهيـة، دالـة علـى الإلهيـة بالمطابقـة وعلـى الربوبيـة بالتضمن، وعلى ذات الله باللزوم وعلى كثير من الصفات أيا بدلالة اللـزوم كالعلم والقدرة والعلو وغير ذلك.

رابعًا: من جهة الأحكام المتعلقة بهما:

وهذه الأحكام خمسة:

1- إثباتهما وحكم من أنكر منهما شيئا:

تتفق الأسماء والصفات في وجوب إثباتهما كما ورد في نصوص الوحيين الشريفين وأن من أنكر شيء من أسماء الله أو صفاته بعد ثبوتها فقد كفر قال: نعيم بن حماد: «ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر»[1] وهذا حكم عام لا على الأعيان[2].

فهما يتفقان من جهة وجوب إثباتهما، وكفر من أنكرهما جملة أو تفصيلا.

2- القسم بهمـا

والأسماء والصفات في هذا الحكم سواء فيجوز القسم بالاسم أو الصفة.

قال تعالى: (وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) [الأنبياء: 57].

وقال تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) [فاطر: 42].

وقال تعالى: (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا) [المائدة: 107].

وأما القسم بالصفات:

قال تعالى: (فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [ص: 82].

وتـرجم الإمـام البخـاري فـي صـحيحه بـاب: الحلـف بعـزة الله وصـفاته وكلماته»[3].

وذكر فيه حديث أبي هريرة عن النبي -ρ- أنه قال: يبقى رجل بين الجنـة

---

(1) سبق تخريجه.

(2) انظر «الصفات الإلهية» للجامي (353- 360) و «القواعد المثلى» لابن عثيمين (87 - 93).

(3) كتاب: الإيمان والنذر (1/ 545).

فيقول يا رب اصرف وجهي عن النار، لا وعزتك لا أسألك غيرها»[1].

وحديث أنس مرفوعًا: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول: قط قط وعزتك، ويزوي بعضها إلى بعض»[2].

قال البغوي: «واليمن لا تنعقد إلا بالله أو باسم من أسماء أو صفة من صفاته، فاليمين بالله كقوله: والذي نفسي بيده، والذي أعبده ونحو ذلك. واليمين بأسمائه كقوله: والله والرحمن والخالق ونحو ذلك. واليمين بصفاته كقوله: وعزة الله وجلال الله وكلام الله وعلم الله ونحو ذلك.

وحكى الربيع عن الشافعي -رحمه الله تعالى- أنه قال: من حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة، فإن قال: وحق الله وعظمة الله وجلال الله وقدرة الله يريد بها اليمين أو لا نية له، فهو يمين»[3].

3- الاستعاذة بهما:

الأسماء والصفات يتفقان في جواز الاستعاذة بهما:

ومن أدلة مشروعية الاستعاذة بالأسماء الحسنى:

قوله تعالى: (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ) [النحل: 98].

وقوله تعالى: (وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ) [الدخان: 20].

وقوله تعالى: (قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ) [مريم: 18].

وأما الاستعانة بالصفات:

كما في الحديث: «أعوذ بالله وقدرته»[4] وفي لفظ «أعوذ بعزة الله وقدرته»[5].

وفي الحديث: «أعوذ برضاك من سخطك»[6].

وفي الحديث: «أعوذ بكلمات الله التامات»[1].

---

(1) المصدر السابق (11/ 545) معلقا.

(2) المصدر السابق ح: (1661) (11/ 545).

(3) «شرح السنة» للبغوي (1/ 178- 188) بتصرف وانظر «صفات الله -عز وجل-» للسقاف (17 - 22).

(4) رواه مسلم كتاب: «السلام» باب: استحباب: وضع يده على موضع الألم مع الدعاء ح: (2202) (4/ 1728).

(5) رواه أبو داود كتاب: الطب باب: كيف الرقي ح: (3891) (4/ 217).

(6) رواه مسلم كتاب: الصلاة باب: ما يقال: في الركوع والسجود ح: (487) (1/ 352).

قال شيخ الإسلام: «ولهذا كان النبي -ρ- يستعيذ بأفعال الرب وصفاته وقد استدل أئمة السنة كأحمد وغيره على أن الكلام الله غير مخلوق بأنه استعاذ به»[2].

4- الدعاء والاستغاثة:

وفي هذا الحكم يختلفان ويفترقان فرقا بالغا.

فدعاء الأسماء الحسنى توحيد وعبادة فتقول: يا الله يا رحمن يا رحيم ونحو ذلك.

وأما دعاء الصفات فهو من الشرط المنافي للتوحيد، كأن يقول: يا رحمة الله اغفري لي، يا قدرة الله أنقذيني، ويا قوة الله انصريني ونحو ذلك.

فلذا وجب أن يعرف الفرق بين دعا الأسماء، ودعاء الصفات، وكذلك يعرف الفرق بين الدعاء بالأسماء والصفات ودعاء الأسماء والصفات.

فالدعاء بالأسماء والصفات من التوحيد كقولك يا رب برحمتك أستغيث.

ودعاء الأسماء توحيد وأما دعاء الصفات فهو من الشرك كما سبق.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى-: «إن مسألة الله بأسمائه وصفاته وكلماته جائز مشروع كما جاءت به الأحاديث وأما دعاء صفته وكلماته فكفر باتفاق المسلمين، فهل يقول مسلم، يا كلام الله اغفر لي وارحمني وأغثني أو أعني أو يا علم الله أو يا قدرة الله أو يا عزة الله أو يا عظم الله ونحو ذلك؟ أو سمع من مسلم أو كافر أنه دعا بذلك؟ أو يطلب من الصفة جلب منفعة أو دفع مضرة أو إعانة أو نصر إو إغاثة أو غير ذلك؟»[3].

5- التعبيد بهما:

وهذه من الأحكام التي تفترق فيها الأسماء عن الصفات.

فالأسماء الإلهية يصح التعبيد بها فيقال: عبد الرحمة وعبد العزة وعبد القوة ونحو ذلك.

وأما الصفات الإلهية فلا يجوز التعبيد بها فيقال: عبد الرحمة وعبد العزة

---

(1) رواه مسلم كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره ح: (2708) (4/ 2080).

(2) «مجموع الفتاوى» (6/ 229 - 230) بتصرف.

(3) تلخيص الاستغاثة (79) وانظر «فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (1/ 26) جمع أشرف عبد المقصود و «صفات الله -عز وجل-» للسقاف (17).

وعبد القوة ونحو ذلك.

- **عددها وإحصائها:**

ومن أوجه الجمع والفرق بين الأسماء والصفات الإلهية عدهما وحصرهما.

وقد سبق تقرير أن كل اسم يتضمن صفة، وأن باب الصفات أوسع من باب الأسماء؛ وعليه فعدد الصفات العلى أكثر من الأسماء الحسنى هذا وجه من وجوه الافتراق بينهما؛ ولكنهما يتفقان من جهة كون عددهما غير معلوم لدينا وذلك، لأن عدد الأسماء الإلهية غير محصور بعدد معلوم لدينا، وقد ورد في عد الأسماء الإلهية حديث أبى هريرة -رضي الله عنه- أنه قال: قال رسول الله -ρ- " إن لله تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة "[1].وفى لفظ عند البخاري "لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة"[2]، وعند مسلم[3] "من حفظها دخل الجنة".

وروي عنه أيضًا أن رسول الله -ρ- قال: " إن لله تسعة و تسعين اسمًا مائة إلا واحدًا، إنه وتر يحب الوتر، من حفظها دخل الجنة وهي الله، الواحد، الصمد، الأول، الآخر ، الظاهر، الباطن، الخالق، البارئ، المصور، الملك ، الحق، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الرحمن، الرحيم، اللطيف، الخبير، السميع، البصير، العليم،

---

(1) أخرجه البخارى كتاب: الشروط باب: ما يجوز فى الاشتراط والثنيا فى الاقرار ح: (2736) (354/5) وانظر ح: (6410و7392) ومسلم كتاب: " الذكر والدعاء " باب فى اسماء الله وفضل من احصاها ح: (2677) (2063/4)

(2) كتاب: الدعوات باب: " لله مائة اسم غير واحد" ح: (6410) (214/11).

(3) (677/2/ رقم 2062)

العظيم، البار، المتعال، الجليل، الجميل، الحى، القيوم، القادر، القاهر، العلى، الحكيم، القريب، المجيب، الغنى، الوهاب، الودود، الشكور، الماجد، الواجد، الوالى، الراشد، العفو، الغفور، الحليم، الكريم، التواب، الرب، المجيد، الولى، الشهيد، المبين، البرهان، الرؤوف، الرحيم، المبدئ، المعيد، الباعث، الوارث، القوى، الشديد، الضار، النافع، الباقى، الواقى، الخافض، الرافع، القابض، الباسط، المعز، المذل، المقسط، الرزاق، ذوالقوة المتين، القائم، الدائم، الحافظ، الوكيل، الفاطر، السامع، المعطى، المحيى، المميت، المانع، الجامع، الهادى، الكافى، الأبد، العالم، الصادق، النور، المنير، التام، القديم، الوتر، الأحد، الصمد، الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد ".

قال زهير[1] فبلغنا من غير واحد من أهل العلم؛ أن أولها يفتح بقول: لا إله

---

1 1) هو: زهير بن محمد التميمى أبو المنذر الخرسانى، سكن الشام ثم الحجاز، روايته عن الشاميين ضعيفة، وثقه أحمد مرة، وضعفة فى أخرى وقال: للشاميين عن زهير مناكير. قال الذهبى: ثقة يُغرب ويأتى بما يُنكر. توفي فى سنة (162هـ).

انظر: الميزان (84/2) و الكاشف (327/1) والتهذيبب (348/3) والتقريب (217).

والحديث أوله دون سرد الاسماء الحسنى فى الصحيحين كما فى الحديث السابق وأما بتمامه فقد رواه الترمذى كتاب: " الدعوات " ح: (3507) (50/5) وقال: هذا حدث غريب.و ابن ماجه في سننه (3861)ح:1269/2).) وابن حبان ح : (808) " الاحسان " والبغوى فى "شرح السنة " (32/5 ح: (1257) والبيهقى فى " الاسماء والصفات " ح: (3) (22/1) والحاكم فى "المستدرك " (16/1) والبيهقى فى " شعب الايمان " (59/1) والطبرانى فى " الدعاء " ح: (111) وحسنه النووى فى الاذكار (54-55)والحديث صحيح دون سرد الاسماء الحسنى، وانما سردها من ادراج بعض الرواه لها فى الحديث كما نص عليه أئمة اهل الحديث كالحافظ (الفتح 215/11) والبغوى (شرح السنة 35/5)

إلا الله

وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا

إله إلا الله له الأسماء الحسنى.

قال النووى: " واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه -سبحانه وتعالى- فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة لا الإخبار بحصر الأسماء ".

وقال شيخ الاسلام: " أن هذا الذي عليه جمهور العلماء " ونظير هذا قول العرب: إن لزيد ألف درهم أعدها للصدقة وهذا لا يدل على أنه ليس عنده من الدراهم أكثر من الألف درهم وإنما دلالته أن الذي أعده زيد من الدراهم للصدقة ألف درهم".

هذا خلافًا لما ذهب إليه ابن حزم من القول بحصر الأسماء فى التسعة وتسعين اسمًا فقط والذي يدل على صحة ما ذهب إليه جمهور أهل العلم ما رواه عبد الله بن مسعود عن النبي -ρ- أنه قال: " ما أصاب أحد قط هم ولا حزن فقال: اللهم إنى عبدك.. أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحد من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم.. الحديث ".

فقوله -ρ-: " أو استأثرت به فى علم الغيب عندك " ظاهر في أن من الأسماء ما استأثر الله بعلمه، ولم يُطلع عليه أحدًا من خلقه وعليه فأسماء الله أكثر من تسعة وتسعين بلا ريب.

ولم يصح فى تعيين التسعة والتسعين اسمًا حديث صحيح كما سبق، وإنما هو من اجتهاد بعض أهل العلم والحكمة فى عدم تعيينها والله أعلم.

والبيهقى (الاسماء والصفات: 8) والحافظ ابن كثير (التفسر : 516/3) وشيخ الاسلام ابن تيميه (22/482-6/379 " مجموع الفتاوى ".

وانظر تخريجه موسعا للحافظ ابن حجر فى " تخريج حديث الاسماء الحسنى " وقد جمع الامام ابو نعيم الاصبهانى " جزء فيه طرق حديث " إن لله تسعة وتسعون اسمًا ".

وبهذا يجتمع أوجه الجمع والفرق بين الأسماء والصفات الإلهية، والله - تعالى- أعلم.

المطلب السادس: دلالة الأسماء الحسنى على الذات والصفات العلى

أسماء الله الحسنى لها دلالات على الذات الإلهية والصفات العلية في كل اسم من أسمائه تعالى له ثلاث دلالات:

قال العلامة ابن القيم الجوزية: «إن الاسم من أسمائه له دلالات:

1- دلالة على الذات والصفة بالمطابقة.

2- دلالة على أحدهما بالتضمن.

3- دلالة على الصفة الأخرى باللزوم»[(1)].

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين: «مثال ذلك:

«الخالق» يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة.

ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن.

ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

ولهذا لما ذكر الله خلق السموات والأرض قال: (لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا) [الطلاق: 12]. ودلالة الالتزام مفيدة جدًا لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووفقه الله تعالى»[(2)].

قال شيخ الإسلام: «إن كل اسم من أسماء الله فإنه يستلزم معنى الآخر فإنه يدل على الذات والذات تستلزم معنى الاسم الآخر»[(3)].

ومعرفة دلالة اللزوم من أنفع العلوم وأدقها، ولكن يتفاوت الناس في معرفتها، قال ابن القيم: «يتفاوت الناس في معرفة اللزوم وعدمه، ومن هنا يقع اختلافهم في كثير من الأسماء والصفات والأحكام، فإن من علم أن الفعل الاختياري لازم للحياة، وأن السمع والبصر لازم للحياة الكاملة

---

(1) «بدائع الفوائد» (1/ 162). وانظر لبيان معنى دلالة المطابقة والتضمن واللزوم، «معيار العلم» للغزالي (43) و «التعريفات» للجرجاني (104) و «روضة الناظر» لابن قدامة (39 - 40) و «آداب البحث والمناظرة» للشنقيطي (1/ 13 - 14).

(2) «القواعد المثلي» (11).

(3) «مجموع الفتاوى» (10/ 254).

وأن سائر الكمال من لوازم الحياة الكاملة، أثبت من أسماء الرب وصفاته وأفعاله ما ينكره من لم يعرف لزوم ذلك، ولا عرف حقيقة الحياة ولوازمها، وكذلك سائر صفاته فإن اسم الله (العظيم) له لوازم ينكرها من لم يعرف عظمة الله ولوازمها»[(1)].

وأختم كلامي على هذه المسألة بما نظمه العلامة ابن القيم في «نونيته حول دلالة الأسماء الحسنى حيث يقول -قدس الله روحه-:

ودلالة الأسماء أنواع ثلا	ث كلها معلومة ببيان
دلت مطابقة كذاك تضمنا	وكذا التزاما واضح البرهان
أما مطابقة الدلالة فهي أن الا	سم يفهم منه مفهومان
ذات الإله وذلك الوصف الذي	يشتق منه الاسم بالميزان
لكن دلالته على احدهما	بتضمن فافهمه فهم بيان
وكذا دلالته على الصفة التي	ما اشتق منها فالتزام دان
وإذا أردت لذا مثالا بينا	فمثال ذلك لفظة الرحمن
ذات الإله ورحمته مدلولها ...	فهما لهذا اللفظ مدلولان
احدهما بعض لذا الموضوع فـ	هي تضمن ذا واضح التبيان
لكن وصف الحي لازم ذلك	معنى لزوم العلم للرحمن
فلذا دلالته عليه بالتزام	بين والحق ذو تبيان[2]

المطلب السابع: الإلحاد في أسماء الله الحسنى

الإلحاد لغة: من اللحد. بفتح اللام وضمها وهو الشق الذي يكون في جانب

(1) «مدارج السالكين» (1/ 30 - 31).

1) النونية مع شرحها للهراس 113/2

القبر موضع الميت.

وله معان عدة منها: مال وعدل وجادل وماري وجار وظلم في الحرم وأثم واحتكر الطعام[1].

واصطلاحا: هو الميل والعدول بأسماء الله وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها[2].

قال ابن القيم:

«وحقيقة الإلحاد فيها (أي الأسماء الحسنى) العدول بها عن الصواب فيها وإدخال ما ليس من معانيا فيها، وإخراج حقائق معانيها وهذا حقيقة الإلحاد ومن فعل ذلك كذب على الله»[3].

قال الله تعالى: (وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأعراف: 180].

وقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [فصلت: 40].

وفي هذه الآيات وعيد وترهيب شديد من الإلحاد في أسماء الله تعالى، ولهذا الإلحاد صور مختلفة قد بينها أهل العلم قديمًا وحديثًا فمن ذلك:

أولاً: إنكار الأسماء والتكذيب بها:

قال ابن عباس -رضي الله عنهما- «الإلحاد: التكذيب[4] وقال: قتادة: «يلحدون في أسمائه» يكذبون فيها[5].

---

(1) انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (الحد) (1/ 347) و «لسان العرب» لابن منظور مادة (الحد) (3/ 388-390) و «إعراب القرآن» للنحاس (2/ 164 - 165) و «المفردات» للراغب 0448) و «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 169).

(2) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 169) و «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد» لابن عيسى 02/ 252).

(3) مدارج السالكين (1/ 30) وانظر: «توضيح الكافية الشافية لابن سعدي (ص 133).

(4) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (9/ 134) وانظر «الدر المنثور» للسيوطي (3/ 149).

(5) عزاه السيوطي في «الدر المنثور» لبعد بن حميد وأبي الشيخ 03/ 149).

فالتكذيب بأسماء الله تعالى جملة أو ببعضها من أظهر صور الإلحاد ومن هذا إنكار المشركين لاسم الرحمن[1]، فانزل الله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا) [الفرقان: 60].

وأنزل: (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى) [الإسراء: 110].

ومن هذا إنكار الجهمية وغلاة الباطنية والفلاسفة لأسماء الله تعالى ونفيها عنه[2] فالواجب الإيمان بهذه الأسماء إثباتها؛ لأن في إنكارها وتكذيبها ميل عن الواجب فيها وذلك إلحاد في أسماء الله الحسنى[3] قال الإمام الدارمي في سياق مناقشته للجهمية: «إن الله تعالى كان بزعمكم لا اسم له حتى أحدث الخلق فأحدثوا له اسما من مخلوق كلامهم فهذا هو الإلحاد في أسماء الله والتكذيب بها»[4].

ثانيا: إنكار ما تتضمنه الأسماء الحسنى من الصفات.

قال العلامة ابن القيم: «تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم إنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني فيطلقون عليه اسم السميع البصير والحي والرحيم ويقولون لا حياة له ولا سمع ولا بصر يقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلا وشرعا ولغة وفطرة وهو يقابل إلحاد المشركين، وهم متفاوتون في هذا الإلحاد فمنهم الغالي والمتوسط والمنكوب وكل من جحد شيئا عما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله فقد ألحد في ذلك، فليستقل أو ليستكثر»[5].

---

(1) انظر صحيح البخاري كتاب: الشروط بابا الشروط في الجهاد ح: (2731- 2731) (5/ 388) تفسير ابن كثير (4/ 381)

(2) انظر (ص 109) و «القواعد المثلي» لابن عثيمين (16).

(3) انظر «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 169) و «أسماء الله وصفاته» للأشقر (138) و «أسما الله الحسنى» المغصن (92).

(4) «النقض على بشر المريسي» (10 - 11).

(5) «بدائع الفوائد» (1/ 169 - 170) بتصرف.

ثالثا: تشبيه أسماء الله بخلقه.

وذلك باعتقاد مماثلة أسماء الله وما تضمنته من الصفات لأسماء المخلوقين وصفاتهم قال ابن القيم: «فهذا إلحاد في مقابلة إلحاد المعطلة، فإن أولئك نفوا صفة كماله وجحدوها، وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه، فجمعهم الإلحاد وتفرقت بهم طرفة وبرأ الله أتباع رسوله ورثته القائمين بسنته عن ذلك كله فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه ولم يجحدوا صافته، ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما أنزلته عليه لفظا ومعنى»[1].

ولا رب أن هذه الإلحاد قد وقعت فيه المعطلة أيضا إذا المعطلة يلحقه التمثيل سابقا ولا حقًا فكل معطل ممثل»[2].

رابعا: أن يشتق من أسماء الله أسماء للأصنام فتسمي بها:

قال أهل التأويل في قوله تعالى: (وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ) [الأعراف: 180].: «وعدلوا بأسماء الله تعالى عما هي عليه فسموا بها أوثانهم فاشتقوا اللات من الله العزى من العزيز، ومناة من المنان. هذا قول ابن عباس ومجاهد، وقيل: هو تسميتهم الأصنام آلهة»[3]

وقال ابن القيم «وهذا الإلحاد حقيقة، فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة»[4].

خامسًا: تسمية الله بما لم يسم به نفسه:

هذه الصورة من صور الإلحاد شائعة جدًا ولها أفراد كثيرة متفاوتة أعظمها خطرًا ما كان فيه وصف الله بالنقائض.

وفي هذا الأعمش[5] بعد أن قرأ (يَلْحَدُونَ) بنصب الياء والحاء من لحد[1]

---

(1) «بدائع الفوائد» (1/ 170).

(2) انظر (ص 1095).

(3) «معالم التنزيل» للبغوي (2/ 218) وانظر «جامع البيان» للطبري (6/ 9/ 133) وتفسير ابن كثير (3/ 517).

(4) «بدائع الفوائد» (1/ 169) و «أسماء الله وصفاته» للأشقر (140) و «أسماء الله الحسنى» للغصن (92).

5 هو سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات لكنه يُدلس، مات سنة (147هـ).

قال: «تفسيرها: يدخلون فيها ما ليس منها»[2].
قال أبو محمد بن حزم -رحمه الله-: «ولا يحل لأحد أن يسمى الله -تعالى- بما لم يسم به نفسه لأن من فعل ذلك فقد ألحد في أسمائه أي مال عن الحق، وقد حد الله تعالى في تسميته حدودا فقال تعالى: (وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ) [الطلاق: 1][3].
ومن ذلك تسمية النصارى لله (أبًا)، ووصف اليهود لله بأنه فقير ويده مغلولة ونحو ذلك من الشنائع تعالى لله عما يصفه الظالمون علوًا كبيرًا[4].
وتسمية الفلاسفة له بأنه (العلم الفاعلة) أو (العلة الأولى) أو (الموجب بذاته) ونحو ذلك[5].
وتسمية المتكلمين له بأنه لذيذ ومُلتذ ولذة، وعاشق ومعشوق ونحو ذلك[6].
وتسمية العوام لله بأنه (فنان) إذا نظر أحدهم إلى جمال الطبيعة أو بـ (المهندس الأعظم)، أو (أبو خيمة زرقاء) وقولهم (يا صباح) وغير ذلك[7].
ومن ذلك أيضًا اشتقاق أسماء له مطلقة من أفعال مخصوصة كـ (الماكر) و (الفتاتن) و (الكائد) و (الزارع) وقد تعبد مثل هذه الأسماء فيقال: عبد الكايد وعبد الماكر وعبد العاطي والمعطي وعبد الموجود ونحو ذلك. مما

انظر: "التقريب" صـ 414 رقم: 2630.

(1) هذه القراءة متواترة قرأ بها حمزة في الموضعين من القرآن (الأعراف والنحل) ووافقه الكسائي في (النحل) وقرأ الباقون بضم الياء وكسر الحاء، فيهما انظر «جامع البيان» للطبري (6/ 9/ 133) و «معالم التنزيل للبغوي (2/ 217) و «إتحاف فضلاء البشر للبنا» (2/ 70).

(2) «الدر المنثور» للسيوطي (3/ 149) وعزاه لابن أبي حاتم.

(3) «الفصل» لابن حزم (2/ 289).

(4) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 169) و «درء التعارض» لشيخ الإسلام (7/ 87)و «أسماء الله الحسنى» للغصن (91) و «القواعد المثلى» لابن عثيمين (17).

(5) المصادر السابقة.

(6) انظر: «التدمرية» لشيخ الإسلام (41) و «معالم التوحيد» للقيسي (223).

(7) انظر: «معالم التوحيد» للقيسي (223- 325) و «الإنباه إلى ما ليس من أسماء الله للعصيمي.

لم يرد أو ورد بصيغة الفعل المقيد، أو على سبيل الخير المحض[1].

قال البغوي[2]: «وقال أهل المعاني: الإلحاد في أسماء الله تسميته بما لم يتسم به ولم ينطق به كتاب الله ولا سنة رسول الله -ρ-، وجملته أن أسماء الله -تعالى- التوقيف فإنه يسمى جواد ولا يسمى سخيًا وإن كان في معنى الجود»[3].

ويبين ابن العربي المالكي[4] هذا النوع من الإلحاد بقوله: «كما يفعله الجهال الذين يخترعون أدعية يسمون فيها الباري بغير أسمائه ويذكرونه بما لم يذكره من أفعاله إلى غير ذلك مما لا يليق به فحذار منها ولا يقولون أحد: أختار دعاء كذا، فإن الله قد أختار له، وأرسل بذلك إلى الخلق رسوله»[5].

سادسًا: تسمية الخلق بما لا يتسمى به إلا الله:

إذ من الأسماء ما لا يتسمى به إلا الله -تبارك وتعالى-ولا يجوز أن يطلق على غيره وفي صرفها إلى غيره إلحاد فيها وميل بها عما وجبت واختصت به وهي الذات والإلهية العلية.

وهذه الأسماء التي لا يجوز أن يسمى بها الخلق ثلاثة أنواع.

الأول: الأعلام التي تحمل أوصافًا يختص بها الإله.

---

(1) انظر: «المصدر الساق و «بدائع الفوائد» لابن القيم (162- 167).

(2) هو أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء الشافعي المحدث المفسر، صاحب التصانيف، وعالم أهل خرسان، كان بحرًا في العلوم زاهدًا قانعًا، توفي –رحمه الله- سنة (516هـ)، له مؤلفات عديدة من أهمها وأشرها "معالم التنزيل في التفسير، وشرح السنة.

انظر: "وفيات الأعيان" (115/2)، و"تذكرة الحفاظ" (1257/4)، "العبر" (406/2)، و"شذرات الذهب" (48/4).

(3) «معالم التنزيل» (2/ 318).

(4) هو محمد بن عبد الله بن محمد الاشبيلي أبو بكر القاضي المعروف بابن العربي، ولد سنة 0468 هـ) رحل للمشرق لطلب العلم ثم رجع للأندلس فادخل فهيا عليما شريفا وإسنادا ميفا وكان متبحرا في العلم، ومن علماء المالكية ولي قضاء اشبيلية ثم عزل، توفي سنة (543هـ) انظر «تذكرة الحفاظ» (4/ 1294).

(5) «أحكام القرآن» (2/ 351) بتصرف وانظر: المفردات» للراغب (448) و «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 169)و «أسماء الله الحسنى» للغصن (91) و «أسماء الله وصفاته» للأشقر (139).

كمثل أسمائه (الله) (الصمد) (القيوم) (القدوس) (الأول والآخر) (مالك يوم الدين) (رب الناس) ونحو ذلك من الأسماء التي تختص بالله -تعالى-[1].

الثاني: ما دخلت عليه (أل) التعريف المستغرقة.

كمثل: الجبار والسميع فلا يقال: فلان هو الجبار، أو السميع، أو الرحيم ونحو ذلك[2].

الثالث: ما كان موصوفًا بأعلى درجات الوصف.

ومن هذا قوله -ρ- «أخنع الأسماء عند الله يوم القيامة رجل يسمى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله»[3].

قال الحافظ: «واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمي بهذه الاسم لورود الوعيد الشديد ويلتحق به ما في معناه مثل: خالق الخلق وأحكم الحاكمين وسلطان السلاطين،أمير الأمراء»[4].

وترجم الإمام شيخ الإسلام محمد عبد الوهاب على هذا الحديث: «باب» التسمي بقاضي القضاة ونحوه»[5].

فهذه الأنواع الثلاثة مما لا يصح إطلاقه على المخلوقين فالاشتراك فيه حاصل في المعنى دون اللفظ والله أعلم[6].

فهذه بعض صور الإلحاد في أسماء الله تعالى والتي تيسر لي الوقوف عليها من كلام أهل العلم.

وأما حكم الإلحاد في أسماء الله تعالى فيقرره الشيخ محمد الصالح العثيمين بقوله: «والإلحاد بجميع أنواعه محرم، لأن الله تعالى هدد الملحدين بقوله: (وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأعراف: 180].

---

(1) انظر: «فتاوى العقيدة» لابن عثيمين جمع دار السنة (37).

(2) انظر: «درء التعارض» لشيخ الإسلام (10/ 279 - 280) «منهاج السنة» له (2/ 596 - 597) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (1/ 36).

(3) تقدم (ص 888).

(4) «الفتح» (10/ 590).

(5) «كتاب التوحيد» (124) وانظر «فتح المجيد» لعبد الرحمن بن حسن (513 - 515).

(6) انظر «معالم التوحيد» للقيسي (224 - 226).

ومنه ما يكون شركًا أو كفرًا حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية»[1] واختم كلامي في هذا المطلب بما نظمه العلامة ابن القيم في نونيته حول هذا الموضوع حيث يقول:

أسماؤه أوصاف مدح كلها	**مشتقة قد حملت لمعان**
إياك والإلحاد فيها إنه	**كفقر معاذ الله من كفران**
وحقيقة الإلحاد فيها الميل بالإ	**شراك والتعطيل والنكران**
فالملحدون إذا ثلاث طوائف	**فعليهم غضب من الرحمن**
المشركون لأنهم سموا بها	**أوثانهم قالوا إله ثان**
هم شبهوا المخلوق بالخلاق	**س مشبه الخلاق بالإنسان**
وكذلك أهل الاتحاد فإنهم	**إخوانهم من أقرب الإخوان**
والملحد الثاني فنافيها ونا	**في ما تدل عليه بالبهتان**
ذا جاحد الرحمن رأسا لم يقـ	**ـر بخالق أبدًا ولا رحمن**
هذا هو الإلحاد لعل اللـ	**ـه أن ينجيك من نيران**
وتفوز بالزلفي لديه وجنة المـ	**أوي مع الغفران والرضوان[2].**

---

(1) «القواعد المثلى» (17).

(2) «الكفاية الشافية» مع شرحها الهراس (2/ 114 - 119) بتصرف.

المطلب الثامن: اسم الله الأعظم

تعد مسألة تعيين اسم الله الأعظم من المسائل الخلافية بين أهل العلم قديمًا وحديثًا وهي فرع عن مسألة تفاضل الأسماء الحسنى التي ترجع إلى مسألة تفاضل كلام الله -تعالى-. وتفاضل كلام الله -تعالى- ثابت بنصوص الكتاب والسنة.

وقال شيخ الإسلام: «أما السلف كالصحابة والتابعين لهم بإحسان فلم يعرف لهم في هذا الأصل منازع بالآثار متواترة عنهم به، واشتهر القول بإنكار تفاضله بعد المائتين لما أظهرت الجهمية القول بأن القرآن مخلوق»[1]

وذلك حيث ذهبت المعتزلة إلى القول بتفاضل بعض كلام الله على بعض لتفاضل المخلوقات على بعض[2] وذهبت الأشاعرة إلى نفي التفاضل مطلقا، لأنه بزعمهم دال على خلق القرآن[3].

قال شيخ الإسلام: «بل سلف الأمة وجمهورها يقولون أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ويقولون مع ذلك إن كلام الله بعضه أفضل من بعضه كما نطق بذلك الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين من غير خلاف يعرف في ذلك عنهم»[4].

قال الله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: 106].

وقال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: 55].

وقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ (17)الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: 17: 18].

---

(1) «مجموع الفتاوى» (17/ 52- 53).

(2) انظر: «المعتمد في أصول الفقه» لابن الحسين البصري المعتزلي (1/ 427).

(3) انظر: «أصول السرخسي (2/ 75) و «المستصفي» للغزالي (1/ 125) و «جامع البيان» للطبري (1/ 383) و «المسائل المشتركة» للعروسي (244- 245).

(4) «مجموع الفتاوى» (17/ 54) بتصرف.

وكذلك جميع الآيات التي تبين فضل القرآن على سائر الكتب السماوية، أو على سائر كلام الله كقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) [المائدة: 48].

وكذلك وصف النبي -ρ- لسورة الفاتحة بأنها أعظم سورة في القرآن[1].

وكذلك وصفه -ρ- لآية الكرسي بأنها أعظم آية في كتاب لله كما في حديث أبي بن كعب[2] إلى غير ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة في هذه المسألة والتي وفق الله إليها أهل السنة وخذل عنها أهل الكلام والبدع[3].

ومن ثم فقد ترتب على إنكارهم لتفاضل كلام الله القول بنفي وجود الاسم الأعظم لله.

وقالوا بأن المراد بالأعظمة هنا مزيد الثواب، أو أن الأعظم بمعنى العظيم[4] قال الحافظ: «وقد أنكره قوم كأبي جعفر الطبري وأبي الحسن الأشعري وجماعة بعدهما كأبي حاتم بن حبان والقاضي أبي بكر الباقلاني فقالوا لا يجوز تفضيل بعض الأسماء على بعض»[5].

وهذا مذهب فاسد راجع إلى أصل فاسد أصلا فالأشعري ومن تبعه أصلهم في هذه المسألة أن القرآن معنى واحد لا يعقل فيه عنيان أصلاً فضلاً على أن يعقل فيه فاضل ومفضول[6] وهو أصل فاسد كما هو مقرر في محله[7] وعليه فما بنى على فاسد فهو فاسد فتأويل اسم الله الأعظم بالعظيم، أو

---

(1) رواه البخاري كتاب: «فضائل القرآن» باب: فضل فاتحة الكتاب: ح 05006) (8/ 671).

(2) رواه مسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها باب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي ح: (810)(1/ 556) وأحمد في المسند (5/ 142).

(3) انظر: «مجموع الفتاوى» (17/ 5-206) و «البرهان» للزركشي (1/ 438 - 443) و «المسائل المشتركة» للعروسي (242- 248).

(4) انظر: «الفتح» للحافظ (11/ 224)و «مجموع الفتاوى» (117/ 51- 54، 69).

(5) «الفتح» (11/ 224).

(6) الفتح: «مجموع الفتاوى» (17/ 52).

(7) انظر: «مجموع الفتاوى» (17/ 70 - 72) و«رسالة السجزي لأهل زيد (114) و «مختصر الصواعق» (411)و «شرح الطحاوية» لابن ابن العز (178) و «درء التعارض» (2/ 90) و «العقائد السلفية» للجديع (276- 277) (ص 1026) من المبحث الثاني.

بمزيد الثواب تأويل باطل مخالف لدلالة اللغة العقل والشرع[1].

والمقصود أن هذا هو أول الأقوال في مسألة اسم الله الأعظم وهو قول باطل.

أقوال الناس في تعيين اسم الله الأعظم:

لقد اختلف المثبتون لاسم الله الأعظم في تعيين هذا الاسم اختلافًا كبيرًا فعد الحافظ الأقوال في هذه المسألة أربعة عشر قولاً[2] وأوصلها السيوطي إلى عشرين قولاً[3] وزادها الشوكاني إلى نحو أربعين قولاً[4] وأوصلها بعضهم إلى ستين قولاً[5] وتعد هذه المسألة من المسائل الشائكة التي تعارضت فيها أقوال أهل العلم قديمًا وحديثًا واقتصر في هذا المقام على أظهر هذه الأقوال الواردة في تعيين اسم الله الأعظم.

وابدأ بذكر بعض الأقوال الضعيفة الساقطة التي تدل على ما هو من جنسها مما ذكره بعض أهل العلم في هذا الباب.

ما ورد عن بعض أهل الكشف أن اسم الله الأعظم هو ضمير الغائب (هو)[6].

- من قال بان اسم الله الأعظم عند (بلعام بن باعوراء) الذي قال الله فيه: (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ)[7] [الأعراف: 175].

- ومنهم من يقول إن الاسم الأعظم عند (آصف بن برخيا) وهو الذي عنده علم من الكتاب قال الله فيه: (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ

---

(1) انظر: بحث مطول في هذا لشيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (17/ 72- 103).

(2) «الفتح» (11/ 224).

(3) «الدر المنظم في الاسم الأعظم» ضمن الحاوي للفتاوى (2/ 135).

(4) «تحفة الذاكرين» (52).

(5) «فتح الله» لمحمد موسى الروحاني (557) بواسطة «أسماء الله الحسنى» للغصن (77).

(6) «لوامع البينات» للرازي (94- 107) و «الحاوي للفتاوى» للسيوطي (2/ 136).

(7) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (2/ 213) و «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (7/ 319).

قَبْلَ أن يَّرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)[1] [النمل: 40].

- ومنهم من يقول: إن الاسم الأعظم عند (هارون وماروت) اللذين قال الله فيهما: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ)[2] [البقرة: 102].

- ومنهم من يقول: إن علم الاسم الأعظم عند (جعفر الصادق)[3].

فجميع هذه الأقوال السابقة مبناها على الإسرائيليات والكذب،أو الاعتقاد الفاسد وأما الأقوال التي لها اعتبار ودلالة في الشرع وإن كان بعضها ضعيفا ومرجوحا فمنها:

- القول بأن اسم الله الأعظم هو دعوة ذي النون في بطن الحوت: (لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ)[4] [الأنبياء: 87]، وفي الحديث: «لم يدع بها رجل مسلم قط إلا استجاب الله له»[5].

- وقيل بأنه (ذو الجلال والإكرام) لقوله ρ (ألظوا بياذ الجلال والإكرام)[6].

وهذان القولان وما هو من جنسهما مرجوح؛ لأنه لا يلزم من الأمر بالدعاء به والوعد بالاستجابة للداعي به أن يكون ذلك هو الاسم الأعظم لوجود ذلك الوعد والأمر في كثير من الأدعية والأذكار التي وردت في السنة المشرفة.

- وقيل بأنه الاسم الأعظم لله هو(الحي) ذكره شيخ الإسلام وعلله بقوله:

---

(1) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (1/ 235 - 5/ 236).

(2) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (1/ 100).

(3) انظر: «فرق الشيعة» للنوبختي (42).

(4) انظر: «الفتح» (11/ 225) و «الحاوي للفتاوى» (2/ 138).

(5) رواه الترمذي كتاب: الدعوات باب: (83) ح: (3505) (5/ 495) وأحمد في «المسند» (1/ 170) والحاكم في «المستدرك» (1/ 505) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

(6) رواه الترمذي كتاب «الدعوات» باب: (92) (5/ 504) وأحمد في «مسنده» (4/ 177) والحاكم في «المستدرك» (1/ 498) وصححه ووافقه الذهبي وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة «(4/ 49) ح: (1536) وانظر: «الفتح» (11/ 325) و «الحاوي» (2/ 137).

(لأنه ما من حي إلا وهو عالم مريد فاستلزم جميع الصفات فلوا اكتفى في الصفات بالتلازم لاكتفى بالحي)[1].

وهذا لا يستقيم، فالحياة لا تستلزم الإلهية ولو صح مثل ذلك لقيلا اسم (الله) هو المستلزم حقيقة لسائر الأسماء الحسنى[2].

- إن اسم الله الأعظم هو (الحي القيوم) واختاره العلامة ابن القيم استدلاً بحديث أبي إمامة -رضي الله عنه- وفيه أن الراوي أبو حفص التنيسي[3] استخرجه من السور الثلاث في آية الكرسي وآل عمران ((لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وطه (111) و (وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ)[4].

وتعقبه الطحاوي انتصارا لرأيه بأن الاسم الأعظم هو (الله) بأن يقال الآية من سورة طه (7-8) (وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى (7)اللهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ)[5].

قال ابن القيم -رحمه الله-(وكان اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: آية الكرسي وفاتحة آل عمران لاشتمالهما على صفة الحياة المصححة لجميع الصفات، وصفة القيومية المتضمنة لجميع الأفعال»[6].

وأجيب عنه بأن اسم (الله) هو المستلزم لجميع الصفات الأخرى حيث يقول هو رحمة الله، فاسم (الله) دال على جميع الأسماء والصفات العليا بالدلالات الثلاث فعلم أن اسمه (الله) مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى دال عليها بإجمال»[7].

---

(1) «مجموع الفتاوى» (18/ 311).

(2) انظر: «المدارج» لابن القيم (1/ 30).

(3) هو عمر بن أبي سلمة الدمشقي، أبو حفص، مولى بني هاشم، قال ابن معين، ضعيف، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو صدوق له أوهام، توفي سنة (213هـ) انظر «سير أعلام النبلاء» (10/ 213)و «تهذيب التهذيب» 08/ 43) و «التقريب» (422).

(4) انظر: «مختصر الصواعق» للموصلي (100) و «القصيدة النونية» (2/ 102).

(5) «مشكل الآثار» للطحاوي (1/ 63).

(6) «مختصر الصواعق» للموصلي (100).

(7) «مدارج السالكين» (1/ 30) باختصار.

وتعقب أيضا بأنه اسمان وليس اسم واحد [1]، وليس بذاك، لأنه لا دلالة على حصر الاسم الأعظم في لفظ واحد، ووصفه بالاسم الأعظم لا يدل على كونه لفظًا واحدًا فقط.

وقيل بأن اسم الله الأعظم هو (الله)، واختاره جماعة من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين[2] وحكى من بعض التابعين كابن مبارك[3] والشعبي[4].

واستدل على هذا القول بعدة أدلة منها:

- تكرار هذا الاسم في جميع الأحاديث التي وردت في اسم الله الأعظم[5].

- أن هذه الاسم له من الخصائص التي لا توجد في سائر الأسماء كمثل:

- إن هذه الاسم أصل لجميه الأسماء فهي مضافة إليه وتبع له فيقال: الرحمن والرحيم اسم الله ولا يقال العكس[6].

-إن هذا الاسم مستلزم لجميع أسماء الله الحسنى دال عليها[7].

- عدم سقوط الألف اللام عند دخول النداء عليه فيقال يا الله بخلاف غيره

---

(1) «أسماء الله الحسنى» للغصن (83).

(2) ومن ذلك: أبو حنيفة والطحاوي، وانظر «مشكل الآثار» (1/ 62)، وابن العربي «أحكام القرآن» (2/ 798، 805)، والغزالي «المقصد الأسنى» (60)، والطرطوشي «الدعاء المأثور وآدابه» (96)، والسفاريني «لوامع الأنوار» (1/ 35)، المباركفروي «تحفة الأحوذي» (9/ 446) وانظر «الجامع لأحكام القرآن «للقرطبي (1/ 102) و «روح المعاني» للألوسي (8/ 193) و «شرح أسماء الله الحسنى» للرازي 091- 96) وذهب إلى ذلك من المعاصرين: «د. عمر الأشقر في «أسماء الله وصفاته» (89) ومحمد الحمود في «النهج الأسنى» (1/ 59) وعبد الله الغصن في «أسماء الله الحسني» (82).

(3) «الدعاء المأثور» للطرطوشي (97).

(4) رواه الدارمي في «النقض على بشر المريسي» (11) ورواه أيضا عن جابر بن زيد.

(5) انظر: «أسماء الله وصفاته» للأشقر (89) و «أسماء الله الحسني» الغصن (83).

(6) انظر: «شرح أسماء الله الحسنى» للرازي (93) و «الفتح» (11/ 224) و «موسوعة الأسماء الحسنى» للشرباصي (1/ 15). و «تحفة الأحوذي» (9/ 481).

(7) انظر: «المدارج» لابن القيم (1/ 32)و «النهج الأسني» للحمود (1/ 60).

فلا يقال يا الرحمن (1)

- إنه لم يطلق على غير الله بحال، حتى من المشركين على أوثانهم(2).

- أنه تكرر في القرآن أكثر من سائر الأسماء الأخرى فتكرر ألفين وستمائة ومرتين مرة، بينما تكرر اسم (الرحمن) سبعة وخمسين مرة، واسم (الرحيم) مائة وأربعة عشرة مرة، واسم (الحي) خمس مرات3 إلى غير ذلك من الخصائص التي ذكرت لهذا الاسم الشريف.

ولا ريب أن هذه القول مبناه على أدلة كثيرة، ولكن ينبغي التنبيه على أن الاستدلال بخصائص هذا الاسم أو غيره لا يصح في الدلالة على أنه اسم الله الأعظم، لأنه لا يوجد دليل يثبت أن اسم الله الأعظم له هذه الخصائص والمميزات فلم يثبت في ذلك نص من الكتاب أو السنة.

ولذلك فالاستدلال بمثل هذه الخصائص لا يصح في إثبات الاسم الأعظم لله، بل قد يقال: في عامة أسمائه مثل ذلك من أنواع الخصائص التي قد لا يشركها فيها غيرها.

وقيل: إن اسم الله الأعظم مخفي كليلة القدر لا يعلمه الناس ويدل عليه حديث عائشة -رضي الله عنها- السابق (4)

والحكمة في ذلك تحري الدعاء بجميع أسماء الله تعالى وأن لا يكون شيئا منها مهجورًا، والتفكر فيها ومعرفة معانيها وخصائصها والأعظم منها طلبًا لهذا الاسم وتعلق بالتوفيق إليه والدعاء به، وهذه باب عظيم من أبواب التعبد لله والتحنث له، والإلحاح في دعائه -سبحانه وتعالى-.

فهو من جنس قوله -ρ-: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا...الحديث» فالواجب على العباد تحري هذه التسعة والتسعين من أسمائه الحسنى الثابتة له، وذلك بإحصاء جميع أسمائه سبحانه لإصابة هذه التسعة والتسعين، وكذا

---

(1) «شرح الأسماء الحسنى» للرازي (95) و «الأسماء والصفات» للبيهقي (1/ 59).

(2) «شرح الأسماء الحسنى» للرازي (93) و «المقصد الأسنى» للغزالي (60) و «الفتح» (11/ 224) و «في رحاب أسماء الله» لمحمد عجاج (39).

(3) أسماء الله وصفاته للأشقر صـ 89.

(4) انظر «الفتح» (11/ 225)و «الحاوي للفتاوى» (2/ 138) و «أسماء الله الحسنى» للغصن (86- 87).

الأمر في اسم الله الأعظم الواجب على المسلم تحري جميع أسمائه - تعالى- والدعاء بها حتى يوافق لهذا الاسم الأعظم وهذا القول جنسه شائع في الشريعة كما في ليلة القدر وساعة الإجابة من يوم الجمعة ونحو ذلك والله أعلم.

المبحث الثالث: الصفات الإلهية:

المطلب الأول: تعريف الصفات لغة واصطلاحًا:

- تعريف الصفات لغة:

الصفات: جمع صفة، قال ابن فارس: «الواو والصاد والفاء: أصل واحد هو تحلية الشيء، والصفة: الأمارة اللازمة للشيء»[1].

وهي من قولك: وَصَفَ، يَصِفُ، وَصْفًا، كما يقال: وزنته وزنًا، والزنة: قدر الشيء، فالهاء عوض عن الواو كالوعد والعدة.

وقيل: الوصف مصدر، والصفة: التحلية، فالوصف: ذكر الشيء بحليته ونعته، والصفة: الحالة التي عليها الشيء من حليته ونعته.

فالصفة: ما يقوم بالموصوف.

والوصف: ما يقوم بالواصف[2].

قال البخاري[3] -رحمه الله-: «فالوصف إنما هو قول القائل حيث يقول: هذا رجل طويل، وثقيل وجميل، فالطول والجمال والثقل، إنما هو صفة الرجل، وقول القائل وصف»[4].

والصفة والوصف من حيث الأصل بمعنى واحد، وهو النعت[5]، وعند

---

(1) «معجم مقاييس اللغة» (6/ 115)، باب: الواو والصاد وما يثلثهما بتصرف.

(2) انظر: «الصحاح» للجوهري (4/ 1438)، و «تهذيب اللغة» للأزهري (12/ 248)، و «لسان العرب» لابن منظور (9/ 356)، «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (6/ 115)، «المفردات» للراغب (525)، «الفروق» للعسكري (22)، «الكليات» للكفوي (92)، و «أصول الدين» للبغدادي (128).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفي مولاهم الحافظ العلم أمير المؤمنين في الحديث. ولد في شوال سنة (194هـ). وتوفي ليلة عيد الفطر سنة (206هـ). ومن آثاره "الجامع الصحيح"، و"التاريخ الكبير"، و"الصغير".

انظر: "تهذيب الكمال" (468-430/24)، و"تاريخ بغداد" (2/4-34رقم: 424)، و"السير" (471-391/12).

(4) «خلق أفعال العباد» للبخاري (111) بتصرف.

(5) انظر «العين» للخيل الفراهيدي (7/ 162)، و «جهرة اللغة» لابن دريد (3/ 83)، و «الفتح» للحافظ (13/ 382)، و «الصفات الإلهية» للجامي (83).

الإطلاق قد يفترقان وقد يجتمعان.

قال شيخ الإسلام: «والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف كقول الصحابي في (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص:1] أُحبها لأنها صفة الرحمن، وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام: كالعلم والقدرة: والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه، وتقول: إنما الصفات مجرد العبارة التي يعبر بها عن الموصوف، والكلابية ومن اتبعهم من الصفاتية قد يفرقون بين الصفة والوصف، فيجعلون الوصف هو القول؛ والصفة: المعنى القائم بالموصوف.

وأما جماهير الناس فيعلمون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر في الأصل؛ كالوعد والعدة والوزن والزنة، وأنه يراد به تارة هذا، وتارة هذا»[1].

والصفة في اصطلاح النحويين: «إنما يريدون بها النعت، وهو: اسم الفاعل والمفعول، أو ما يرجع إيلهما من طريق المعنى، كمِثْلٍ وشِبْهٍ»[2].

والمراد بالصفة هنا أوسع من ذلك فهي: «الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها»[3].

وقيل: «هي ما وقع الوصف مشتقًا منها، وهو دال عليها، وذلك مثل العلم والقدرة ونحوه»[4].

تعريف الصفات اصطلاحًا:

لقد اختلف في تعريف الصفات في الاصطلاح تبعًا لاختلاف المذاهب والفرق في فهم وتحديد معنى الصفات الإلهية:

- فذهبت الجهمية والمعتزلة -نفاة الصفات الإلهية- إلى تعريف الصفات

---

(1) مجموع الفتاوى (3/ 335).

(2) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (1111)، وانظر «لسان العرب» (9/ 357).

(3) «التعريفات» للجريجاني (133)، وانظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (6/ 115).

(4) «الكليات» للكفوي (546),

الإلهية بأنها: «الأخبار التي يخبر بها عن الله، لا معاني تقوم به[1]»، «فالصفات:مجرد العبارة التي يعبَّر بها عن الموصوف»[2].

وذلك موافقة لمذهبهم في الصفات، فإن الجهم كما حكى عنه الإمام أحمد في «الرد على الجهمية والزنادقة» حيث قال: «وزعم؛ -أي الجهم- إن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان كافرًا، وكان من المشبهة... ولا يوصف ولا يعرف بصفة»[3] «ويحكى عنه أنه كان يقول: لا أقول إن الله -سبحانه- شيء؛ لأن ذلك تشبيه له بالأشياء»[4]، وكذلك المعتزلة نفوا أن تكون هناك معاني لأسماء الله أو لما وُصِفَ به، وأن السمع والبصر والإرادة ليست معاني قائمة بذاته[5].

قال شيخ الإسلام: «وأمّا المعتزلة فإنهم ينفون الصفات مطلقًا ويثبتون أحكامها»[6]، وسيأتي الكلام على مذهب هؤلاء النفاة في محلّه -إن شاء الله تعالى- وإنما المقصود بيان أن هذا التعريف مبناه على قولهم في الصفات، وهكذا سائر الفرق والمقالات.

- وذهب المتكلمون من الصفاتية إلى تعريف الصفات الإلهية بأنها: المعاني الزائدة عن الذات أو القائمة بالذات[7].

ويعبر عنها الجويني[8] بقوله: «الأحكام الثابتة للموصوف بها، معللة بعلل

---

(1) مجموع الفتاوى (16/ 374- 375)، وانظر «أصول الدين» للبغدادي (128).

(2) مجموع الفتاوى (3/ 335).

(3) (104- 105) بتصرف.

(4) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (1/ 338)، ونظر «التنبيه والرد» للمطلبي (110- 112).

(5) انظر: «المنية والأمل» لابن المرتضى المعتزلي (60)، و «القلائد في تصحيح العقائد «له أيضًا (83)، و «الملل والنحل» للشهرتاني (1/ 44- 46)، و «تاريخ الجهمية والمعتزلة» للقاسمي (60).

(6) مجموع الفتاوى (6/ 359).

(7) انظر «شرح الجوهرة» للباجوري (147)، و «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (42).

(8) هو الإمام الكبير، شيخ الشافعية، إمام الحرمين، أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينيثم النيسابوري، ضياء الدين، صاحب التصانيف. ولد في ثامن عشر محرم سنة (419هـ). وتوفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة (478هـ) ودفن في داره، ثم نقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين، فدفن بجانب والده.

قائمة بالموصوف»[1].

ويقال أيضًا: «الاسم الدال على بعض أحوال الذات»[2].

وهذا التعريف موافق لما عليه هؤلاء المتكلمين من الصفاتية، الذين لا يثبتون من الصفات الإلهية إلا صفات معنوية، ولا يثبتون من صافته الذاتية كالوجه واليدين، والساق، والصورة، والعينين، ونحو ذلك. شيئًا مما ليس بمعنى، أو أثبت أحوالاً زائدة على الذات المجردة لا الموصوفة، كالعالمية بين العالم والمعلوم والقادرية بين القادر والمقدور[3].

وأما تعريف الصفات بالنظر إلى عقيدة أهل السنة والجماعة في باب الصفات، فلم أقف على تعريف لأحد من أهل العلم المتقدمين، وحتى عامة المصنفات المعاصرة، خلت من التنبيه على تعريف الصفات الإلهية، تعريفًا يقال تعريف هؤلاء المتكلمين، وعامة ما ذكره أهل العلم قديمًا أو حديثًا، هو في تعريف بعض أنواع الصفات.

ومما قيل في تعريف الصفات:

- «نعوت الكمال القائمة به سبحانه وتعالى»[4].

- «معنى يقوم في الذات إما لازم أو اختياري (فعلي)»[5].

- «هي: المعنى القائم بالله -تبارك وتعالى- مما نعت به نفسه أو نعته به رسوله -صلى الله عليه وسلم- مما يدل على إثبات الكمال المطلق له تعالى وتنزيهه عن كل عيب ونقص لا شريك له سبحانه في ذلك ولا مثيل»[6].

انظر: "السير" (468/18)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (5/165-222 رقم: 475)، و"طبقات الشافعية" للإسنوي (1/409-412 رقم: 3294).

(1) «الإرشاد» للجويني (51).

(2) «التعريفات»: للجرجاني (133)، وانظر " الصفات الإلهية» للجامي (84).

(3) انظر «التمهيد» للباقلاني (154- 155)، «والفرق بين الفرق» للبغدادي (195)، و «درء التعارض» لشيخ الإسلام (10/ 234، 2/ 290).

(4) «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في التوحيد» لخالد محمد نور (2/ 400).

(5) «دروس في العقيدة» للدحيم (34).

(6) «الماتريدية» للشمس السلفي (1/ 417).

- «الصفة هي: ما قام بالذات مما يميزها عن غيرها من أمور ذاتيَّة أو معنويَّة أو فعليَّة.

الذاتيَّة: اليدان- الوجه- العينان- الأصابع.

المعنويَّة: العلم- القدرة- الحياة- الإرادة.

الفعليَّة: النزول- الاستواء- الخلق- الرزق»[1].

ويظهر من هذا التعريف أنه دلَّ على جميع أنواع الصفات التي يثبتها أهل السنة والجماعة لله -تبارك وتعالى- بخلاف غيره.

وعليه فالصفة: ما يقوم بالذات من معنى أو فعل أو ما لا تتم الذات إلا به.

- (ما يقوم بالذات) قيد يخرج مذهب الجهمية والمعتزلة الذي ينفون تعلق الصفات بالذات، وأن إضافتها إليه مجازية، وإنما تقوم بغيره. كمثل قولهم في صفة الكلام، والقرآن[2].

ويُخرج أيضًا متكلمة الصفاتية وغيرهم الذين ينفون قيام الأفعال بالله -تعالى-[3].

- (ما لا تتم الذات إلا به): وهي الصفات الذاتية المحضة كاليدين والعينين والوجه والصورة والساق وغير ذلك [4]؛ وهو قيد يخرج أقوال جميع فرق النفاة المخالفة لأهل السنة على تفاوتهم إذ لا أحد يثبت هذا القسم من الصفات إلا أهل السنة والجماعة.

---

(1) «معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات» لمحمد بن خليفة التميمي (34)، «الدراسة الأولى».

(2) انظر: مجموع الفتاوى (16/ 375، 389)، و (6/ 359)، و (12/ 29- 30)، و «مختصر الصواعق» (409).

(3) انظر: «مجموع الفتاوى» (16/ 374)، (6/ 36)، و «منهاج السنة» لشيخ الإسلام (2/ 295)، و «القدرية» (119)، و «الأسماء والصفات» للبيهقي (1/ 277).

(4) انظر أقسام الصفات الإلهية (ص 145).

المطلب الثاني: دلالة النصوص الشرعية على الصفات الإلهية:

لقد دلت النصوص الشرعية على الصفات الحسنى الإلهية من وجهين:

الوجه الأول: من جهة أعيان الصفات العليَّة.

وهذه النصوص كثيرة جدًا، بكثرة ورود صفات الله -تعالى- في نصوص الشريعة من صفات ذاتيَّة وفعليَّة، وقد ورد في النصوص حكاية أعيان الصفات بثلاثة أوجه:

أولاً: بالجملة الفعليَّة:

كقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ ...) [المزمل: 20].

وقوله تعالى: (عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ... عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ ...) [المزمل: 20].

وقوله تعالى: (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ...) [المجادلة: 1].

وقوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ ...) [الحديد: 4].

وقوله تعالى: (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) [المجادلة: 22].

وقوله تعالى: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ) [البقرة: 210].

ثانيًا: بالجملة الاسمية:

كقوله تعالى: (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [الأنعام: 101].

وقوله تعالى: (وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [الأنفال: 53].

وقوله تعالى: (وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [الأنفال: 71].

وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ) [الشورى: 23].

ثالثًا: باسم الجنس المفرد:

وله أربع حالات:

الأولى: أن تكون الصفة مبتدأ مؤخر واسم الجلالة الخبر مجرور باللام.

وله صورتان:

أ- ظاهر:

كقوله تعالى: (فَلِلَّهِ العِزَّةُ جَمِيعًا) [فاطر: 10].

وقوله تعالى: (وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) [الجاثية: 27، المائدة: 120].

ب- مضمر:

كقوله تعالى: (وَلَهُ الكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ...) [الجاثية: 37].

وقوله تعالى:(وَلَهُ المُلْكُ ...) [الأنعام: 73].

وقوله تعالى: (ألاَ لَهُ الخَلْقُ وَالأَمْرُ ...) [الأعراف: 54].

الثانية: إضافة اسم الجلالة إلى الصفة:

ولها صورتان:

أ- ظاهر:

كقوله تعالى: (وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ) [الزمر: 9].

كقوله تعالى: (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ...) [النصر: 3].

كقوله تعالى: (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ وَالإِكْرَامِ) [الرحمن: 27].

كقوله تعالى: (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا) [مريم: 2].

ب- مضمر:

كقوله تعالى: (لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ ...) [النساء: 166].

وقوله تعالى: (فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [ص: 82].

وقوله تعالى: (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الخَلْقُ عَلَيْهِمْ) [الرعد: 16].

وقوله تعالى: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ) [القصص: 88].

وقوله تعالى: (نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ) [يوسف: 56].

وقوله تعالى: (وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ القَوْمِ الكَافِرِينَ) [يونس: 86].

وقوله تعالى: (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ) [الأعراف: 156].
الثالثة: إضافة الصفة إلى اسم الجلالة الظاهر:
كقوله تعالى: (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الصافات: 180].
الرابعة: الوصل بين الصفة والموصوف بأداة الوصل (ذو) التي بمعنى صاحب:
كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ) [غافر: 61].
كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ) [الذاريات: 58].
كقوله تعالى: (وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ) [آل عمران: 4].
كقوله تعالى: (فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ) [الأنعام: 147].
كقوله تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ) [الرعد: 6].

وبهذا تجتمع الثلاث الواردة في النصوص الشرعية -للدلالة على أعيان الصفات العليَّة.

الوجه الثاني: من جهة جنس الصفات الإلهية:

ويدخل في هذا الوجه بيان حكم الشرع في إطلاق لفظ الصفة أو الصفات في حق الله -تعالى-.

ولم تكن هذه المسألة محل نزاع بين أحد من علماء أهل السنة، أو غيرهم من أهل البدع وأرباب المقالات، إذ ليس من المقاصد الشرعية ولا المسالك السلفية أن يطلق هذا اللفظ أو غيره، كالنعت أو المَثَلَ في حق الله تعالى.

وإنما المقصود إطلاق هذه الإضافات والمعاني عليه -سبحانه وتعالى-، ونسبتها إليه، والإخبار عنه بها، سواء أطلق عليها اسم الصفات أو النعوت أو الأمثال أو نحوها، أو لم يطلق عليها شيء من ذلك، وكان الأمر على ذلك حتى ظهرت مقالة خالف بها أبو محمد علي بن محمد بن حزم الأندلسي صريح العقل، واللغة، وصحيح النقل والفطرة أنكر فيها إطلاق هذا اللفظ على الله -تعالى-، وشذ عن الأمة سُنِّيها وبدعيَّها، ويكفي ذلك لسقوط هذه الدعوة، ومع ذلك فقد بالغ -رحمه الله تعالى- في تحقيق هذه المقالة بقوله: «وأما إطلاق لفظ الصفات لله -عز وجل- فمحال لا يجوز،

لأن الله -تعالى- لم ينص في كلامه المنزل على لفظ الصفات، أو الصفة، ولا نبيه -صلى الله عليه وسلم-، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من خيار التابعين، ولا عن أحد تابعي التابعين، وما كان هكذا، فلا ينبغي لأحد أن ينطلق به. وإما اخترع لفظة الصفات المعتزلة!! وسلك سبيلهم قوم من أصحاب الكلام سلكوا غير مسلك السلف الصالح، وربما أطلق هذه اللفظة من متأخري الأئمة الفقهاء من لم يحقق النظر فيها، فهي وهلة من فاضل وزلَّة من عالم»[1].

والجواب عن ذلك من وجهين:

الأول: جواب افتراضي:

وهو أن يقال: هب أن ما زعمته صحيح، وأن لفظ الصفة لم يرد في النصوص الشريعة، أو الآثار السلفية. فمع ذلك، لا يلحق أهل السنة في إطلاقهم لهذا اللفظ عيب، ولا يعترض عليهم بمثل ذلك.

لأن الأمر كما سبق ذكره، المقصود من إطلاق هذا اللفظ أو غيره إثبات هذه المعاني والإضافات والأوصاف لله -تعالى- ونسبتها إليه -سبحانه وتعالى-، سواء أطلق عليها لفظ الصفات، أو النعوت، أو الأمثال.

ولذلك فقوله: «والعجب من اقتصارهم على لفظة الصفات، ومنعهم من القول بأنها نعوت وسمات، ولا فرق بين اللفظتين لا في اللغة، ولا في المعنى ولا في نص ولا في إجماع»[2]

استدلال باطل على أهل السنة، وإلزامهم بما لا يلزم، كيف وقد ترجم البخاري في صحيحه: «باب: ما يذكر في الذات والنعوت»[3] والنسائي في «السنن الكبرى» «كتاب النعوت»[4].

ويقال إن إطلاق لفظ الصفة على الله من باب الإخبار، وهو أوسع من التسمية والوصف، فليس البحث في كون الله من صفاته أن له صفة!!

---

(1) «الفصل» لابن حزم (2/ 283- 284) بتصرف.

(2) «الفصل» (2/ 285).

(3) البخاري، كتاب التوحيد (13/ 381).

(4) السنن الكبرى (4/ 293).

فيقال: يا من له الصفة أو الصفات، على سبيل الدعاء أو التسمية (العَلَميَّة) بل هذا من قبيل الإخبار، وعليه تسقط دعواه.

الثاني: جواب اعتراضي:

وهو أن يقال: قد ورد هذا الإطلاق بلفظين:

أولاً: لفظ الصفة:

وقد ورد إطلاق هذه اللفظ في حق الله -تعالى- بطريقتين:

الأول: بطريقة المطابقة:

أ- عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال للذي يقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) في صلاته ويختم بها قراءته، «سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟»، فسألوه: فقال: لأنها صفة الرحمن وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أخبروه أن الله يُحبُّه»(1).

قال الحافظ: «وفي حديث الباب حجة لمن أثبت أن لله صفة وهو قول الجمهور، وشذ ابن حزم فقال: هذه لفظة اصطلح عليها أهل الكلام ...»(2).

وهذا نص في محل النزاع، وقد أعيى هذا الحديث ابن حزم أن يجد له مخرجًا، حتى قال مرة بتضعيفه، ولا يلتفت لذلك(3)، وأجاب عن المعتزلة بكونه من أخبار الآحاد!!

وهو ساقط، ولم يجد إلا أن قال: «(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) خاصة صفة الرحمن..»(4) ولا ريب أن هذا كاف في نقض دعواه، وقصره على سورة الإخلاص مغالطة واضحة.

---

(1) رواه البخاري، كتاب التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- أمته إلى توحيد الله ح: (7375)، (13/ 347).

(2) «الفتح» (13/ 356).

(3) انظر: «الفصل» (2/ 285)، و «الفتح» (13/ 357).

(4) الفصل (2/ 285).

ب-عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن اليهود جاءت النبي -صلى الله عليه وسلم- فقالوا: يا محمد صف لنا ربك الذي بعثك، فأنزل الله -عز وجل-: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) فقال: هذه صفة ربي -عز وجل وتقدس علوًا كبيرًا-»(1).

وهذا نص آخر في إطلاق لفظ الصفة في حق الله -تبارك وتعالى-.

الثاني: بطريق التضمين:

-قال تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ) [الأنعام: 100].

-وقال تعالى: (وَلَكُمُ الوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ) [الأنبياء: 18].

-وقال تعالى: (فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ العَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الأنبياء: 22].

-وقال تعالى: (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ)[المؤمنون: 91]، [الصافات: 159].

-وقال تعالى: (سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ رَبِّ العَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الزخرف: 82].

-وقال تعالى: (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلامٌ عَلَى المُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ) [الصافات: 180].

فنزه نفسه عما وصفه به المشركون من الولد والصحابة والشريك، وسلم على رسله لسلامة ما وصفوه به من كمال الصفات ونعوت الجلال، ثم حمد نفسه المستحقة للحمد لما اتصفت به من كمال الصفات والأسماء(2).

فإن تنزيه الله نفسه عن صفات النقص والعيب التي وصفه بها المشركون، متضمن لإثبات صفات الكمال التي يستحقها -سبحانه

---

(1) رواه البيهقي في "الأسماء والصفات" (2/ 38) ح: (606)، وابن عدي في "الكامل" (4/ 1566)، وحسن الحافظ الحديث في الفتح (13/ 356)، وابن جرير في "جامع البيان" (30/ 221)، ط. الريان، عن عكرمة مرسلًا، وابن أبي عاصم في "السنة" ح (664) (1/ 298)، وعزاه السيوطي في "الدر" (6/ 410) لابن أبي حاتم.

(2) انظر: "التدمرية" لشيخ الإسلام (9- 10)، و"الفتح" للحافظ (13/ 357).

وتعالى-، وليس الأمر كما زعم أبو محمد أنه إنكار لإطلاق الصفات جملة(1).

«لأنه لم ينزه ذاته عن الوصف مطلقًا حتى يعم الوصف الحسن، وإنما ينزه عن وصفهم له بالباطل القبيح»(2).

فليس في النصوص نفي مطلق للصفات عن الله، وإنما لصفات النقص عن الله -تعالى-.

ثانيًا: لفظ المثل:

والمثل بالتحريك يكون بمعني الصفة، ومنه قوله تعالى: (مَثَلُ الجَنَّةِ الَتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ) [الرعد: 35]، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ....) الآية [آل عمران: 59]، وقوله: (ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ) [الفتح: 29] (3).

وقد ورد إطلاق هذا اللفظ في حق الله تعالى بطريقين:

1-بطريق المطابقة:

أ-ومنه قوله تعالى: (وَلِلَّهِ المَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) [النحل: 60].

ب-وقوله تعالى: (وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) [الروم: 27].

قال ابن المرتضي اليماني(*): «وذكر أهل التفسير واللغة أنه الوصف

---

(1) الفصل (2/ 285).

(2) إيثار الحق لابن المرتضي (188).

(3) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (1364)، و «المفردات» للراغب (462)، و «وتفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (20)، و «ونزهة الأعين» النواظر» لابن الجوزي (551).

(4) انظر: «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (20)، و «بصائر أولي التمييز» للفيروزآبادي (4/ 482)، و «البرهان» للزركشي (1/ 490).

* هو محمد بن المطهر بن يحيي بن المرتضي بن المطهر، بويع له الخلافة في اليمن بعد وفاة والده سنة (690 هـ)، وتوفي سنة (728 هـ)، ودفن بصنعاء. انظر: «البدر الطالع» (2/ 271)، و «الأعلام» (7/ 103).

الأعلى»[1].

-بطريق التضمن:

أ-ومنه قوله تعالى: **(**فَلاَ تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**)** [النحل: 74].

فدلت الآية بالمطابقة على تحريم ضرب الأمثال واختراع الأوصاف لله -تعالى-، وبالتضمين على أن الله -تعالى- له أمثالاً يختص بها عن غيره، ولهذا لم ينف عن نفسه مطلق المثل[2]، وإنما المثل الناقص، أو المساوي، كما في الآية الثانية.

ب-قال تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**)** [الشورى: 11].

وفي هذا رد على أهل التمثيل، الذين يمثلون صفات الخالق بصفات الخلق [3]، وفي هذا إثبات كونه موصوفًا أصلاً، ولكن ليس كصفته شيء -سبحانه وتعالى- [4].

وبذلك تتبين دلالة النصوص الشرعية في الدلالة على جنس الصفات الإلهية، وفيه الرد على دعوى ابن حزم أن النصوص الشرعية لم ترد بالدلالة على جنس الصفات.

وأما دعواه إنها لم ترد عن أحد من السلف أو القرون المفضلة، وإنما وردت عند بعض الفقهاء من غير تحقيق، وإنما وهلة من فاضل أو زلة من عالم !!! فهي دعوى تسقطها النظرة الأولى في الآثار السلفية في هذا الباب لم يخل مصنف من مصنفات، أهل العلم في العقائد والسنة، من ذكر لفظ الصفات أو الصفة عن السلف الصالح.

ومما ورد عن الصحابة:

-الصحابي الذي كان يقرأ بسورة الإخلاص كما في حديث عائشة السابق، ذكر أنها صفة الرحمن[5].

---

(1) «إيثار الحق» (8/ 187).

(2) انظر: «بصائر أولى التمييز» للفيروزبادي (4/ 482)، و «المفردات» للراغب (462).

(3) انظر: الفتاوى (4/3).

(4) انظر: الفتاوى (16/ 98)، و «المفردات» للراغب (462).

(5) سبق تخريجه.

-عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال في سورة الإخلاص: «هذه صفته لا تنبغي إلا له»[1].

وأما المنقول عن أئمة التابعين ومن بعدهم من أهل العلم، فهو متواتر مشهور، أظهر من أن يمثل عليه في هذا المقام المختصر[2].

وأكتفي بما سبق للدلالة على ثبوت هذا الإطلاق في حق الله -تعالى-، وبيان أنواع وروده في النصوص الشرعية.

---

(1) رواه ابن جرير في «جامع البيان» (30/ 223) ط. الريان، وانظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (8/ 547).

(2) انظر على سبيل المثال: «مختصر العلو» (137، 142، 144، 150، 159، 184)، و «الأربعين في صفات رب العالمين» (42، 65، 81، 82، 83، 84، 149، 163)، و «إبطال التأويلات» (53). وغير ذلك كثير جدًا.

المطلب الثالث: أنواع الصفات الإلهية:

تنقسم الصفات الإلهية نوعين من الصفات، كما جاءت به النصوص الشرعية وهما:

أ-الصفات الثبوتية:

والمراد بالصفات الثبوتية: «ما أثبته الله -تعالى- لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله -صلى الله عليه وسلم»[1]، وهي تشمل جميع الصفات الإلهية التي أثبتها نصوص الكتاب والسنة، بجميع أقسامها، كما سيأتي تفصيله[2].

وهذا القسم من الصفات هو ما تضافرت به الآيات والأحاديث على وجه التفصيل حيث بعث الله رسله بإثبات مفصل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل[3]، إثباتًا لكمال الله المطلق، كمثل صفة:

الربوبية، والإلهية، والحياة، والعلم، والقدرة، والقيومية، والسمع والبصر، والكلام، والوجه، والصورة، واليدين، والعزة والحكمة، والقوة، والكبرياء، إلي غير ذلك من الصفات الكثيرة التي وردت في نصوص الوحيين مفصلة، وهذه طريقة الرسل وأتباعهم من السلفيين، بخلاف غيرهم من المتكلمين الخلفيين، الذين لا يثبتون من هذا القسم من الصفات إلا النزر اليسير[4].

ب-الصفات السلبية:

والمراد بالصفات السلبية: «ما نفاها سبحانه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله -صلى الله عليه وسلم-، وكلها صفات نقص في حقه، كالموت والنوم والجهل والنسيان والعجز والتعب»[5].

ولقد بعث الله رسله بنفي مجمل، فنفوا عن الله ما لا يليق به على وجه

---

(1) «القواعد المثلي» للعثيمين (21).

(2) انظر المطلب الرابع (ص 1076) ويعتبر هذا المطلب تمهيدا له.

(3) انظر: «التدمرية» لشيخ (8).

(4) كالأشاعرة الذين يثبتون سبع صفات أو أربع عشرة أو عشرين أو أكثر من ذلك أو أقل أو قريبًا من ذلك. انظر: «تحفة المريد» للباجوري (54- 59)، و «شرح أم البراهين» (20)، والمطلب السادس في هذه الدراسة (ص 1097).

(5) «القواعد المثلي» للعثيميين (23).

الإجمال دون التفصيل[1]، ولهذا كانت طريقة أتباع الرسل إثبات مفصل ونفي مجمل، وقلب أهل البدع هذه الطريقة الشرعية إلى إثبات مجمل ونفي مفصل، وكانت هذه الطريقة البدعية سمة جميع أهل البدع والأهواء من المنفاة في هذا الباب على تفاوتهم.

ولما كان الأمر كذلك مع سائر المخالفين لزم التنبيه إلى مسائل تتعلق بحقيقة هذا النوع من الصفات عند أهل السنة والجماعة، وفهمهم للنصوص الواردة في هذا الباب:

-أولاً: إن النفي هو السلب، وهو العدم، وقال شيخ الإسلام: «فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل: ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالا»[2].

وفي مناظرة الكناني[3] للمريسي لما ألزمه بإثبات صفة العلم لله، قال بشر: هو لا يجهل، فأجابه الكناني بقوله: «إن نفي السوء لا تثبت به المدحة. قال بشر: وكيف ذلك؟ قال: إن قولي: هذه الأسطوانة لا تجهل: ليس هو إثبات العلم لها» اهـ[4].

ومن المعلوم أن جميع الصفات الإلهية هي صفات كمال، بل وأعلى درجات الكمال، قال الله تعالى: (وَلِلَّهِ المَثَلُ الأَعْلَى) [النحل: 60].

قال العلامة ابن القيم: «وصفاته كلها صفات كمال محض فهو موصوف من الصفات بأكملها وله من الكمال أكمله» [5].

وعلى هذا فالصفات السلبية الواردة في كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- ليست من هذا الباب.

ثانيًا: لا يعتبر النفي المحض أمرًا عدميًا، فحسب، بل هو متضمن لمعني ناقص في حق الموصوف به من وجهين:

---

(1) انظر: «التدمرية» لشيخ الإسلام (8).

(2) التدمرية (57)، وانظر: «القواعد الكلية» للبريكان (159).

(3) عبد العزيز بن يحيي بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي الشافعي له مناظرة مشهورة مع بشر المريسي، توفي سنة (240 هـ)، انظر: «تاريخ بغداد» (10/ 449)، و «طبقات الشافعية» للسبكي (2/ 144).

(4) «الحيدة» (46).

(5)

1-إن النفي المحضر المفصل مما يوصف به المعدوم والممتنع، والعدم والامتناع صفتا نقص، ينزه الرب تعالى عنهما؛ لذا كان مسلك النفاة في وصف الله بالسلوك مطلقًا، طريقًا لهم في تشبيه الله بالمعدومات والممتنعات.

قال شيخ الإسلام: «فالذين لا يصفونه إلا بالسلوك لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا بل ولا موجودًا» [1].

2-أن النفي فيه إساءة أدب في حق الموصوف، إذا كان ابتدائًا[2]، لأن فيه دلالة على تعلق شيء في الذهن أو خاطر في القلب متعلق بالموصوف يراد نفيه عنه، لذا كان فيه وجه من النقص والذم، كمن يقول للملك أنت لست بزبال أو كناس، فهو قد أساء الأدب، لأنه يقال: وهل حال الملك توحي بشيء من ذلك حتى تنفيه؟ وإنما نفيك له، دليل على وقوع ذلك المعني في نفسك أو عند غيرك فأردت نفيه عن الملك.

وعليه فالصفات السلبية الواردة في النصوص الشرعية ليست من هذا الباب أيضًا لأنها صفات كمال.

ثالثًا: إذا تقرر ما سبق، وجب أن يعلم أن الصفات السلبية عند أهل السنة والجماعة لا يلحقها شيء مما سبق وبيان ذلك كالآتي:

1-جميع الصفات السلبية التي وردت في نصوص الكتاب والسنة ليست من قبيل العدم المحض، بل كل صفة سلبية لله، مستلزمة لإثبات كمال ضدها؛ فهي ليست بعدم محض، بل تستلزم صفة ثبوتية هي كمال ضدها، فنفي الظلم عن الله مستلزم لإثبات كمال العدل، ونفي التعب والنصب عن الله مستلزم لإثبات كمال القدرة والقوة، ونفي الولد والصاحبة والشريك إثبات لكمال الربوبية و الألوهية. وهكذا سائر الصفات السلبية الواردة في نصوص الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام: «ولهذا إنما يصف الله نفسه بصفات التنزيه لا السلبية العدمية لتضمنها أمورا وجودية تكون كمال يمتدح سبحانها بها» [3].

وقال أيضًا: «فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا

---

(1) التدمرية (59).

(2) انظر «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (107).

(3) «جواب أهل العلم والإيمان» (140).

لإثبات المدح»(1).

2-لا يتضمن النفي الوارد في نصوص الوحيين فيما يتعلق بصفات الله أي نوع من أنواع النقص، وذلك لأنه:

أ-جاء النفي على وجه الإجمال، وإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب (2) ومن ذلك قول الله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: 11]، وقوله: (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [الإخلاص: 4]، وقوله تعالى: (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الصافات: 159]، وقوله: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا) [مريم: 65]، ونحو ذلك من النصوص.

ب-ما ورد من النفي الجزئي في النصوص الشرعية كمثل قوله تعالى: (الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي المُلْكِ) [الفرقان: 2]، وقوله: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص: 3]، وقوله: (وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ) [ق: 38]، وقوله تعالى: (لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ) [البقرة: 255]. إلى غير ذلك من الآيات التي تضمنت الصفات السلبية، ومن تأملها وجدها دالة على كمال الله -تعالى- من وجهين:

الأول: أنها مستلزمة لإثبات كمال ضدها من الصفات الثبوتية كما سبق، وعليه تكون صفات كمال؛ لأن المراد بها بيان انتفائها لثبوت كمال ضدها لا مجرد نفيها عن الله.

الثاني: أن عامة هذه النصوص لم يرد النفي فيها ابتداءً، بل هو رد على شبهة أو دعوى باطلة في حق الله تعالى، كنسبة الولد أو الشريك أو زعم اليهود أن الله لما خلق الخلق استراح بعد ذلك في اليوم السابع فأنزل الله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ) [ق: 38](3).

رابعًا: بناءً على ما تقرر يجب أن يعلم أن مسلك النفاة والمتكلمين في وصف الله بالنفي والصفات السلبية قد جمع كل قبيح وباطل، فهم:

---

(1) التدمرية (58).

(2) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (107).

(3) انظر: «جامع البيان» للطبري (13/ 26/ 179)، ثم انظر: «القواعد المثلى» للعثيمين (23- 24). ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في التوحيد» لخالد محمد نور (2/ 430- 432).

-وصفوا الله بالنفي المحض والعدم المحض الذي لا مدح فيه ولا كمال[1] ضلوا هذا النفي العدمي بالغ الإساءة في حق الله تعالى حيث شبهوه بالمعدومات والممتنعات والمنقوصات.

-أنهم فصلوا في النفي، وعددوا من الصفات السلبية، بما في استعماله من سوء الأدب وسقط العبارة ورداءة القول.

-أنهم جعلوا من جملة صفاته السلبية نفي صفات كماله وجلاله، كعلوه على خلقه واستواءه على عرشه، وعلمه وحكمته وقدرته وسائر صفاته على تفاوت دركاتهم.

وأختم ذلك بمثالين فيما ذكروه من النفي في حق الله -تعالى- ليتبين ما ذكر عنهم فيما جمعه قولهم من المتاعب والمصائب.

المثال الأول: ما ذكره الأشعري في «المقالات» عن المعتزلة أنهم يصفون الله بقولهم:

«ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثه، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون، ولا رائحة، ولا طعم، ولا مجسة، ولا بذي حرارة، ولا بذي برودة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض، وأجزاء، وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين، ولا شمال، وأمام، وخلف وفوق، وتحت، ولا يحيط به المكان، ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسة، ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة، ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا والد، ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار» [2] إلى آخر ما ذكره -رحمه الله تعالى-.

المثال الثاني: ما ذكره الأشاعرة ومتكلمة الصفاتية من الصفات السلبية

---

(1) انظر: «شرح الجوهرة» للباجوري (132)، حيث وصف الصفات السلبية بأنها مجرد أمور عدمية.

(2) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (1/ 235).

[1] **بقولهم عن الله تعالى -تعالى- الله عن ذلك:**

قال الرازي: «ليس بمتحيز ولا مختص بشيء من الجهات، وأنه تعالى غير حال في العالم ولا مباين عنه في شيء من الجهات» [2].

قال شيخ الإسلام: «فمن قال: لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم، فهو بمنزلة من قال: لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ولا قديم ولا محدث، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له» [3].

و مثله صنيع شارح الجوهرة عند قول الناظم:

ويستحيل ضد ذي الصفات	في حقه كالكون في الجهات

فقد عدد من الصفات التي تنفي عن الله: العدم والحدوث وطروء العدم أي الفناء والمماثلة للمخلوقات فهو ليس بجرم وليس بعرض قائم بجرم، وليس في جهة، بأن يكون له فوق أو تحت أو يمين أو شمال، ولا يتصف بالأغراض في الأفعال والأحكام، وليس بقائم بغيره، ولا مركبًا، ولا عاجزًا، ولا مكرهًا، ويستحيل في حقه الجهل والموت والبكم النفس، والعمى والصمم، أو أن يكون عاجزًا، أو مكرهًا، أو جاهلاً، أو ميتًا، أو أبكما، أو عمى، أو أصم ولا متحيزًا، ولا متجزئًا، ولا متركبًا، ولا محتاجًا لأحد لا مكان ولا زمان.[4] و بهذا يعلم سلامة طريقة أهل السنة و الجماعة و تميزها عن غيرها من المسالك المحدثة في الدين و التي لا تليق بتنزيهه رب العالمين و الحمد لله أولا و آخرا ظاهرا و باطنا .

---

(1) الصفات السلبية هنا على الاصطلاح الذي ذكرته في مطلع هذا المطلب، وليس على اصطلاح الأشاعرة كما ذكرته عنهم في الكلام على مذهبهم (ص 1097) من المطلب السادس.

(2) «أساس التقديس» للرازي (24)، وانظر نحوه للجويني في «لمع الأدلة» (107).

(3) «التدمرية» (61).

[4] انظر شرح الجوهرة للباجوري ص 132

المطلب الرابع: أقسام الصفات الإلهية:

والمقصود بالصفات الإلهية هنا؛ الصفات الثبوتية، وهي أقسام كثيرة، وذلك تبعًا لتعدد اعتبارات التقسيم، وأوجه القسمة العقلية.

أولاً: باعتبار تعلقها بالذات:

وتنقسم الصفات باعتبار تعلقها بالذات إلى ثلاثة أقسام:

أ-الصفات الذاتية المحضة: وهي ما لا تتم الذات إلا به، وهي الصفات التي لا تزيد عن الذات الإلهية، بمعني من المعاني.

قال شيخ الإسلام: «إن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام، وهي أبعاض لنا، كالوجه واليد ومنها ما هي معان وأعراض، وهي قائمة بنا، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة»[1]

فذكر -رحمة الله- الفرق بين كل ما كان من الصفات أعيان وما كان معان، فالأولى هي الذاتية المحضة، والثانية هي الذاتية الزائدة وهي الصفات المعنوية.

ب-الصفات المعنوية: وهي ما يقوم بالذات من معني، كالعلم والحكمة والقدرة والعزة ونحو ذلك.

ج-الصفات الفعلية: وهي ما يقوم بالذات من فعل، كالكلام والنزول والاستواء ونحو ذلك.

قال ابن القيم -رحمه الله-: «ما يجري صفة أو خبرًا على الرب تعالى أقسام:

أحدهما: ما يرجع إلى نفس الذات...، الثاني: ما يرجع إلى صفات معنويَّة...، الثالث: ما يرجع إلى أفعاله...»[2].

وهذه القسمة الثلاثية لها عدة فوائد:

-القسم الأول من هذه الصفات يحرر محل النزاع الكامل والتام مع متكلمة الصفاتية الذين يثبتون طرفًا من القسمين الآخرين، ولا يثبتون من هذا القسم أي صفة أبدًا.

---

(1) «التدمرية» (77).

(2) بدائع الفوائد (1/ 159) باختصار.

-التفريق بين الصفات الذاتية عند أهل السنة والجماعة والمتكلمين.
-التنصيص على أن صفات الله ليست معان أو أعراض فقط كما يعبر عنها المتكلمون.
-الأصل في الصفات الذاتية المحضة أنه لا يشتق منها أسماء لله -تعالى- مطلقًا.
-الأصل في الصفات المعنوية أنه يشتق منها أسماء لله -تعالى- مطلقًا.
ثانيًا: باعتبار تعلقها بالمشيئة والإرادة:
وتنقسم الصفات بهذا الاعتبار إلى قسمين:
أ-ذاتيَّة: وهي التي لا تتعلق بالمشيئة والإرادة [1]، كالعلم والعلو والحياة

---

(1) تنبيه: عامة ما ذكر في تعريف الصفات الذاتية، أنها: «التي لم يزل ولا يزال الله متصفا بها».
انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (1/ 276)، ومثله في «القواعد المثلي» للعثيمين (25)، و «الصفات» للسقاف (28)، و «دعوة التوحيد» للهراسي (19)، «الكواشف الجلية» للسلمان (429)، وغير ذلك من المصنفات الجامعة النافعة، إلا أنني رأيت ترك هذا التعريف واستبداله بما أثبته لعدة أسباب:
1- موافقة التعريف المثبت لوجه القسمة وهو التعلق بالمشيئة والإرادة بخلاف التعريف المشهور.
2- إن لفظ هذا التعريف مفهومة بالمقاسمة إن الصفات الفعلية ليست كذلك كما ذكر البيهقي في تعريف الصفات الفعلية أنها «ما استحقه (الله) فيما لا يزال دون الأزل» الأسماء والصفات (1/ 276)، فهو مراد عند متكلمة الصفاتية، راجع إلى مذهبهم في نفي قيام الأفعال بالله تعالى ومنع تسلسل الحوادث في الأزل، انظر: «منهاج السنة» (1/ 99/ 122، 2/ 307) «درء التعارض» (2/ 3- 147)، و (4/ 292)، و (9/ 180)، ومجموع الفتاوى (12/ 45)، و «شرح الطحاوية» (125).
3- إن لفظ التعريف (المشهور) غير مانع، إذ جميع الصفات الإلهية يقال عنها: «لم يزل ولا يزال متصفا بها»!
قال الطحاوي رحمه الله: «ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفته أزليا، كذلك لا يزال عليها أبديا» (الطحاوية مع شرحها (124)).
قال ابن أبي العز شارحا ذلك: «لم يزل الله سبحانه متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها، لأن صفاته -سبحانه- صفات الكمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضي ونحو ذلك مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله...، لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا تري أن من تلكم اليوم، وكان متكلما بالأمس لا يقال: حدث لا الكلام، فالساكت بغير آفة يسمي متكلما بالقوة، بمعني أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمي متكلما بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته الكتابة» شرح الطحاوية (124- 125) بتصرف.

والصورة واليدين، وغير ذلك، فهي تشمل الذاتية بنوعيها، المحضة والزائدة المعنوية.

ب-فعليَّة: وهي التي تتعلق بالمشيئة والإرادة، فمتى ما شاء الله فعلها ومتى لم يشأ لم يفعلها فهي لا تحصل إلا عند وجود سببها الموجب لها، كالمحبة والغضب والنزول والكلام والخلق ذلك، وهذا الاعتبار في التقسيم ذكره البيهقي في «الأسماء»[1] ومنسوب إلى أبي حنيفة -رحمه الله-[2]، وأشار إليه إمام الأئمة ابن خزيمة[3] رحمه الله تعالى، والأشعري في رسالته لأهل الثغر[4].

والصفات الفعلية قديمة النوع حادثة الآحاد[5] إذ كل صفة فعليَّة تشتمل على أمرين:

-الجنس.

- الأفراد.

فمن حيث جنس الصفة وأصلها لم يزل الرب متصفا بها أزلاً، وإلا لزم القول باتصاف الرب بصفة لم يكن متصفا بها من قبل وحينئذ لا تخلو أن تكن إما صفة نقص نسبت إلى الله، وهذا باطل، أو صفة كمال لم يكن

فهذه أهم الأسباب التي من أجلها رجحت لفظ التعريف المثبت على التعريف المشهور. والله أعلم.

(1) «الأسماء والصفات» (1/ 276).

(2) «الفقه الأكبر» بشرح ملا على القاري (25).

(3) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر.

الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي، صاحب التصانيف، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وعني في حداثته بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان. (السير 365/14).

قال رحمه الله في كتاب «التوحيد»: «وجه الله من صفات الله صفات الذات» (22) وقال في صفة العزة: «فليست عزة خالقنا العزة التي هي صفة من صفات ذاته» (27)، قال في صفة الاستواء: «باب ذكر استواء خالقنا العلي الأعلى الفعال لما يشاء على عرشه» (101)، هذا وقد ورد عن بعض السلف في صفة النزول أنها من أفعال الرب المتعلقة بمشيئته وإرادته كالفضيل بن عياض ويحيي بن معين، انظر: «شرح أصول اعتقاد السنة» اللالكائي (3/ 452، 453).

(4) حيث قال: «وما هو عليه من صفات نسفه وصفات فعله» (177).

(5) انظر: تعليق سماحة المفتي ابن باز على «التنبيهات اللطيفة» للسعدي (144)، و «المدخل» للبريكان (92)، و «القواعد الكلية» للبريكان (91).

متصفًا بها من قبل وهذا باطل، بل الرب متصف بجميع صفاته أزلاً وأبدًا.

وأما من حيث أفراد هذا الصفة فهي تقع حسب الإرادة والمشيئة، وهي حادثة بعد إن لم تكن.

فصفة الكلام من الصفات الفعلية، جنسها وأصلها وهو التكليم، أن إمكان الكلام، أزلي قديم، وأفراد الكلام كالقرآن، والتوراة، وكلام الله لملائكته يوم خلق آدم أو لمحمد ـصلى الله عليه و سلم- **يوم عرج به إلى سدرة المنتهى، ونحو ذلك من أفراد كلامه الذي لا يحصيه إلا الله، هو حادث بعد إن لم يكن. قال الله -تعالى-: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى)** [طه: 11]، وقال تعالى: **(وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ)** [الأعراف: 143]، **(فَلَمَّا** جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ**)** [النمل: 8]، **إلى غير ذلك من الآيات التي تدل دلالة ظاهرة على أن أحاد الصفة يقع تباعا بوفق إرادة الله ومشيئته**(1) **وهذا يشمل جميع الصفات العلية.**

وفي هذا التقسيم والتفصيل جملة فوائد منها:

- التنصيص على الصفات الفعلية التي لا يثبتها عامة النفاة.

- إثبات كما الرب وأنه كما وصف نفسه في كتابه (فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) البروج:16

- الرد على من ظن أن إثبات الصفات الفعلية الاختيارية جمع بين النقيضين، الأزلية والحدوث، وذلك ببيان أن جهة كل منهما منفكة عن الأخرى، فالأزلية لجنس الصفة، والحدوث لأفرادها، وفرق بين الجنس والأفراد، والنوع والآحاد.

- إن أفعال الرب صادرة عن كماله وكمال أسماءه وصفاته، بخلاف المخلوق الذي كماله ناتج عن أفعاله(2)**.**

- إن جميع الصفات الفعلية ذاتية من وجه وفعلية من وجه.

---

(1) انظر: «درء التعارض » لشيخ الإسلام (2/ 155- 122).

(2) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (1/ 162 - 163)، وانظر: «الصفات الإلهية» للجامي «مبحث: التجدد في الصفات والأفعال» (211- 214).

- إن القسمة في هذا الباب ثنائية فقط، والله أعلم.

ثالثا: باعتبار نوع دليل ثبوتها: وهي تنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين(1):

أ- صفات خبرية: وهي كل صفة جوز العقل اتصاف الرب بها، ولم يوجبه مما ورد به الخبر، كمثل: الاستواء، والوجه، واليد، النزول، والمجيء، وغير ذلك.

ب- صفات عقلية: وهي كل صفة أوجب العقل اتصاف الرب بها، ما ورد به الخبر. كمثل: العلو، والكلام، والعلم، والحكمة، والقدرة، والصورة وغير ذلك.

وفي هذا التقسيم للصفات، على نحو ما ذكرت عدة فوائد مهمة:

- جميع الصفات التي تثبت لله يشترك فيها أن تكون مما ويرد به الخبر.

- جميع الصفات التي ورد بها الخبر داخلة تحت حكمين عقليين وهما: الجواز (الإمكان)، والوجوب.

- جميع الصفات التي ورد بها الخبر لا تدخل في حكم الامتناع العقلي.

- جميع الصفات التي أوجبها العقل للرب جاء بها الخبر.

- جميع الصفات التي يمنع العقل اتصاف الرب بها لم ترد في الخبر عن الله.

- إبطال ما نسبه المتكلمون إلى الرب من الصفات الباطلة، كوصفه بارتفاع أو اجتماع النقيضين والضدين كقولهم: لاحي ولا ميت، أو لا داخل العالم ولا خارجه، وذلك من وجهين: الأول، إنه لم يرد به الخبر، الثاني: إنه ممتنع في العقل.

- إبطال شبهة المتكلمين في نفي الصفات التي ورد بها الخبر، لزعمهم امتناع اتصاف الرب بها.

---

(1) ذكر هذا التقسيم البيهقي في «الأسماء والصفات» (1/ 276)، وأشار إليه الإمام ابن جرير الطبري كما حقق ذلك الشيخ خالد محمد نور في «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في التوحيد» (2/ 424- 425)، وانظر: «الماتريدية» للشمس السلفي (2/ 422)، و «الصفات الإلهية» للجامي (207)، و «صفات الله» للسقاف (29).

- الأصل في الصفات الذاتية المحضة أنها خبرية.

- الأصل في الصفات المعنوية أنها عقلية.

- معارضة تقسيم الأشاعرة للصفات المعنوية إلى عقلية وسمعية[1].

رابعًا: أقسام الصفات من حيث الاعتبارات الثلاثة السابقة:

وهي تنقسم بهذا الاعتبار إلى خمسة أقسام[2] هي:

أ- الصفات الذاتية الخبرية كاليد والوجه والساق والأصابع والكف ونحو ذلك.

ب- الصفات الذاتية العقلية كصفة الصورة، والعلو.

ج- الصفات المعنوية العقلية كالعلم والحياة والعزة والحكمة والقدرة ونحوها[3].

د- الصفات الفعلية الخبرية كالاستواء والنزول والاتيان ونحو ذلك.

هـ-الصفات الفعلية العقلية كالرضا والإحسان والخلق والغضب والرحمة والكلام وغير ذلك.

خامسًا: باعتبار متعلقها:

وتنقسم الصفات الثبوتية بهذا الاعتبار إلى قسمين:

أ- صفات لازمة: وهي التي تقوم بالذات و لا تتعلق بغيرها، ويدخل في هذا القسم: جميع الصفات الذاتية المحضة، وبعض الصفات المعنوية كـ: العظمة، الكبرياء، والعلو، والحياة ونحو ذلك.

وبعض الصفات الفعلية كمثل: النزول والمجيء والاستواء[4] والتي لا

---

(1) انظر: «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في التوحيد» لخالد محمد نور (2/ 503).

(2) انظر: «الماتريدية» للشمس السلفي، وقد جعلها ستة أقسام (2/ 422- 423)، و «منهج أهل السنة والجماعة الأشاعرة في التوحيد» لخالد محمد نور (2/ 426) وقد جعلها أربعة أقسام (2/ 426).

(3) والصفات المعنوية تنفرد بكونها عقلية لأنه لا يوجد منها خبري محض بل جميعها عقلي.

(4) انظر: مجموع الفتاوى (6/ 233)، وانظر: «دروس في العقيدة» لمحمد الدحيم (36).

تتعدى لمفعولها إلا بحرف جر[1].

ب-صفات متعدية: وهي التي تقوم بالذات وتتعلق بغيرها، ويدخل في هذا القسم: بعض الصفات المعنوية: كالسمع والبصر والعلم ونحو ذلك، وبعض الصفات الفعلية والتي تتعدى لمفعولها بلا حرف جر مثل: الرزق، والخلق، والإحسان، والرضي، والحب والبغض ونحو ذلك[2].

وبهذا تجتمع أقسام الصفات الثبوتية الإلهية، وهو خاتمة هذا المطلب الرابع من هذه الدراسة. والله أعلم.

---

(1) «القواعد الكلية» للبريكان (91).

(2) المصدر السابق، وانظر: «الماتريدية» للحربي (293)، و «الصفات» للسقاف (28).

المطلب الخامس: العلاقة بين الذات والصفات:

يعد هذا البحث من المسائل الكلامية التي أحدثها أهل الكلام، وأطالوا فيها من غير طائل. والمقصود، النظر في الصفات: هل هي الذات أو غيرها؟ أو الصفة عين الموصوف أو غيره؟ وهل الصفات زائدة على الذات؟ أم لا؟

وهذه المسألة الكلامية التي خاض فهيا المتكلمون بالباطل نفيا أو إثباتا يرجع خلافهم فيها إلى سببين:

أولاً: اشتباه ما في الأذهان بما في الأعيان، إذ تصور هؤلاء المتكلمون ذاتا مجردة عن الصفات أو صفات مجردة عن الذات، وهذا يكون في الأذهان لا في الأعيان(1).

ثانيًا: إطلاق الألفاظ المجملة التي تحتمل معنى باطل وحق، كإطلاق مثل هذه الألفاظ من الغيرية أو الزيادة. فقولهم عن الصفات أنها «زائدة» أو «غير الذات». وألفاظ مجملة تحتمل معنى حق وباطل كما سيأتي تفصيله؛ ولذا كان منهج أهل السنة والجماعة العدول عن الألفاظ المجملة إلى الألفاظ السالمة[2]، والتمسك فيما يطلق على الله بما ورد في كتابه أو سنة نبيه -صلى الله عليه وسلم- أو أخبر به سلف الأمة من المعاني التي لا تحمل إلا معنى حق. ومن جنس هذه الألفاظ المجملة ما يطلقه المتكلمون نفيا أو إثباتا لفظ: الجهة، والتحيز، والجسم، والتركيب، والافتقار، والتشابه وغير ذلك من الألفاظ المجملة، والتي يراد بها نفي الحق الثابت[3] فهذان هما سبب اختلاف المتكلمين في هذه المسألة.

---

(1) انظر: «درء التعارض» (3/ 21 - 28)، والصفدية (1/ 109).

(2) انظر: «التدمرية (95 - 66)، و «منهاج السنة» (2/ 109، 554، 561)، و «مجموع الفتاوى» (5/ 298 - 4/ 174) «ونقض المنطق» (120).

(3) انظر: «تلبيس الجهمية» (10/ 54)، و «مجموع الفتاوى» (7/ 102، 4/ 147)، و «درء التعارض» (2/ 271 - 10/ 235 - 1/ 284)، و «منهاج السنة» (2/ 554 - 561. 348، 526)، و «تنبيه ذوي الألباب السليمة» لابن سحمان (74)، و «القواعد الكلية» للبريكان (195 - 207).

وأما أصل المسألة، فهو راجع إلى قول النصارى الضالين في رب العالمين حيث قالوا: إن كلمة الله التي بها خلق كل شيء تجسدت بإنسان، ونسبوا لداود -عليه السلام- قوله: «بكلمة الله خلقت السموات والأرض»، وقد جعل هؤلاء النصارى الصفة غير الموصوف، وجعلوها خائفة، بل جعلوها خلت في أحد المخلوقات(1).

وقد اختلفت أقوال الناس في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول:

قول الفلاسفة والجهمية والمعتزلة والزيدية وغيرهم من النفاة للصفات، حيث قالوا: إن الصفات غير الذات والصفة غير الموصوف، إذ إثبات الصفات يقتضي التجسيم أو التركيب أو التعدد، وكله ممتنع في حق الله، ولهذا نفوا الصفات. ووافقتهم الكرامية على القول بمغايرة الصفات للذات، ولكن مع إثبات الصفات(2) وقال الغزالي3: «إن الصفات السبعة التي دللنا عليها ليسن هي الذات بل هي زائدة على الذات»[🗁]،

---

(1) انظر: «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام (2/ 140، 267، 290- 293، 3/ 54- 55)، و «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (37)، و «علاقة صفات الله بذاته» لراجع الكدري (64 - 68).

(2) انظر: «القلائد» لأحمد بن المرتضي المعتزلي (83). و «المواقف» للإيجي (280) و «مصباح العلوم» للرصاص الزيدي (10) و «مختصر أصول الدين» للقاضي عبد الجبار المعتزلي ضمن «رسائل العدل والتوحيد» (212)، و «مقالات الإسلاميين» الأشعري (2/ 177- 185) وذكر عن المعتزلة والنفاة في هذه المسالة أنهم (قد اختلفوا فيما بينهم اختلافا تشتت فيه أهوائهم. واضطربت فيه أقوالهم) (177)، و «درء التعارض» لشيخ الإسلام (10/ 234، 1/ 283 - 284). «منهاج السنة» (2/ 164 - 17)، و «مجموع الفتاوى «(6/ 95، 3/ 336، 17/ 159، 12/ 170)، و «نقض تأسيس الجهمية» (1/ 605)، و «علاقة صفات الله بذاته» لراجح الكردي (79 - 124).

3 هو أبو حامد الغزّالي زين الدين حجّة الإسلام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسيُّ الشافعيُّ، أحد الأعلام. تلميذ لإمام الحرمين، ثمَّ ولاه "نظام الملك" تدريس مدرسته ببغداد، وخرج له الأصحاب، وصنّف التصانيف، مع التصوّن والذكاء المفرط والاستبحار من العلم، وفي الجملة ما رأى الرجل مثل نفسه. توفي في رابع عشر جمادى الآخرة بالطّابران قصبة بلاد طوس، وله خمسٌ وخمسون سنة توفي سنة 505 هـ.

انظر: "العبر" (236/1)، و"السير" (322/19).

الذات»[1]، وهو قول طائفة من الأشعرية أيضا بإثبات الصفات السبع المعاني وكونها زائدة على الذات ومغايرة لها[2].

القول الثاني:

ما حكاه شيخ الإسلام بقوله: «ومنهم من يقول: أنا لا أطلق عليها أنها ليست هي هو، ولا أطلق عليها أنها ليست غيره، ولا أجمع بين المسلمين فأقول لا هي هو ولا هي غيره. وهو طائفة من المثبتة كالأشعري، وأظن أنه قول أبي الحسن التميمي(3) هو هذا أو ما يشبه هذا.

القول الثالث:

قول من يجمع بين السلبيين، فيقولون: ليست الصفة هي الموصوف ولا غيره، فلا يقال: إنها هو ولا غيره، قال الباقلاني: «بل صفات ذاته قديمة أزلية، لم يزل موصوفا بها، ولا يزال كذلك، لا تشبه صفات المخلوقين، ولا يقال إنها هو ولا غيره»[4] ومثله القاضي أبي يعلي،[5] قال في «الجوهرة»:

متكلم ثم صفات الذات　　　ليست بغير أو بغير الذات[6].

وهو قول طائفة من الأشعرية ومتكلمة الصفاتية[7].

القول الرابع:

---

(1) «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (84).

(2) انظر: «المواقف» للإيجي (279)، ونص عليه الآمدي في «غاية المرام» (38)، وانظر: مجموع الفتاوى (3/ 335).

(3) «مجموع الفتاوى» (6/ 96)، وانظر: «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعري (218 - 219)، و «درء التعارض» (5/ 49).

(4) «الإنصاف» للباقلاني (59) وانظر: «التمهيد» له (206-207، 210 - 212).

(5) «المعتمد في أصول الدين»، وانظر «الفتاوى» (6/ 96).

(6) «شرح جوهرة التوحيد» للباجوري (131).

(7) انظر: «العقائد النفسية وشرحها» للتفتازاني (37) و «الإرشاد» للجويني (132- 133)، «و «المقالات» للأشعري (1/ 250)، و «شرح الجوهرة» للباجوري (131- 132)، و «درء التعارض» (2/ 271)، و «علاقة صفات الله بذاته» للكردي (135- 157).

وهو قول أئمة السنة كالإمام أحمد والكناني وغيرهما، وقول ابن كلاب أبي إسحاق الإسفرايني[1] وغيرهما من حذاق المثبتة[2] ويتمثل قولهم في الآتي:

- إن الذات شيء، والصفات شيء بمعنى أن لكل واحد منهما مدلول خاص.

- إنه لا يمكن تصور الذات مجردة عن الصفات إلا في الذهن، وكذا الصفات لا تكون مجردة عن الذات إلا عن الذهن.

- إن الزيادة والمغايرة لفظان مجملان غير منضبطين بمعنى وحده ولذلك فهم لا يثبتون ولا يفتون بل يستفصلون ويقولون:

1- إن أريد بالزيادة والمغايرة أن الصفات متميزة عن الذات مستقلة عنها، وقائمة بنفسها(3) فهذا غير صحيح والصفات ليست بهذا زائدة على الذات ولا غيرها.

2- إن أريد بالزيادة والمغايرة إن الصفات لها معنى خاص ومدلول خاص، تختلف حين الاتصاف به عن حالها حين التجرد منه(4) فالمعنى بهذا صحيح، وإن كان الإطلاق فاسدًا لا يصح.

وعليه:

- فإن أريد بالذات: الذات المجردة عن الصفات، فليست الصفات هي هذه الذات المجردة، بل غيرها وهي زائدة عليها.

---

1 هو إبرهيم بن محمد بن مهران، أبو إسحاق الإسفرايني، الأصولي الشافعي، له تصانيف منها: "جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين" توفي بنيسابور سنة (418هـ).

انظر: "السير" (353/17).

(2) انظر: «مجموع الفتاوى» (17/ 159- 6/ 96)، و «درء التعارض» (2/ 270، 3/ 23، 5/ 49)، و «مقالات الإسلاميين» للأشعري (1/ 250).

(3) ويعبر عن ذلك أيضا بأنه: «ما جاز وجود أحدهما وعدمه» أو «ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود».

انظر: «درء التعارض» (2811، 10/ 232)، ومجموع الفتاوى (17/ 160، 12/ 170، 3/ 336)، ومنهاج السنة (2/ 166، 542). و «الصفدية» (1/ 107). والإرشاد للجويني (132) والإنصاف للبلاقاني (60).

(4) ويعبر عن ذلك أيضا بأنه: ما ليس هو عين الشيء أو ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر، انظر المراجع السابقة.

- وإن أريد بالذات: الذات الموصوفة بالصفات، فالصفات هي هذه الذات الموصوفة، وليست غيرها، ولا زائدة عليها(1).

وهذا القول هو سبيل المؤمنين الذي من فارقه ضل وساء السبيل.

وقد عنيت بذكر هذه المسألة، لفائدتين:

الأولى: تطبيق عملي لبيان منهج السنة والجماعة في إطلاق الألفاظ المجملة.

الثانية: بيان خطورة إطلاق الألفاظ المجملة وما يتضمنه من باطل، وما يحصل به من تفرق واختلاف ومخالفة.

---

(1) انظر هذا التفصيل في: «درء التعارض» لشيخ الإسلام (12/ 170، 10/ 232، 3/ 21، 24، 2/ 230- 231) و «الجواب الصحيح» له (2/ 154)، و «منهاج السنة» (2/ 542)، و «الفتاوى» (3/ 236 -237، 6/ 97)، و «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (125- 127)، و «التواطؤ في الأسماء الصفات» للشتوي (76 - 77)، و «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للمحمود (3/ 10901-1094)، و «الصفات الإلهية» للجامي (341 - 343).

المطلب السادس: مذاهب الناس في الصفات الإلهية.

للناس في هذا الباب، مذاهب شتى، وأقوال كثيرة، وهم فيها على طرفين متقابلين، وبنيهما وسطن وهم أهل السنة والجماعة[1]، وما بين هذا الوسط إفراطا أو تفريطا درجات متفاوتة، يختلف قربها وبعدها من مذهب أهل السنة والجماعة إلى طرفي الغلو والانحراف، وهذان الطرفان هما: التعطيل، والتمثيل.

قال شيخ الإسلام: «وبين نفي الجهمية، وإثبات المشبهة مراتب»[2]، وقال في وصف أهل السنة: «فهم وسط في باب صفات الله -سبحانه وتعالى- بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة»[3].

وسأذكر في هذا المقام إلماحة إلى مجمل أقوال الناس في هذا الباب لأن التفصيل غير مقصود. وهم ثلاثة أنواع: النوع الأول: المعطلة،و الثاني: الممثلة، والثالث: الصفاتية.

فأهل التعطيل هم من نفي الصفات مطلقا، والصفاتية هم من أثبت مطلق الصفات، وأهل التمثيل هم من أثبت الصفات على وجه المماثلة للمخلوقات.

أولا: أهل التعطيل: ويدخل فيهم جملة من المذاهب:

الأول: قول القرامطة الباطنية كأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني[**]صاحب «الأقاليد الملكوتية» وغلاة النفاة من الفلاسفة وملاحدة الباطنية ومن وافقهم من الصوفية.

وهم القائلين بأن الله هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق عن كل وصف، فلا يصفونه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفه النفي شبهوه

---

(1) انظر: «وسطية أهل السنة» لباكريم (3).

(2) مجموع الفتاوى (6/ 51).

(3) «الواسطية» بشرح الهراس (107).

(**) إسحاق بن أحمد السجزي أو السجستاني أبو يعقوب، من علماء الإسماعيلية ودعاتهم، يماني اشتهر في سجستاني، وقتل في تركستا. (331هـ). و انظر: الأعلام (1/ 293).

بالمعدومات، فسلبوا النقيضين عنه -سبحانه وتعالى-[1].

وفساد هذا معلوم في بدائه العقول، إذ هو ممتنع بالضرورة، ويلزمهم فيه شر مما فروا منه، وهو تشبيهه بالممتنعات سبحانه وتعالى[2].

ثانيا: قول الجهمية والفلاسفة المتعين لأرسطو كابن سينا وأتباعه، وهم القائلون بأن الله هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق من كل قيد ثبوتي، أو بشرط نفي الأمور الثبوتية، أو بقيد السلب، أو بقيد الإضافة أو بما تألف من السلف والإضافة[3].

ومثال السلب: ليس بجسم، وليس بمتحيز، ولا حي، ولا عليم.

ومثال الإضافة: مبدأ الكائنات، وعلة الموجودات، ومرجح الممكنات.

ومثال ما تألف مهما: عاقل ومعقول وعقل، وعاشق، ومعشوق وعشق ولذيذ وملتذ ولذة[4].

وهؤلاء بزعمهم هربوا من تشبيهه بالممتنعات كإخوانهم السابقين، وهربوا من تشبيهه بالموجودات بنفيهم الصفات الثبوتية.

ولكنهم شبهوه بالمعدومات، -سبحانه وتعالى- عما يصفه الظالمون علوًا كبيرًا، وهم في الحقيقة جعلوا الإله فكرة خيالية لا حقيقة لها عند التحصيل[5].

ثالثا: قول المعتزلة، قال شيخ الإسلام: «وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة، ومن اتبعهم فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، كالأعلام المحضة المترادفات، فيثبتون الاسم دون ما تضمنته

---

(1) أنظر لشيخ الإسلام: «درء التعارض » (6/ 96)، و «منهاج السنة » (8/ 27) و " الصفدية" (1/ 301، 307، 2/ 3)، و «التدمرية» (16)، و «الرد على المنطقيين» (309 - 325).

(2) «التدمرية» (16)، و «الصدفية» (2/ 5- 18).

(3) «الدرء» (1/ 285، 6/ 96، (5/ 178)، «الصفدية» (1/ 297، 300)، «منهاج السنة» (2/ 582)، (8/ 31- 32)، «التدمرية» (14 - 17)، «مجموع الفتاوى» (6/ 516 - 517) (8/ 227، 14/ 348)، «القواعد الكلية» للبريكان (30).

(4) «الدرء» (1/ 284).

(5) «الصفدية» (1/ 299- 308)، «منهاج السنة» _8/ 38)، «التدمرية» (15 - 17)، «مجموع الفتاوى» (6/ 517).

من الصفات، فمنهم: من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام والمحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات»[1].

«فهم ينفون الصفات مطلقًا ويثبتون أحكامًا، نهي ترجع عند أكثرهم إلى أنه عليم قدير، و أما كونه مريدًا متكلمًا فعندهم إنها صفات حادثة، أو إضافية أو عدمية»[2].

فمذهبهم ومذهب الجهمية في المعنى سواء، قال شيخ الإسلام: «ثم إن المعتزلة أتباع عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد دخولا في مذهب جهم، فأثبتوا أسماء الله تعالى، ولم يثبتوا صفاته»[3].

وقد دخل في مذهب المعتزلة الشيعية الأمامية المتأخرين، والزيدية قال القاسمي[*]: «شيعة العراق على الإطلاق معتزلة، وكذلك شيعة الأقطار الهندية والشامية والبلاد الفارسية، ومثلهم الزيدية في اليمن فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول. وبهذا يعمل أن الجهمية المعتزلة ليسوا في قلة»[4].

ثانيا: أهل التمثيل:

ويدخل فيهم جملة من المذاهب:

الأول: قول ملاحدة المتصوفة كالصدر القونوي[*]، وابن عربي الطائي،

---

(1) «التدمرية» (18) وانظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (1/ 237).

(2) مجموع الفتاوى (6/ 359).

(3) مجموع الفتاوى (12/ 311)، وانظر (10/ 67)، و (8/ 227). (4) مجموع الفتاوى (6/ 55).

(*) القاسمي: محمد جمال الدين (أو جمال الدين محمد) بن سعيد بن قاسم الحلاق، إمام الشام في عصره، سلفي العقيدة، له تصانيف كثيرة، ودعوة للسنة، توفي سنة (1332هـ) انظر: «الإعلام» (2/ 135)، ومقدمة كتابه «قواعد التحديث» لشكيب أرسلان ومحمد رشيد رضا.

(4) تاريخ الجهمية والمعتزلة (56).

والعفيف التلمساني(**) وابن سبعين(***)...

وابن الفارض(1) وأمثالهم(2) القائلين بأنه الله هو الوجود المطلق بلا شرط، المجرد من كل قيد سلبي أو ثبوتي، أو المطلق الكلي الذي لا يتقيد بوجوب ولا إمكان، وهو ما يسميه أهل المنطق بالكلي الطبيعي، الذي يوجد في كل موجود في الخارج، ويسميه هؤلاء بالإحاطة، لذا فهم أهل الإحاطة كما يعبرون، ومرادهم: الوجود المطلق المجرد عن الإثبات والنفي، فهو محيط بجزئي الوجود: الواجب والممكن - لا يختص بأحدهما دون الآخر. وأمر ابن سبعين أن ينقش على قبره: (صاحب نقش فص خاتم الإحاطة)(3).

وهذا الوجود المطلق بلا شرط: وجود خارجي، عيني. فالله عندهم هو عين الموجودات كلها، فليس ثم خالق ومخلوق، فالوجود واحد بالعين، ومن هنا قالوا بالاتحاد والحلول(4)، وعليه فصفات مخلوقاته هي صفاته!!

قال صاحب الفصوص: «فالعلي لنفسه هو الذي كون له الكمال الذي يستوعب به جميع النعوت الوجودية والنسب العدمية، سواء كانت محمودة عرفًا أو عقلاً أو شرعًا، أو مذمومة عرفًا وعقلاً وشرعًا، وليس

(**) محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف القونوي الرومي المشهور بصدر الدين من كبار ملاحدة الصوفية، ومن أصحاب ابن عربي، توفي سنة (673هـ) انظر: مجموع الفتاوى (2/ 92 - 93)، و «طبقات الشافعية» للسبكي (5/ 19)، و «الأعلام» (6/ 30).

(***) عفيف الدين سليمان بن عبد الله بن على الكوفي التلمساني ولد سنة (610هـ). وتوفي سنة (690) شاعر صوفي زنديق اتهم بالميل للنصيرية. انظر: «شذرات الذهب» (5/ 412)، والبداية والنهاية (13/ 326)، و «الأعلام» (130).

(1) هو أبو حفص عمر بن علي الحموي الأصل المصري المولد، لقب بشرف الدين، وهو من الغلاة الموغلين في وحدة الوجود، ونص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن ابن الفارض من أهل الإلحاد القائلين بالحلول الاتحاد ووحدة الوجود. انظر: شذرات الذهب(5/ 329).

(2) «درء التعارض» (1/ 290، 6/ 97)، «الرد على المنطقيين» (309)، «شرح الأصفهانية» (84) «جامع الرسائل» (1/ 167) الصفدية (1/ 115).

(3) «الصفدية» (1/ 285 - 296، 300، 307)، و «الدرء» (1/ 290)، «الفرقان بين أولياء الرحمن» (89).

(4) انظر: «منهاج السنة» (8/ 27)، «شرح حديث النزول» (89)، «الفرقان بين أولياء الرحمن» (89)، الصفدية (1/ 298، 307، 115).

ذلك إلا لمسمى الله خاصة»[1] وقال عارفهم:

وكـل كـلام فـي الوجـود كلامـه   سـواء علينـا نثـره ونظامـه[2].

وإن كـان هـذا المـذهب يعتبـر امتـدادًا لمـذهب الغـلاة مـن النفـاة القـائلين بالوجود المطلق بشرط الإطلاق، إلا أنه عكسه، فهو نقيض مقالـة هؤلاء الذين جعلوه وجودًا ذهنيًا عقليًا، وهؤلاء جعلوه وجودًا خارجيًا[3].

فقالوا: هو الوجود المطلق لا بشرط، فجعلوه الوجود، عكس غلاة المعطلة الذين جعلوه مطلق الوجود فكان بنيهما عموم وخصوص:

- فالوجود المطلق هو الشامل لكل معاني الوجود وحقائقه.

- ومطلق الوجود هو المعنى الكلي المشترك بين جميع الموجودات.

والضلال في ذلك راجع إلى:

- اشتباه ما في الأذهان بما في الأعيان»[4].

- «اشتباه قسمة الكل إلى أجزائه، والكلي إلى جزئياته»[5].

الثاني: قول السبأية[6] من غلاة الرافضة، الذين شبهوا عليا -رضي الله عنه- بالله، وجعلوه إلها وقالوا أنت الله، حتى حرقهم على ذلك، فهؤلاء شبهوا المخلوق بالخالق، وهو من جنس كلام النصارى الذين زعموا إلهية عيسى -عليه السلام-، وأصحاب هذا المذهب شذاذ في الأمة لوضوح كفرانهم[7].

الثالث: الذين شبهوا الخالق بالمخلوق، وجعلوا ما ورد من صفات الله جل

---

(1) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (90).

(2) «مختصر الصواعق» للموصلي (408).

(3) «الصفدية» (1/ 115).

(4) «درء التعارض» (5/ 127)، (6/ 97 - 98)، الصفدية (1/ 114).

(5) «منهاج السنة» (2/ 204)، «الدرء» (6/ 97 - 98)، والصفدية (1/ 114).

(6) السبأية: أصحاب عبد الله بن سبأ الذي ادعى لعلي بن أبي طالب الإلهية وإن الله جل فيه، وقد حرقهم على -رضي الله عنه- وقتلهم لما أظهروا هذه المقالة. انظر: «الملل والنحل»للشهرستاني (1/ 204)، و «الفرق بين الفِرق» (194).

(7) «الفرق بين الفرق» للبغدادي (170)، وعد من أرباب هذه المقولات جمع من هؤلاء الممثلة.

وعلا مماثلاً ومشابهًا لصفات المخلوقين.

واشتهر عن متقدمي الرافضة كهشام بن الحكم[1] الذي شبه معبوده بالإنسان، وزعم أنه سبعة أشبار بشبر نفسه وأنه جسم طويل عريض وروى عنه أنه كسبيكة الفضة»[2].

ومنهم هشام بن سالم الجواليقي[3]: الذي «زعم أن معبوده على صورة الإنسان، وأن نصفه الأعلى مجوف، ونصفه الأسفل مصمت»[4].

ومنهم: داود الجواربي[5] الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية، وقال: «اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك»[6] -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا-.

وممن قال بالتشبيه من غير الرافضة: مقاتل بن سليمان المفسر الذي قال فيه الأمام أبو حنيفة: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان؛ جهم معطل، ومقاتل مشبه»[7].

وقال ابن حبان: «كان يأخذ من اليهود والنصارى من علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان يشبه الرب بالمخلوقات وكان يكذب في الحديث»[8].

---

(1) هشام بن الحكم الشيباني أبو محمد من كبار الرافضة، ومشاهيرهم، ومتكلميهم وكان مجسما، مشبها، قيل: هلك في خلافة المأمون، انظر: «لسان العرب» انظر: «لسان الميزان» (6/ 234)، «الفهرست» لابن النديم (223)، و «الفرق بين الفرق».

(2) «الفرق بين الفرق» للبغدادي (171)، «الملل والنحل» للشهرستاني (1/ 84)، و «اعتقاد فرق المسلمون والمشركين» للرازي (63)، «مقالات الإسلاميين «للأشعري (1/ 106).

(3) هشام بن سالم الجواليقي الرافضي المجسم، من غلاة المشبه وإليه وإلى هشام بن الحكم تنسب فرق الهشامية. انظر: «الفهرست» لابن النديم (226) و «الخطط المقريزية» (/3682)، و «الفرق بين الفرق» (44).

(4) «الفرق بين الفرق» للبغدادي (172) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (1/ 109).

(5) داود الجواريبي رأس في الرفض والتجسيم. قال يزيد بن هارون: الجواريبي وبشر المريسي كافران: انظر: «ميزان الاعتدال» (2/ 23)، و «الملل والنحل» للشهرستاني (1/ 105).

(6) «الفرق بين الفرق» للبغدادي (172).

(7) «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر (10/ 281).

(8) «ميزان الاعتدال» للذهبي (4/ 175).

وكذلك الكرامية ممن وقعت في التشبيه[1]، بعض غلاة المثبتة من المنتسبين للأئمة وأهل السنة[2].

وهذا المذهب ظاهر البطلان قال تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)، وقال: (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ).

ومما يجدر التنبيه إليه أن بعض من ألف في الملل والنحل كالشهرستاني[3] والرازي وغيرهما ينسبون لأهل السنة القول بالتشبيه ويلمزونهم بالحشوية، وإثبات الجسم لله ونحوه، كذبا وزورا[4]، وذلك راجع إلى أصلهم الفاسد في نفي الصفات حذر التشبيه، فأصبح كل مثبت للصفات مشبه عند هؤلاء القوم، وهذا قول باطل من أصل باطل، فوجب التنبيه له، وعدم ذكره مع الغفلة عن التنبيه على فساد مرادهم، كما قد يحصل من بعض المصنفين في هذا الباب[5].

فهذه أقوال أهل التمثيل على وجه الإجمال، وبه يتبني تناقض مقالة أهل التعطيل والتمثيل، وأن الحق مع أهل سواء السبيل، وقبل الكلام على الصفاتية، مثبتة الصفات الإلهية من غير تمثيل، أنبه على أن بين التعطيل والتمثيل تلازم، فكل معطل ممثل، وكل ممثل معطل من وجهين:

كل معطل ممثل بمعنى:

- أن المعطل لم ينفي الصفة عن الله -تعالى- إلا لما وَقَعَ في نفسه من التمثيل أولاً، فظن إن إثبات الصفات يلزم منه التمثيل بالمخلوقات، فنفي الصفات وعطلها، فهو معطل ظاهرا ممثل باطنًا، معطل في اللاحق، ممثل

---

(1) «الفرق بين الفرق» للبغدادي (172)، و «والملل والنحل» للشهراستاني (1/ 124) و «مجموع الفتاوى» (3/ 103).

(2) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (1/ 120)، مجموع الفتاوى (4/ 177، 3/ 185).

(3) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح ابن أبي القاسم الشهرستاني المتكلم على مذهب الأشعري، كان إمامًا مبرزًا فقيهًا متكلمًا، وصنف نهاية الإقدام في علم الكلام وغيره كثير، وكان كثير المحفوظ حسن المحاورة يعظ الناس، وكانت ولادته بشهرستان سنة تسع وسبعين وأربع مائة، ذكره السمعاني في الذيل، وتوفي سنة ثمان وأربعين وخمس مائة.
(الوافي بالوفيات 409/1، طبقات الشافعية57/1، التحبير في المعجم الكبير115/1، وفيات الأعيان 273/4).

(4) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (121/1)، «اعتقاد فرق المسلمين والمشركين» للرازي (63)، ثم انظر: «مجموع الفتاوى» (5/ 110- 112).

(5) انظر: «أسماء الله وصفاته» لعمر سلميان الأشقر (ص 155).

في السابق.

- والمعطل ممثل أيضًا لله بالمعدودات، أو الممتنعات، أو الجمادات[1] قال الإمام البخاري: «وقال بعض أهل العلم: أن الجهمية هم المشبهة لأنهم شبهوا ربهم بالصنم والأصم والأبكم الذي لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يخلق»[2].

وكل ممثل معطل بمعنى:

أن الممثل يقع في التعطيل سابقًا ولاحقًا:

- أما السابق: فإن الممثل لم يمثل صفات الله بصفات خلقه إلا لما وَقعَ في قلبه من امتناع وجود صفات على الوجه اللائق بالله دون مماثلة المخلوقات، فاضطر إلى التمثيل، فوقع في نفسه التعطيل أولاً.

- وأما اللاحق: فإنه لم مثل الرب بخلقه فقد عطله عن صفاته الحقيقية اللائقة بجلاله وكماله.

وبهذا يتبين معنى قول أهل كل معطل ممثل وكل ممثل معطل[3].

ثالثًا: الصفاتية:

وهم أهل الإثبات للصفات مغير مماثلتها للمخلوقات، على وجه العموم[4] وإلا فهمهم من هو أقرب إلى مذاهب الجهمية نفاة الصفات الإلهية، ولكن هذا الوصف باعتبار أن الأصل عندهم إثبات الصفات. لا باعتبار المثبت من الصفات فلا ريب أن الصفات التي نفاها بعض فرق الصفاتية بما أثبتوه من الصفات، لكثرتها.

والصفاتية ينقسمون إلى قسمين:

---

(1) «التدمرية» (16).

(2) خلق أفعال العباد (21)

(3) انظر: «التدمرية» (79- 81)، مجموع الفتاوى (5/ 27، 10/ 54) و قد ذكر وجها واحدا و زد عليه وجها آخر أحسبه صحيحا

(4) مجموع الفتاوى (6/ 51).

القسم الأول: الصفاتية المتكلمون:

ويدخل في هؤلاء الصفاتية المتكملين: الأشاعرة، والكلامية، والماتريدية، والكرامية والسالمية[1] [2].

والمتقدمون من متكلمة الصفاتية كابن كلاب، والمحاسبي[3]، و عبد العزيز المكي، وأبي الحسن الأشعري[4]، وأبي الحسن الطبري[5] وغيرهم، كان الإثبات فيهم أكثر وأظهر، فكانوا يثبتون الصفات العقلية إثباتا مفصلاً، والصفات الخبرية إثباتًا مجملاً، وكانوا على إثبات علو الله على خلقه استواءه على عرشه، وإثبات الرؤية.

وأظهر فرق الصفاتية وأشهرها هم الأشاعرة، وقد مر هذا المذهب عبر مراحل متفاوتة، كان آخرها أقرب ما يكون إلى مذهب أهل الاعتزال والتجهم، وعلى يد أمثال الجويني، والرازي وإلا يجي وغيرهم[6].

---

(1) مجموع الفتاوى (6/ 51)، والسالمية: فرقة كلامية يكتب الموجود في الورقة الصفراء.

(2) السالمية: فرقة كلامية، ذات نزعة صوفية، تنسب إلى محمد بن سالم المتوفي سنة (297هـ) وتتلمذ على سهل بن عبد الله التستري وكذا تنسب لابنه أحمد المتوفي سنة (350 هـ)، من أعلامها: أبو طالب المكي صاحب «قوت القلوب». انظر: «المعتمد في أصول الدين» لأبي يعلي (390)، «ونشأة الفكر الفلسفي» للنشار (1/ 294)، «دائرة المعارف الإسلامية» (11/ 69).

(3) شيخ الصوفية، أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، صاحب التصانيف الزهدية، وكان أحمد بن حنبل يكره له نظره في الكلام، وتصانيفه فيه، ويصد الناس عنه، وقيل هجره أحمد فاختفى مدة.

انظر: "تاريخ بغداد" (214/18-215)، و"السير" (110/12-112).

(4) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة،كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد، قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب. (الإعلام للزركلي 263/4).

(5) هو علي بن محمد بن مهدي أبو الحسن الطبري الشافعي الأشعري من خواص تلاميذ أبي الحسن الأشعري. توفي في سنة (380هـ) تقريبا. انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (3/ 466)، و «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (195)، ولمعرفة دوره في عقيدة الأشاعرة، انظر: موقف «ابن تيمية من الأشاعرة» للمحمود (2/ 516).

(6) انظر مجموع الفتاوى (13/ 139، 12/ 202 - 206) ثم في الكلام على أحوال ومراحل هذا المذهب: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» لعبد الرحمن المحمود (435- 694)، و «مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوي (1/ 487 - 699)، و «الصفات الإلهية بين السلف والخلف» لعبد الرحمن الوكيل.

والصفات عندهم تنقسم إلى أربعة أقسام:

أولاً: الصفات النفسية:

وهي صفة واحدة، وهي صفة الوجود، ويعرفونها: بالحال الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة(1).

ثانيًا: الصفات السلبية:

ويعرفونها: بالصفة التي سلب أمرًا لا يليق بالله -تعالى-، وهي خمس: القِدم، والبقاء، ومخالفة الحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية(2).

ثالثًا: صفات المعاني:

ويعرفونها: بالصفة القائمة بالموصوف الزائدة على ذاته، الموجبة له حكما، وهي سبع: الحياة، والقدرة، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام(3).

رابعًا: الصفات المعنوية:

ويعرفونها: بالحال الواجبة للذات ما دامت المعاني قائمة بالذات. فالصفات السبع السابقة علل لهذه الصفات، وملزومة لها بمعنى: أن صفة المعاني: القدرة، والصفة المعنوية: كونه قادرًا..، وهكذا سائر السبع، فصفات المعاني وجودية، والمعنوية ثبوتية(4).

القسم الثاني: الصفاتية السلفيون(5):

وهم أهل السنة والجماعة، فسبيلهم سبيل السلف الصالح، سبيل النجاة،

---

(1) انظر: «شرح الجوهرة» للباجوري (85- 87) والحاشية عليه للكيلاني والتتان (85 - 86). «والإرشاد» للجويني (51)و «المحصل» للرازي (343 - 354)، وأصول الدين البغدادي (88)، و «المسائل الخمسون» للرازي (29 - 32) وتحفة المريد للباجوري (54).

(2) انظر شرح الجوهرة للباجوري (85)، و «الإرشاد» للجويني (52- 58)، «والمواقف» للإيجي (270 - 278)، «والمحصل» للرازي (3570)، و «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» للشنقيطي (17).

(3) انظر: حاشية البيجوري (105)، «الاقتصاد» للغزالي (53- 101)، «المسائل الخمسون» للرازي (45- 53)، و «المحصل» للرازي (372 - 408)، و «المواقف» للإيجي (279 - 299). و «الإرشاد» للجويني (77)، و «أصول الدين» للبغدادي (90 - 106)، و «منها السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله» لخالد عبد اللطيف (503).

(4) انظر: «شرح الجوهرة» للباجوري (105 - 124)، و «شرح أم البراهين» للسنوسي (20)، و «منهج ودراسات للشنقيطي (19 -20).

(5) «مجموع الفتاوى» (6/ 51).

وهم في مقابل جميع ما سبق من هذه الطرائق الخلفية، الرديَّة من أهل التعطيل والتمثيل ومتكلمة الصفاتية.
ومقالتهم قائمة على أصل واحد وهو إثبات ما أثبته الله لنفسه من غير تكييف ولا تمثيل ونفي ما نفاه الله عن عن نفسه من غير تحريف ولا تعطيل، كما قال الله عن نفسه: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى: 11]، فأثبت لنفسه الصفات من غير مماثلة المخلوقات [1].
قال شيخ الإسلام: "ومذهب السلف بين مذهبين، وهدي بين ضلالتين، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات فقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) رد على أهل التشبيه والتمثيل، وقوله: (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) رد على أهل النفي والتعطيل.
فالمثل أعشى، والمعطل أعمى، الممثل يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا"[2].
قال ابن عبد البر[3]: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز"[4].

قال الخطابي في حكاية مذهب السلف في الصفات: "مذهب السلف -رضي الله عنهم- إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذى حذوه ومثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو

---

(1) انظر: «مجموع الفتاوى» (3/ 3، 4/ 182، 6/ 38، 515/ 26)، و «الجواب الصحيح» (3/ 139)، و «منهاج السنة» (2/ 111)، و «عقيدة السلف الحديث» للصابوني (4)، «والحجة في بيان المحجة» لأبي القاسم التيمي (1/ 175 - 288، 2/ 186)، وهذا المعنى مما استفاضت به كتب السنة. ولله الحمد والمنة.

(2) «مجموع الفتاوى» (5/ 196)، وانظر: «منهاج السنة» (3/ 468، 5/ 172).

(3) هو الإمام حافظ المغرب شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النميري الأندلسي القرطبي المالكي، صاحب التصانيف الفائقة، أدرك الكبار، وطال عمره وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وخضع لعلمه علماء الزمان، وكان في أصول الديانة على مذهب السلف فلم يدخل في علم الكلام، توفي سنة (463هـ)، وله تصانيف عديدة منها: "التمهيد" و"الاستذكار".

انظر: "وفيات الأعيان" (428/5)، و"السير" (153/18)، و"العبر" (316/2)، و"شذرات الذهب" (314/3).

(4) «التمهيد» (7/ 145).

إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف"[1].

وكما قال الإمام مالك[2] -رحمه الله تعالى- لما سئل كيف استوى؟ فأجاب: "الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عند بدعة"[3].

وقال الأوزاعي[4] -رحمه الله تعالى-: "كنا والتابعون متوافرون -نقول: إن الله – تعالى ذكره- فوق عرشه و نؤمن بما وردت به السنة من الصفات"[5]

قال شيخ الإسلام:" فهم -أهل السنة- في باب أسماء الله و صفاته و سط بين أهل التعطيل الذين يلحدون في أسماء الله و آياته و يعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه حتى شبهوه بالعدم و الموات و بين أهل التمثيل الذين يضربون له الأمثال و يشبهونه بالمحلوقات . فيؤمن أهل السنة و الجماعة بما وصف الله به نفسه و ما وصفته به رسوله من غير تحريف و لا تعطيل و من غير تكييف و تمثيل"[6]. و بهذا أختم الكلام على الفصل

---

(1) رسالة للخطيب في الكلام على الصفات (20)، وحكاه عنه ابن قدامة في «ذم التأويل» (25) والذهبي في «التذكرة» (3/ 1142)، وهذه القاعدة التي ذكرها الخطيب من أن الكلام على الصفات فرع عن الذات، قررها علماء أهل السنة، ومن ذلك انظر: «الحجة» للأصبهاني (1/ 175)، و «التدمرية»(43)، و «مجموع الفتاوى» (5/ 330، 6/ 335).

(2) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، إمام دار الهجرة، أحد أئمة المذاهب المتبوعة، وهو من تابعي التابعين. سمع من نافعًا مولى ابن عمر -رضي الله عنهما- روى عنه الأوزاعي والثوري وابن عيينة والليث بن سعد والشافعي، أجمعت الأمة على إمامته وجلالته والإذعان له في الحفظ والتثبت، له كتاب "الموطأ" ولد سنة (93هـ) وتوفي (179هـ).

انظر: "تهذيب الأسماء واللغات" (75/2)، و"شذرات الذهب" (289/1).

(3) رواه اللالكائي في «شرح أصول أهل السنة» (3/ 398) (664) واللفظ له، البيهقي في «الأسماء والصفات» (2/ 304)، أبو نعيم في الحلية(6/ 325) وصححه الذهبي في العلو (103 - 104) والحافظ في الفتح (13/ 417) وهو مروي عن شيخ مالك ربيعة الرأي كما عند اللالكائي (3/ 398) وصححه ابن تيمية «مجموع الفتاوى» (5/ 365).

(4) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي الدمشقي إمام أهل الشام، لم يكن بالشام أعلم منه، من كبار التابعين، روى عن خلق كثير من التابعين، كان أحد الأئمة المجتهدين، والعباد المعدودين، توفي سنة (157هـ).

انظر: "وفيات الأعيان" (106/3)، و"تذكرة الحفاظ" (178/1)، و"العبر" (174/1)، و"شذرات الذهب" (241/1).

[5] الأسماء و الصفات للبيهقي 304/2

[6] الوصية الكبرى ص 15 و انظر الصفدية 313/2 .

الأول من هذه الرسالة و اتبعه بلب الرسالة و محورها و هو تقرير أصل التوطؤ و أن الإدراك العقلي للإطلاق اللفظي مشروط بالاشتراك المعنوي.

الفصل الثاني :

تقريـــر نظرية التواطؤ و القدر المشترك

و يشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: أنوع الاشتراك اللفظي في اللغة

المبحث الثاني: سبب التسمية: المتواطئة والمشككة

المبحث الثالث: استعمالات الألفاظ المتواطئة

المبحث الرابع: دلالات الألفاظ المتواطئة

المبحث الخامس: تعريف القدر المشترك والقدر المميز

المبحث السادس: مدلول الألفاظ المتواطئة

المبحث السابع: مواضع التواطؤ فيما يطلق على الله تعالى

المبحث الثامن: مذاهب الناس في إثبات التواطؤ

المبحث التاسع: مذاهب لناس في إثبات القدر المشترك

المبحث العاشر: أصل الغلط عند المخالفين لأهل السنة

المبحث الحادي عشر: الأدلة على إثبات التواطؤ في الأسماء والصفات

المبحث الثاني عشر: أنواع النصوص الشرعية الدالة على إثبات التواطؤ

المبحث الثالث عشر: تحديد القدر المشترك والقدر المميز في باب الصفات

المبحث الرابع عشر: التواطؤ خاصة العقل

المبحث الأول : أنواع الاشتراك اللفظي في اللغة:

اللفظ الواحد المطلق على ذاتين مختلفتين فأكثر لا يخلو من إحدى حالتين:

الأولى: أن يكون مشتركًا لفظيًا:

وهو: اللفظ الواحد المطلق على ذوات مختلفة دون أن يجمعها معنى مشترك.

كقولك: سهيل للكوكب، والولد الذي سماه أهله سهيلاً. والمشترى للكوكب، وللمبتاع للسلعة.

الثانية: أن يكون مشتركًا معنويًا:

وهو: اللفظ الواحد المطلق على ذوات مختلفة؛ لاشتراكها في معنى جامع. ويسمى هذا القسم الألفاظ المتواطئة، وهو نوعان:

1- المتواطئة العامة، وهي ما ثبت فيه المعنى الجامع المشترك الكلي.

2- المتواطئة الخاصة، وهي ما ثبت فيه أصل المعنى الكلي المشترك مع التفاوت فيه، وهذا ما يسميه بعضهم بالمشككة.

فهي باعتبار الاشتراك متواطئة، وباعتبار التفاضل مشككة.

وقال بعض الناس: إن المشترك المعنوي نوعان:

1- المتواطئ.

2- المشكك.

وهذا النزاع لفظي ما دام المراد به: المتواطئ العام، والمتواطئ الخاص[1].

وظنت طائفة من الناس أن القسمة الثنائية هكذا:

---

(1) الدرء 5/ 235، المنهاج 8/ 33، 35، الفتاوى 20/ 427.

أ- المتواطئ: وهو ما تساوت أفراده في معناه.

ب- المشكك: وهو ما تفاوتت أفراده في معناه.

ظنوا أن هذه القسمة بهذه التسمية تخلصهم من شبهة التشبيه، وليس الأمر كذلك، لأربعة أسباب:

1- أن تخصيص المتواطئ بهذا الحد عرف حادث، بل خطأ؛ لأنه اصطلاح لا دليل عليه.

2- أن عامة المعاني العامة تتفاضل، والتساوي فيها في جميع مواردها: إما قليل، أو معدوم.

3- أن تفاضل المعنى المشترك الكلي لا يمنع أن يكون أصل المعنى مشتركًا بينهما.

4- أن واضع اللغة لم يضع اللفظ العام المشترك بإزاء التفاوت، بل بإزاء القدر المشترك[1].

المبحث الثاني: سبب التسمية بالمتواطئة و المشتركة.

أولاً: سميت الألفاظ المتواطئة بهذا الاسم؛ لأن فيها معنى التوافق بين شيئين فأكثر.

قال ابن فارس: المواطأة: الموافقة على أمر. أهـ[2]

مأخوذ من قولك: واطأ، يواطئ، مواطأة، وهو متواطئ.

قال الليث[3]: المواطأة: الموافقة على شيء واحد[1].

(1) المنهاج 2/ 118، 586، 587، الجواب الصحيح 3/ 150، 151، الرد على المنطقيين 155، 156.

(2) معجم مقاييس اللغة 6/ 120، 121.

(3) شيخ الديار المصرية وعالمها أبو الحارث الليث بن سعد الفقيه. وأصله فارسي إصبهاني. روى عن عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، ونافع، وخلق كثير. توفي يوم الجمعة يوم نصف شعبان عن إحدى وثمانين سنة. وكان إمامًا ثقة

ثانيًا: سميت الألفاظ المشككة بهذا الاسم، لسببين:

1- تشكك السامع لها؛ هل هي من قبيل المشترك المعنوي؛ لوجود المعنى الكلي المشترك بين أفرادها، أو هي من المشترك اللفظي؛ لتفاوت أفرادها وتفاضلهم في معناها؟[2]

2- تشكك السامع لها، هل هي من قبيل المتواطئ العام الذي تتماثل أفراده في معناه، أو من المتواطئ الخاص الذي تتفاضل أفراده في معناه؟ فهي من حيث التشابه من المتواطئ، ومن حيث التفاضل من المشكك، ولهذا كان المتقدمون من نظار الفلاسفة وغيرهم لا يخصون المشككة باسم، بل لفظ "المتواطئ" يعم ذلك كله[3].

المبحث الثالث: استعمالات الألفاظ المتواطئة:

مما سبق يظهر لك أن هذه الألفاظ تستعمل على وجهين:

1- استعمالها مطلقة، غير مقيدة بقيد:

كالوجود: لفظ متواطئ مطلق عن التقييد، مقطوع عن الإضافة، ومجرد عن التخصيص، وهو ما يسمونه: مسمى الاسم المطلق.

ومضمونه: القدر المشترك.

ووجوده: ذهني، يمتنع مجردًا في الخارج.

2- استعمالها مقيدة بقيد إضافة أو تعريف:

كوجود الله تعالى: فالوجود هنا لفظ متواطئ مقيد بالرب ومضاف إليه وخاص به، وهو ما يسمونه: مسمى الاسم المقيد.

ومضمونه: القدر المختص، الذي هو عين الذات أو عين الصفة.

حجة رفيعًا واسع العلم سخيًا جوادًا محتشمًا. قال الشافعي: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به. (العبر في أخبار من غبر 49/1).

(1) لسان العرب 4864/6، 4865.

(2) الفتاوى 20/ 430، الفتوى الحموية 149.

(3) الرد على المنطقيين 156.

ووجوده: خارجي لا ذهني[1].

المبحث الرابع : دلالات الألفاظ المتواطئة:

تختلف دلالة الألفاظ المتواطئة باختلاف استعمالها إطلاقًا وتقييدًا، وباعتبار ما يوجد منها في الذهن أو في الخارج.

أما الدلالة الذهنية؛ فنوعان، وشرطهما أن يكون اللفظ مطلقًا غير مقيد:

1- الدلالة الأولى: القدر المشترك، وهو إثبات وجه:
- **معنوي: يقتضي شيئًا من التشابه.**
- **ذهني محض: لا وجود له في الخارج.**
- **مشترك: لا يختص بواحد دون غيره.**

وهذا الوجه قدر لازم لتصور الأشياء في الذهن، وباعتبار النظر إليه سميت هذه الألفاظ بالمتواطئة.

2- الدلالة الثانية: القدر التفاضلي، وهو إثبات وجه:
- **معنوي: يقتضي شيئًا من التفاوت.**
- **ذهني محض: لا وجود له في الخارج.**
- **نسبي، اعتباري، إضافي.**
- **بين أفراد المتواطئ.**
- **في مستوى الاتصاف بالمعنى المشترك.**

وهذا الوجه قدر لازم لنسبة الأشياء في الذهن، وهو مدلول وسط متردد بين الوجه المشترك والوجه المختص، وباعتبار النظر إلى هذا القدر سميت هذه الألفاظ بالمشككة.

أما الدلالة العينية؛ فنوع واحد، وشرطها أن يكون اللفظ مقيدًا غير مطلق:
وهي القدر المختص: وهو إثبات ذات معينة في الخارج مختصة بما لها من الخصائص، مع مشابهتها لما شاركها في عموم اللفظ المتواطئ.

وقد يسمى هذا القدر، بالقدر المميز؛ لأن أفراد المتواطئ لا تتميز إلا في الخارج، وهذا القدر قسيم للقدر المشترك، وهو قدر لازم لتمييز الأشياء

---

(1) الجواب الصحيح 3/ 149، 150، شرح النزول 79، 80، الفتاوى 3/ 191، 11/ 142، 20/ 427.

في الخارج عما في الذهن[1].

المبحث الخامس: تعريف القدر المشترك، والقدر المميز:

مما سبق تقريره من المباحث الخمسة يتبين لنا تعريف كل منهما:

1- القدر المشترك: هو المعنى الكلي المشترك للفظ المتواطئ المطلق.

فقولنا: المعنى: خرج به المشترك اللفظي، وما في حكمه من المترادف.

والكلي: صفة للمعنى، خرج به المعنى الجزئي المعين.

والمشترك: صفة تأكيد للكلي؛ لأن الكليات لا تكون إلا مشتركة.

للفظ المتواطئ: أي المتفق في المعنى العام.

والمطلق: صفة للفظ المتواطئ؛ لأن الإطلاق سبب العموم والاشتراك.

ويمكن اختصار التعريف، بأن نقول:

هو: معنى اللفظ المتواطئ عند الإطلاق.

2- القدر المميز، أو المختص: هو المعنى الجزئي المختص للفظ المتواطئ المقيد.

فقولنا: الجزئي: ضد الكلي، صفة للمعنى، خرج به الكلي العام.

والمختص: صفة تأكيد للجزئي؛ لأن المختص لا يكون إلا جزئيًا.

والمقيد: صفة للفظ المتواطئ؛ لأن التقييد سبب الخصوص والامتياز.

ويمكن اختصار التعريف، بأن نقول:

هو: معنى اللفظ المتواطئ عند التقييد[2].

---

(1) الرد على المنطقيين 156، 157، الجواب الصحيح 2/ 232، 3/ 150، شرح النزول 106.

[2] انظر: التواطؤ في الأسماء و الصفات للشتوي ص 10

المبحث السادس: مدلول الألفاظ المتواطئة:

1- إثبات مطلق التشابه بين أفراد اللفظ المتواطئ، فمطلق التوافق في الاسم أو الصفة يوجب مطلق المشابهة، وهي:

"مجرد الاشتراك الذهني في المعنى الكلي للفظ المطلق".

فإذا قيل: هذا موجود، وهذا موجود.

فمعناه: أن بينهما شبهًا ما في مطلق الوجود، وهو معنى ذهني مجرد، يعلم به السامع أن بينهما أمرًا مشتركًا، وهو الوجود نقيض العدم.

ولا يدل هذا على شيء من الاشتراك في أمر خارجي، بل لكل منهما وجود خاص.

وهذا هو مدلول القدر المشترك، وناتج استعمال اللفظ مطلقًا.

2- نفي المماثلة بين أفراد اللفظ المتواطئ، لا في الأذهان ولا في الأعيان، فمطلق الموافقة في لفظ الاسم أو الصفة وإن دل على التشابه في المعنى الكلي، فلا يوجب:

- في الذهن تماثلها، ولا اشتراكهما في خصائصها.

- فضلاً عن تماثلهما، أو اشتراكهما في الخارج.

وهذا هو مدلول القدر المميز، وناتج استعمال اللفظ مقيدًا[1].

---

(1) الجواب الصحيح 2/ 232، 233، التدمرية 128، نقض التأسيس 1/ 315، المنهاج 2/ 588.

المبحث السابع: مواضع التواطؤ فيما يطلق على الله -تعالى-:

ما يطلق على الله تعالى: إما أسماء، أو صفات، أو أخبار صحيحة، وهذه الإطلاقات نوعان:

الأول: ما يقع فيه الاشتراك لفظًا ومعنى.

ومثاله في الأسماء: الحكيم، والحليم، والعليم، والقدير.

ومثاله في الصفات: الحكمة، والحلم، والعلم، والقدرة.

ومثاله في الأخبار: الشيء، والموجود، والمريد، والمتكلم.

فهذه الألفاظ جميعًا تطلق في حق الرب، وتطلق في حق العبد.

الثاني: ما يقع فيه الاشتراك معنى لا لفظًا.

ومثاله في الأسماء: الله، الرحمن، مالك الملك، علام الغيوب، رب العالمين.

ومثاله في الصفات: علم الغيب، الاستواء على العرش، القدرة على كل شيء.

ومثاله في الأخبار: واجب الوجود، القائم بنفسه، الغني عما سواه.

فهذه الألفاظ لا تطلق إلا على الله تعالى وحده، دون العبد.

وجميع هذين النوعين يقع فيهما التواطؤ، في الأسماء والصفات والأخبار، وهذا ظاهر في النوع الأول لثبوت الاشتراك في لفظ واحد، وأما النوع الثاني فلا يلزم لثبوت الاشتراك فيه اتحاد اللفظ، بل يكفي اتحاد المادة التي اشتق منها اللفظ فهي مفهومة المعنى معلومة الدلالة[1].

المبحث الثامن: مذاهب الناس في إثبات التواطؤ:

اختلف الناس في إثبات التواطؤ بين أسماء الله وصفاته، وأسماء العباد وصفاتهم على قولين:

---

(1) الدرء 10/ 280، المنهاج 2/ 596، 597 بتصرف.

القول الأول: قول من قال بالاشتراك اللفظي، ومعناه أن هذه الألفاظ لم تتفق إلا في مجرد اللفظ، فليس بينها شيء من الاشتراك في المعنى[1]. وهذا قول شرذمة من المتأخرين لا يعرف عن طائفة كبيرة ولا نظار مشهورين، وإنما قال به أبو عبد الله الفخر الرازي ، والشهرستاني ، في أحد قوليه، والآمدي[2] مع توقفه أحيانًا[3].

ومقتضاه المنع من ثبوت الكلي في الذهن إطلاقا، مع أنهم أحيانًا يجعلون ذلك ثابتًا في الخارج[4].

وهم متناقضون في هذا، فتارة يجعلونه عامًا مقسومًا مشتركًا اشتراكًا لفظيًا ومعنويًا بين الموجودات، وتارة مشتركًا اشتراكًا لفظيًا فقط[5].

ومثله مقالة الترادف التي قال بها المعتزلة، وذهب إليها أبو محمد بن حزم، فهي أعلام محضة مترادفة لا تدل على سوى الذات المجردة، والله عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وسميع وبصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات[6].

ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله:

وهذا يشبه قول من يقول بأنها تقال بالاشتراك اللفظي[7].

القول الثاني: قول من قال بالاشتراك المعنوي (المتواطئ) ومعناه أن بينها اشتراكًا زائدًا على الاشتراك اللفظي.

وهذا قول الجمهور من الفلاسفة والقرامطة وملاحدة المتصوفة، ومتكلمة الصفاتية من الأشعرية والكلابية والسالمية والكرامية والماتريدية

---

(1) الفتاوى 5/ 206، 207، 20/ 442، شرح النزول 81، التدمرية 108، المنهاج 2/ 118.

(2) هو أبو الحسن على بن أبى على محمد الملقب بسيف الدين الآمدي الفقيه الأصولي المتكلم، كان حنفيًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وأشهر مؤلفاته كتاب الإحكام في أصول الأحكام، توفي سنة 631 هـ.(موسوعة الأعلام 1/1).

(3) الدرء 5/ 179، 324، المنهاج 2/ 118، 581، 582.

(4) الدرء 5/ 120.

(5) الدرء 5/ 179، الصفدية 1/ 238.

(6) التدمرية 18، المنهاج 2/ 583، 584.

(7) المنهاج 2/ 584.

والسلف وأتباعهم من أهل الفقه والحديث كما سيأتي مفصلا إن شاء الله تعالى[1].

المبحث التاسع: مذاهب الناس في إثبات القدر المشترك :

اختلف المثبتون للقدر المشترك في نوع وجوده بين الوجود الذهني والوجود العيني على أربعة أقوال:

القول الأول:

قول من قال إن وجود القدر المشترك وجود ذهني محض لا تحقق له في الخارج إلا مطلقًا، فهو الوجود المطلق كما في الذهن، وهذا ما يسمونه بالكلي العقلي الذي لا وجود له في الخارج أصلاً[2]، وإنما قالوا بشرط الإطلاق؛ لئلا يكون مقيدًا بشيء فيكون مركبا من الوجود والماهية، أو الذات والصفات[3].

---

(1) الجواب الصحيح 3/ 150.

(2) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان 89، الصفدية 1/ 307.

(3) الصفدية 1/ 104.

ثم اختلفوا في الإطلاق على مذهبين:

المذهب الأول: من قال بشرط الإطلاق مطلقًا، أو بشرط الإطلاق عن السلب والثبوت، أو بشرط نفي الأمور الثبوتية والسلبية.

وهذا قول القرامطة الباطنية كأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني صاحب الأقاليد الملكوتية، وغلاة النفاة من الفلاسفة وملاحدة الباطنية ومن وافقهم من الصوفية[1].

المذهب الثاني: من قال بشرط الإطلاق من الأمور الثبوتية، أو بشرط نفي الأمور الثبوتية، أو بقيد السلب، أو بقيد الإضافة، أو بما تألف من السلب والإضافة[2].

ومثال السلب: ليس بجسم، وليس بمتحيز، ولا حي، ولا عليم...

ومثال الإضافة: مبدأ الكائنات، وعلة الموجودات، ومرجح الممكنات.

ومثال ما تألف منهما: عاقل ومعقول وعقل، وعاشق ومعشوق وعشق، ولذيذ وملتذ ولذة[3]. وهذا قول المتأخرين من الفلاسفة من ابن سينا وأتباعه[4].

القول الثاني:

قول من قال إن وجود القدر المشترك وجود عيني محض فهو في الخارج كما هو في الذهن لا فرق.

فجعلوه الوجود المطلق بلا شرط، أو لا بشرط، أو لا بشرط الإطلاق، أو الوجود المطلق المجرد من كل قيد سلبي أو ثبوتي، أو المطلق الكلي الذي لا يتقيد بوجوب ولا إمكان، وهو ما يسميه أهل المنطق بالكلي الطبيعي، الذي يوجد في كل موجود في الخارج[5].

---

(1) الدرء 5/ 178، 6/ 96، الصفدية 1/ 301، 307، التدمرية 108، المنهاج 8/ 27، الرد على المنطقيين 309، 325.

(2) الدرء 6/ 96، الصفدية 1/ 297، 300، التدمرية 17، المنهاج 2/ 582، شرح النزول 97.

(3) الدرء 1/ 284.

(4) الدرء 6/ 96، المنهاج 2/ 582، 8/ 28، 31- 39، الفتاوى 6/ 516، 517، الرد على المنطقيين 309، 325.

(5) المنهاج 8/ 27، 40، الصفدية 1/ 298، 307، التدمرية 107، شرح النزول 98، الفرقان 89.

ويسميه هؤلاء بالإحاطة، ويسمون أنفسهم بأهل الإحاطة، والوجود الإحاطي عندهم هو الوجود المطلق المجرد عن الإثبات والنفي، فهو محيط بجزئي الوجود: الواجب والممكن، لا يختص بأحدهما دون الآخر[1].

ولهذا أمر ابن سبعين أن ينقش على قبره: (صاحب نقش فص خاتم الإحاطة).

وهذا الوجود المطلق بلا شرط: وجودٌ خارجيٌ عينيٌ محضٌ صادقٌ على كل الموجودات، وعليه فالله -تعالى عما يقولون- هو عين الموجودات كلها، فليس ثم خالق ومخلوق، ومن هنا قالوا بالاتحاد والحلول.

وهذا قول ملاحدة المتصوفة كالصدر القونوي ، وابن عربي الطائي ، والعفيف التلمساني ، وابن سبعين ، وابن الفارض ، وأمثالهم[2].

القول الثالث:

قول من قال إن وجود القدر المشترك وجود حالٍ نسبيةٍ إضافية لا موجودةٍ بذاتها ولا معدومة، بل هي قائمة بموجود، وهي وسط بين الموجود والمعدوم، وزائدة على الذات المجردة لا على الذات الموصوفة، كالعالمية بين العالم والمعلوم، والقادرية بين القادر والمقدور[3].

وقالوا: إن هذه الحال أمر خارجي غير معدوم ولا موجود؛ لأنه لو كان موجودًا لكان عينًا أو صفة لعين، ولو كان عينًا أو صفة لعين لم يكن فيه اشتراك وعموم، فإن صفة الموصوف الموجودة لا يشركه فيها غيره[4].

وهذا قول أبي هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، رئيس المعتزلة بعد أبيه أبي علي ، وأتباعه من المعتزلة والشيعة[5].

---

(1) الصفدية 1/ 285، 296، 300.

(2) الدرء 1/ 290، 6/ 97، المنطقيين 309، الأصفهانية 84، شرح النزول 98، جامع الرسائل 1/ 167، الفرقان 94.

(3) التمهيد للباقلاني 154، 155، الفرق بين الفرق 195، الملل والنحل 1/ 82، محصل الأفكار 85، الشامل 629، الدرء 10/ 234.

(4) الدرء 2/ 290، 291.

(5) المنهاج 2/ 581، 582، الفرق بين الفرق 195، 196.

وهؤلاء حقيقة قولهم راجعة إلى القول بالاشتراك اللفظي، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله:

ومنهم من يقول: إن أفراده لم تتفق إلا في مجرد اللفظ، وهي مسألة الأحوال التي اضطرب فيها كثير من الناس[1].

وهذا القول خرافة لا يقبلها العقل، ومجرد النظر فيها والاطلاع عليها كاف في معرفة فسادها وبطلانها، ولهذا قيل:

مما يقال ولا حقيقة تحته ... معقولة تدنو من الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عند ... البهشمي وطفرة النظام

ومن هنا تعرف وجه الاتفاق بين مقالة الوجود المطلق ومقالة الأحوال، فالأولون أثبتوا كليًا في الخارج، والآخرون أثبتوا شيئًا لا موجودًا ولا معدومًا[2]، وهذه كلها كليات ذهنية لا وجود لها في الأعيان[3].

القول الرابع:

قول من قال إن وجود القدر المشترك وجود ذهني محض لا يتحقق في الخارج مشتركًا؛ لأن المشترك كلي لا يختص بفرد دون بقية أفراده، وإنما يتحقق في الخارج جزئيًا مقيدًا معينًا.

فصار الوجود عندهم وجودين:

الأول: الوجود الذهني، وهو وجود المعاني الكلية المشتركة في الألفاظ المطلقة.

كالوجود المطلق، والحياة المطلقة، والعلم المطلق، والقدرة المطلقة، وهكذا... فهذه معان ذهنية كلية مشتركة عامة.

فليس في الوجود شيء موجود في الخارج يقال إنه الوجود المطلق أو الحيوان المطلق أو الإنسان المطلق و هكذا.

---

(1) الصفدية 1/ 99.

(2) الصفدية 1/ 100.

(3) الدرء 5/ 35.

الثاني: الوجود العيني، وهو وجود المعاني الجزئية الخاصة في الألفاظ المقيدة.

كوجود زيد، وحياة عمرو، وعلم فلان، وهكذا.

فهذه معان خارجية عينية جزئية خاصة.

فلا يقع فيها عموم ولا اشتراك، بل كل معنى منها خاص في الخارج بما أضيف إليه وقيد به لا يشاركه فيه غيره[1].

وهذا قول جمهور المسلمين القائلين بإثبات الصفات أو بعضها، وقد اختلفوا في تطبيق هذا القول على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب السلف وأتباعهم من أهل العلم والإيمان، فإنهم طردوا هذا الأصل العظيم في فهم جميع الأسماء الحسنى والصفات العلى، ولم يفرقوا بين شيء منها، وجعلوها جميعًا جارية على حقيقة واحدة.

المذهب الثاني: مذهب متكلمة الصفاتية من الأشعرية والسالمية والكلابية والماتريدية، فإنهم قد اضطربوا في إثبات هذا الأصل وتناقضوا فيه تناقضًا واسعًا، وفرقوا فيه بما لا دليل على تفريقه فأثبتوا به بعض الصفات، وأولوا أو فوضوا بعضها كما هو المشهور من حالهم[2].

ومما سبق يتبين لك أن أقوال الناس في نوع وجود القدر المشترك لا تخرج عن قولين:

الأول: قول من قال: هو في الخارج مطلق كما هو في الذهن مطلق، وهذا مذهب الفلاسفة عمومًا وملاحدة المتصوفة والاتحادية والقرامطة.

والثاني: قول من قال: هو في الخارج مقيد وفي الذهن مطلق، وهذا مذهب الجماهير من متكلمة الصفاتية، وقول السلفيين كافة.

وأما القول بالأحوال فهو خرافة لا حقيقة لها.

وينبغي أن يعلم أن بين هذه المقالات فرق ظاهر:

---

(1) المنهاج 2/ 187، 204، 591، 592، المنطقيين 155، الدرء 5/ 119، 120.

(2) التدمرية 128، المنطقيين 156.

1- فأهل القول الأول والثاني إنما يتكلمون في الوجود فقط، فليس لله تعالى حقيقة سوى الوجود المطلق[1]، أما بقية الصفات فهي مجاز عندهم لا حقيقة لها ولا معنى، أو يقولون لا حقيقة ولا مجاز، بمعنى أنه لا يعرف معناها[2].

2- وأهل القول الثالث إنما يتكلمون على الأسماء فقط، ويثبتون من ألفاظها أحوالاً مزعومة.

3- وأهل القول الرابع يتكلمون في الصفات الإلهية عمومًا.

---

(1) الدرء 5/ 247.

(2) الدرء 5/ 184- 186، المنهاج 2/ 582، 583، الفتاوى 5/ 196، 197، الجواب الصحيح 2/ 153، 3/ 150، المنطقيين 165.

المبحث العاشر: أصل الغلط عند المخالفين لأهل السنة:

يختلف أصل الغلط في هذا الباب باختلاف مذاهب الناس في إثبات القدر المشترك، وهم ست فرق:

الفرقة الأولى:

القائلة بالوجود المطلق بشرط الإطلاق، وهو مطلق الوجود أو جنس الوجود[1]، وهؤلاء قالوا:

- لفظ الوجود متواطئ.

- والتواطؤ يوجب الاشتراك في المعنى الكلي.

- والمعنى الكلي المشترك أمر عيني موجود في الخارج[2].

- ولابد لتمييز الرب وتخصيصه من معنى مميز زائد على المعنى المشترك.

- وبهذا يكون الرب تعالى مركبًا في الخارج من أمرين متباينين:

- القدر المشترك الكلي.

- القدر المميز الجزئي.

- وهذا تركيب وتجسيم ممتنع.

- فجعلوا الرب -تعالى عما يقولون علوا كبيرًا- هو الوجود المطلق؛ بشرط الإطلاق ليكون واحدًا غير مركب من قيد مميز[3].

الفرقة الثانية:

القائلة بالوجود المطلق بلا شرط، وهو الوجود المطلق أو اسم جنس الوجود[4]، وهؤلاء امتداد كما سبق بيانه للفرقة الأولى، لكنهم قالوا:

---

(1) التعريفات 25.

(2) الدرء 5/ 112.

(3) الدرء 5/ 138، 247، 323، المنهاج 2/ 581، 584.

(4) التعريفات 25، المنطقيين 326، 327.

1- لا يصح جعله الوجود المطلق بشرط الإطلاق؛ لأنه لا وجود له في الخارج، بل هو أمر ذهني.

2- فلابد من كونه وجودًا خارجيًا، نقيض مقالة الأولين(1).

3- فقالوا: هو الوجود المطلق لا بشرط، فجعلوه الوجود المطلق، عكس ما قاله الأولون من جعله مطلق الوجود؛ فصار بين قول الفرقتين عموم وخصوص:

- فالوجود المطلق هو الشامل لكل معاني الوجود.

- ومطلق الوجود هو خاص بالمعنى الكلي المشترك بين الموجودات كلها.

الفرقة الثالثة:

القائلة بالوجود المطلق من القيود الثبوتية لا السلبية. وهؤلاء يحاولون التوفيق بين الفرقتين السابقتين:

- فقولهم بالوجود المطلق، هذا أصل المقالتين جميعًا.

- وقولهم المطلق من القيود الثبوتية، هذا أخذ بنصف مقالة الأولين، حيث أولئك أطلقوه من كل قيد، وهؤلاء أطلقوه من القيد الثبوتي فقط.

- وقولهم لا السلبية، هذا أخذ بنصف مقالة الآخرين، حيث أولئك قيدوه بكل صفة في الوجود من سلب وثبوت، وهؤلاء قيدوه بالسلب فقط.

الفرقة الرابعة:

القائلة بالأحوال، يعني أحوال الصفات مع نفي الصفات، وهؤلاء قالوا:

- الألفاظ متفقة.

- والمعاني متواطئة.

- والمعنى المشترك غير المعنى المميز.

- فلابد من مميز، وهو الأحوال الكلية.

---

(1) الصفدية 1/ 115.

- وهذه الأحوال لا يصح أن تكون جزئية معينة، بل يجب أن تكون كلية عامة، حيث يثبت الاشتراك فيها(1).

فهؤلاء غلوا في إثبات التواطؤ، وعمموه على جميع الصفات، وجعلوا مدلوله كمدلول الوجود المطلق عند الفرقة الأولى.

فكلا المدلولين علمي خيالي ذهني لا حقيقة له في الخارج.

الفرقة الخامسة:

القائلة بالاشتراك اللفظي:

- فإنهم رأوا أن القسمة في هذا الباب لا تخرج عن أحد أمرين:

1- أن تكون الألفاظ متواطئة، بمعنى أنها دالة على كلي مطلق إما الوجود المطلق كما قالت الفرق الثلاث الأولى، أو الأحوال التي قال بها البهشمية.

2- أو تكون الألفاظ مشتركة اشتراكا لفظيًا فقط.

- ثم رأوا أن كل موجود مختص بصفته لا يشاركه فيها أحد.

قالوا: ولو قلنا بالاشتراك في المعنى الكلي، وهو الوجود، فلابد من مميز، وهو الماهية.

وهذا يعني أن وجود الرب الواجب مفتقر إلى غيره ليتميز، وهذا تركيب ممتنع؛ فوجب أن نقول: لا عموم ولا اشتراك إلا في الألفاظ دون المعاني(2).

وهؤلاء غلوا في إثبات التباين والتميز، حتى جعلوا الألفاظ تدل على معان لكنها غير معلومة، فهم امتداد عكسي للفرقة السابقة.

الفرقة السادسة:

وهم متكلمة الصفاتية، الذين قسموا الصفات إلى قسمين:

1- قسم أثبتوا فيه القدر المشترك.

---

(1) المنهاج 2/ 581، 582، 590، 591، الدرء 5/ 35.

(2) المنهاج 2/ 581، 582، 591، الدرء 1/ 292.

2- وقسم نفوا عنه القدر المشترك بتأويله أو تفويضه.

وليس لهؤلاء ضابط يرجعون إليه، ولا أصل يعولون عليه؛ إلا مجرد عقولهم وأهوائهم التي أدتهم إلى التفريق بين المتماثلات، ولهذا كانوا مع قربهم من الحق وأهله، من أكثر الناس تناقضًا واضطرابًا، وجمعًا بين المتضادات[1].

وأخيرًا:

فإن أهل الحلول والاتحاد: لم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع.

والفلاسفة جميعًا: لم يفرقوا بين الوجود العيني والوجود الذهني.

وكذلك البهشمية: لأن الأحوال مقدرات ذهنية لا عينية [1].

وكذلك القائلون بالاشتراك اللفظي: لأنهم ظنوا أن القول بالتواطئ يعني أن في الخارج مركبًا من قدر مشترك وقدر مميز.

لكن القائلين بالاشتراك المتواطئ: يظنون أن المعنى الكلي أمر خارجي كلي[3].

والقائلين بالاشتراك اللفظي: يظنون أن المعنى الكلي أمر خارجي جزئي، ويظنون أنه جزء من المعين[4].

فرجع أمر الجميع إلى عينٍ واحدةٍ مرةٍ مالحةٍ وردها جميع المخالفين، وهي:

1- "اشتباه ما في الأذهان بما في الأعيان"[5].

2- "واشتباه قسمة الكل إلى أجزائه، والكلي إلى جزئياته"[6].

وسبب الخطأ في هذا كله:

1- أنهم أخذوا الوجود مطلقًا كليًا.

---

(1) الدرء 5/ 313، التدمرية 108، الفرقان 82.

(2) الدرء 5/ 313، التدمرية 108، الفرقان 82.

(3) الدرء 5/ 126، التدمرية 108.

(4) الدرء 5/ 120.

(5) الدرء 5/ 127.

(6) المنهاج 2/ 204.

2- وقابلوه بالماهية مقيدة جزئية[1].

المبحث الحادي عشر: الأدلة على إثبات التواطؤ في الأسماء والصفات:

الدليل الأول: دليل الفطرة:

فالله تعالى قد فطر عباده على معرفة الأشياء بالأقدار المشتركة بينها أصلاً ذهنيا تجتمع فيه، ثم يتميز كل واحد منها بما يخصه.

ولهذا لا نسبة بين عدد الأسماء المشتركة والأسماء المتواطئة، فالمشتركة محدودة معدودة، وكثير منها عند التأمل والنظر يظهر أنها من المتواطئة.

والإنسان في أول إدراكه يستنكر المشتركات اللفظية:

كالعين: على الباصرة، والذهب، ومرض العين.

وأشد منه المشترك على سبيل التضاد:

كعسعس: أي أقبل، أو أدبر.

الدليل الثاني: دليل اللغة:

فإن أسماء الله تعالى وصفاته من ألفاظ الأجناس اللغوية، وهي: الاسم المطلق على الشيء، وعلى كل ما أشبهه، سواء كان اسم عين أو اسم صفة، جامدًا أو مشتقًا، وسواء كان جنسًا منطقيًا، أو فقهيًا، أو لم يكن.

فاسم الجنس اللغوي يدخل فيه: الأجناس، والأوصاف، والأنواع، بل يدخل فيه جميع الكليات الخمس، من الجنس والنوع والفصل والخاصة (أو العرض الخاص) والعرض العام.

وبهذا تعرف أن جمهور الأسماء الموجودة في الغالب من ألفاظ الجنس[1].

---

(1) المنهاج 2/ 587، 588، الدرء 5/ 116، 118.

وأسماء الأجناس: لها معان تقبل التنويع والقسمة العقلية إلى متعدد، فالوجود واجب وممكن، وقديم وحديث، وغني وفقير، وفاعل ومفعول[2].

وهذه القسمة المعنوية تدل على أمرين:

1- الوجود في هذا وذاك.

2- الوجوب في هذا، والإمكان في ذاك.

والأمر الأول هو مدلول التواطؤ، وهو القدر المشترك بين الموجودات: بخلاف الأسماء المشتركة فإنها ألفاظ لا تشترك في معنى؛ لأنها إطلاق لغوي على متعدد لكن لا قسمة فيه[3].

الدليل الثالث: دليل العقل:

وجوه القسمة العقلية في ألفاظ الأسماء والصفات لا تخرج عن إحدى حالتين:

1- أن تكون من المشترك اللفظي المحض، الذي لا يدل على معنى معلوم، ومن ثم لا فائدة من هذه الأسماء والصفات، بل إنها لا تدل على شيء من معرفة الرب تعالى، فكيف لو طرد هذا في جميع ما يطلق على الله تعالى كلفظ الرب وغيره.

ثم لا يعقل أن في الوجود موجود يسمى بأكثر من اسم ويوصف بأكثر من صفة، وكل اسم أو صفة منها مشترك لفظي مع أعيان أخرى مختلفة عن الأعيان الأولى التي يشترك معها في اللفظ الآخر اشتراكا لفظيًا، وهكذا ما يفوق المئات من الأسماء الحسنى والصفات العلى التي سمى الله بها نفسه أو أنزلها في كتابه، أو علَّمها أحدًا من خلقه، أو استأثر بها في علم الغيب عنده.

2- أن تكون من المتواطئ، الذي يدل على معنى مشترك بينها، وهذا المشترك معنى ذهني كلي لا وجود له في الخارج، إلا معينًا خاصًا، لكل

(1) الفتاوى 3/ 191، 2/ 589، 590.

(2) المنهاج 2/ 118، 189، الدرء 5/ 325، شرح النزول 82، 83، المنطقيين 156.

(3) الفتاوى 5/ 332، 20/ 327، المنهاج 2/ 585، 586.

موجود ما يليق به.

وهذا هو الحق اللائق بالرب، الذي يمكن به معرفة صفاته وأفعاله وكلماته، والتعبد بما فيها من المعاني العظيمة والأوصاف الجليلة، وهذا مقصود الشرع[1].

الدليل الرابع: القياس، وله صورتان:

الصورة الأولى: قياس الغائب على الشاهد:

فالأمور الغائبة عن المشاهدة والإحساس لا يمكن معرفتها ولا تعلق شيء من المحبة أو البغض لها إلا بنوع قياس وتمثيل لما في الشاهد، سواء كان محضًا أو أوليًا، وسواء كان مع التماثل أو التفاضل، إذ لا يمكن معرفة الأشياء إلا بهذا.

فإن كانت متماثلة لم يلزم ذكر الفارق، وإن لم تتماثل فيذكر الفارق بينها، وذكر الفارق بين الأمرين كاف في إثبات الاشتراك الذهني المقتضي لمطلق التشابه.

ولولا هذا لما عرف العباد ربهم ولا صفاته وكماله وجلاله، ولا ما وعدهم به من أمور الآخرة، فإنها غيب لا يدرك إلا بالقياس[2].

الصورة الثانية: قياس الأولى:

فبعض المخلوقات تشترك في الأسماء والصفات، وتتشابه من بعض الوجوه، ولا تتماثل في الحقائق، بل لكل منها ما يخصه من ذاته وصفاته وأفعاله، دون أن يقع بينها اشتراك خارجي، سواء مما في الدنيا أو مما في الآخرة[3]:

- مثال ما في الدنيا:

وجود الروح والبدن، ووجود الجن والإنس، ووجود الريح والمطر، فكل واحد منها له وجود يخالف غيره من وجوه كثيرة، لكنها تجتمع في

---

(1) الدرء 5/ 326، التدمرية 126.

(2) التدمرية 22، 97، 98، شرح النزول 104، 105، شرح الطحاوية 107.

(3) الدرء 5/ 84، 6/ 124، الصفدية 1/ 101.

المعنى الكلي المشترك بينها، وهو مسمى الاسم المطلق.

- ومثال ما في الآخرة:

ما أخبر الله عنه في الجنة من النعيم من لبن وعسل وخمر وماء ولحم وحرير وذهب وفضة وحور وخيام وقصور.

وما أخبر به تعالى في النار من الجحيم من نار وسلاسل وشرر ولهب وأغلال وحميم وغساق.

وما أخبر به تعالى في الموقف من الحوض والميزان والصراط والكتاب والحساب والشفاعة(1).

فإذا كان هذا من شأن المخلوقات متوافقة في الأسماء والصفات، متشابهة في المعنى الكلي، وليست مع هذا متماثلة لما بينها من الفروق والمباينة ما لا يعلمه إلا الله وحده.

فالخالق تعالى أولى وأحرى، وهو خالق كل شيء أن يكون له ما يستحقه من الأسماء والصفات مع مباينة حقائقها عما تتصف به المخلوقات.

وإذا كان المخلوق منزهًا عن مماثلة المخلوق مع ثبوت القدر المشترك بينهما، فالخالق جل وعلا أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق مع ثبوت القدر المشترك في أسمائه وصفاته، دون أن يشاركه غيره في شيء من ذاته أو صفاته أو أفعاله؛ لأنه لا مثيل له ولا كفوء ولا سمي(2).

الدليل الخامس: ثبوت القدر المميز إثبات للقدر المشترك:

وإثبات القدر المميز بين الخالق والمخلوق له طريقتان:

1- إثبات الصفة لله وإثبات الكمال فيها:

كقوله تعالى: (وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [الجمعة: 11].

وقوله تعالى: (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) [المؤمنون: 14].

وقوله تعالى: (وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [آل عمران: 54].

---

(1) شرح النزول 105، 106، 108، 109، التدمرية 46، 47.

(2) الدرء 6/ 124، الصفدية 1/ 101، التدمرية 47.

وقوله تعالى: (فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) [يوسف: 64].

وقوله تعالى: (وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ) [المؤمنون: 118].

2- إثبات الصفة لله ونفي النقص عنها:

كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) ثم قال: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [سورة الإخلاص].

وقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقال بعدها: (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى: 11].

وقوله تعالى: (اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) ثم قال: (لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ) [البقرة: 255].

وقوله تعالى: (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ) ثم قال: (الَّذِي لاَ يَمُوتُ) [الفرقان: 58].

فإذا ثبت القدر المميز، وهو إما إثبات الكمال في الصفة المشتركة، أو نفي النقص عنها، دل على أن بينهما قدرًا مشتركًا، وهذا كاف في إثبات التواطؤ.

الدليل السادس: الإلزام العقلي:

فالقدر المشترك: معنى ذهني، لازم لجميع الألفاظ المتواطئة في جميع الموجودات:

- ومن نفاه: كان معطلاً لمدلولات الألفاظ ومعاني الأسماء والصفات.

- ومن أثبته مشتركًا متماثلاً بين الموجودات: كان ممثلاً للمختلفات.

وتوحيد الله تعالى في نفي التعطيل ومنع التمثيل:

- فلابد من إثبات مدلولات الألفاظ بإثبات القدر المشترك، حتى ينتفي التعطيل.

- ولابد من نفي الاشتراك المقتضي للتماثل بإثبات المعنى الكلي في الذهن، حتى ينتفي التمثيل.

فالأول: إثبات لمطلق الصفات.

والثاني: إثبات لاختصاصه بالكمالات.

وهذا هو مقتضى الجمع بين نصوص النفي والإثبات[1].

---

(1) المنهاج 2/ 117، التدمرية 30، 126، 127، الصفدية 1/ 101.

الدليل السابع: اللازم العقلي:

فكل من أبطل التواطؤ ومنع القدر المشترك إنما أراد الفرار من وقوعه في الخارج، لظنه أن إثباته في الذهن إثبات له في الخارج[1]، وهذا باطل؛ إذ لو كان موجودًا وجودا عينيا في الخارج للزم عليه من المعاني الباطلة ما لا يحصى مما يقضي العقل والفطرة بفساده بداهة:

1- أن يكون كل موجود يماثل كل موجود.

2- أن يكون كل معدوم يماثل كل معدوم.

3- أن يكون كل ما ينفى عنه صفة يماثل كل ما ينفى عنه هذه الصفة.

4- أن يكون كل ما ينفى عنه الصفات يماثل كل ما ينفى عنه الصفات.

5- أن يكون كل ما يثبت له صفة يماثل كل ما يثبت له هذه الصفة.

6- أن يكون كل ما يثبت له الصفات يماثل كل ما يثبت له الصفات.

7- أن تكون الصفة عين الموصوف؛ فالحياة عين الحي، والقدرة عين القدير.

8- أن تكون الصفة عين الصفة الأخرى، وهكذا[2].

9- أن يكون الخالق هو المخلوق، والواجب هو الممكن، والقديم هو الحادث، والغني عما سواه ليس بغني عما سواه، وهذا جمع بين المتناقضات[3].

10- أن طرد هذا الظن الفاسد يوجب إبطال المعاد وحياة البرزخ وأمور الآخرة وما فيها من الوعد والوعيد، وإبطال خوارق العادات من المعجزات والكرامات، وغيرها من المغيبات، ولهذا طرد الفلاسفة والقرامطة والباطنية وغيرهم من ملاحدة الصوفية هذا المذهب الفاسد؛

---

(1) الدرء 5/ 120، 323، المنهاج 2/ 581، 582، 584.

(2) الدرء 1/ 118، المنهاج 2/ 590- 599، التدمرية 17، 119- 121، موافقة صحيح المنقول 1/ 102، الفرقان 83، 89، جواب أهل العلم والإيمان 106، شرح الواسطية لهراس 26.

(3) المنهاج 2/ 117.

فنفوا:

1- الصفات.

2- والمعاد، والجنة، والنار.

3- والخوارق؛ من المعجزات والكرامات، وأمور الآخرة؛ من الصراط، والميزان، والصحف وغيرها.

وتناقض المعتزلة ومن تابعهم فأثبتوا الثاني، ونفوا الأول والثالث مطلقًا، وزعموا أنه مجاز لا حقيقة له.

ولهذا استطال الفلاسفة عليهم لتفريقهم بينها دون دليل، بل استطال الدهريون منهم على أولئك المتناقضين حتى في استدلالهم لوجوب الخالق[1].

هذه جملة مما يلزم هذا المذهب الفاسد، وما يدخله من الأوهام والظنون، وما يترتب عليه من المتناقضات والمتضادات، وفساد اللازم دليل على فساد الملزوم، كما أن صحة اللازم دليل على صحة الملزوم،وهذا من مسلمات الفطرة وبدايات العقول[2].

---

(1) الدرء 5/ 3- 10، 250، 251، 301، 302، 7/ 134، 135، نقد التأسيس 1/ 223، 224، 226، 237، الفتاوى 5/ 33، 34، الصفدية 1/ 275، 276.

(2) توضيح الكافية الشافية 113.

الدليل الثامن: ختم الآيات بالأسماء المناسبات:

والمقصود أن الآيات التي تختم بالأسماء الحسنى فيها دلالة انتظام وعلاقة انسجام مع ما تضمنته من الأحكام؛ فهي في غاية المناسبة والجمال، والدقة والجلال، وهي من أعظم أبواب المعرفة لأسماء الله تعالى وصفاته.

وهذه الآيات نوعان:

النوع الأول: الآيات المختومة بالأسماء الحسنى لتأكيد ما فيها من الأحكام، وهي كثيرة جدًا:

كقوله تعالى: (قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [البقرة: 32].

وقوله تعالى: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة: 37]

وقوله تعالى: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) [البقرة: 106، 107] فأثبت النسخ، ورد على من ظنه نقصًا، وبين أنه من آثار قدرته وملكه.

وقوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الحج: 6].

وقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا) [الإسراء: 30].

وقوله تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) [الشعراء: 9، 68، 104، 122، 140، 159، 175، 191].

وقوله تعالى: (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) [الشعراء: 217].

ففي هذه الآيات مظاهر الرحمة للرسل وأتباعهم، ومظاهر العزة للمكذبين بهم.

النوع الثاني: الآيات المختومة بالأسماء الحسنى اكتفاءً بها للدلالة على الحكم:

كقوله تعالى: (فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [البقرة: 209].

وقوله تعالى: (إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [المائدة: 34].

وقوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [المائدة: 38، 39]. والحكم: لا تقطعوا في هذه الحال[1].

والحاصل أن ما بين أحكام الآيات الأولى المنطوقة والآيات الأخرى المفهومة، وبين المختوم به من الأسماء الحسنى من الاشتراك المعنوي دليل قاطع على أنها أسماء متواطئة.

الدليل التاسع: الدعاء بالأسماء الحسنى:

كما قال تعالى: (وَلِلّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا) [الأعراف: 180].

وقال تعالى: (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى) [الإسراء: 110].

وللدعاء بالأسماء الحسنى صورتان:

الأولى: الدعاء بما فيه حمد الله وتعظيمه وتمجيده وإجلاله والثناء عليه بما هو أهله من الأسماء والصفات، والدعاء بهذا عام في كل مسألة، وفي أول الدعاء وخاتمته، كما في فاتحة القرآن.

الثانية: الدعاء بما يناسب المسألة من الأسماء الحسنى، وهذا من باب الأدب في الدعاء وقوة الرجاء وكمال اليقين بما عند الله:

ففي طلب الرزق يسأل بالرزاق الغني مالك الملك ذو الفضل العظيم.

---

(1) القواعد الحسان 59- 96.

وفي طلب الشفاء يسأل بالشافي الذي لا شفاء إلا شفاؤه.

وفي طلب المغفرة يسأل بالرحمن الرحيم الغفور الغفار، وهكذا[1].

والحاصل أن بين مطالب الداعي وبين الأسماء الحسنى المدعو بها قدر معنوي مشترك، يدل على أن هذه الأسماء الحسنى من المتواطئة.

الدليل العاشر: الإجماع:

وأخيرًا فإن القول بالتواطؤ قول جمهور الطوائف من الأولين والآخرين، وهو مذهب الحذاق من المعتزلة والشيعة والأشعرية والكرامية، وهو مذهب سائر المسلمين: أهل السنة والجماعة والحديث وغيرهم، إلا من شذ[2]، وهو المقرر في مصنفات أهل السنة والحديث، وقد عرفت من قبل أن إمام القائلين بالاشتراك اللفظي أبو عبد الله فخر الدين الرازي، وتبعه سيف الدين الآمدي لظنهم أن القدر المشترك موجود في الخارج، ثم تراجع عن هذه المقالة وردها ردا صريحًا بقوله:

ما به الاشتراك بين الجزيئات معنى كلي لا تصور لوجوده في الأعيان وإلا كان موجودًا في جزئياته فليس في غير الأذهان[3].

أما حكاية الإجماع فقد نص عليها أبو الحسن علي الأشعري قال: باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبهوا بالأدلة عليها، وأخذوا في وقت النبي صلى الله عليه وسلم بها، ثم قال:

وأجمعوا أنه تعالى لم يزل موجودًا حيا قادرًا عالمًا مريدًا متكلمًا سميعًا بصيرًا على ما وصف به نفسه وتسمى به في كتابه وأخبرهم به رسوله، ودلت عليه أفعاله، وأن وصفه بذلك لا يوجب شبهه لمن وصف من خلقه بذلك... وإنما يوجب اتفاقهما في ذلك اتفاقًا في حقيقة الحي والقادر والعالم، وليس اتفاقهما في حقيقة ذلك يوجب تشابهًا بينهما[4].

---

(1) القواعد الحسان 157.

(2) المنهاج 2/ 586، 587، المنطقيين 155.

(3) الإحكام 2/ 183، 184.

(4) رسالة إلى أهل الثغر 205، 213، بتحقيق الجنيدي 62، 63، بتحقيق الجليند.

وقد قرر هذا الأصل العظيم الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي[1] في رده على بشر المريسي، قال: إنما نصفه بالأسماء لا بالتكييف ولا بالتشبيه، كما يقال: إنه ملك كريم، عليم حكيم، حليم رحيم، لطيف مؤمن، عزيز جبار متكبر، وقد يجوز أن يدعى البشر ببعض هذه الأسماء، وإن كانت مخالفة لصفاته، فالأسماء فيها متفقة، والتشبيه والكيفية مفترقة؛ كما يقال: "ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء" يعني في الشبه والطعم والذوق والمنظر واللون، فإذا كان كذلك فالله أبعد من التشبيه وأبعد، فإن كنا مشبهة عندك إذ وحدنا الله إلهًا واحدًا بصفات أخذناها عنه من كتابه، فوصفناه بما وصف به نفسه في كتابه، فالله في دعواكم أول المشبهين نفسه ثم رسوله الذي أنبأنا ذلك عنه، فلا تظلموا أنفسكم ولا تكابروا العلم إذ جهلتموه، فإن التسمية من التشبيه بعيدة، إذا لزم الاشتراك في الأسماء ما يلزم الاتحاد في الذوات المحدثة والذوات القديمة، فيما تقدم انتفى القياس(2).

ثم جاء بعده الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه الكبير: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل؛ فقرر هذا الأصل العظيم مبسوطا من عشرين صحيفة ، فقال رحمه الله:

فهل يخطر -يا ذوي الحجا- ببال عاقل مركب فيه العقل، يفهم لغة العرب، ويعرف خطابها، ويعلم التشبيه، أن هذا الوجه شبيه بذاك الوجه؟ وهل هاهنا -أيها العقلاء- تشبيه وجه ربنا -جل ثناؤه- الذي هو كما وصفنا وبينا صفته من الكتاب والسنة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها؟ غير اتفاق اسم الوجه وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم، كما سمى الله وجهه وجهًا، ولو كان تشبيها من علمائنا لكان كل قائل: إن لبني آدم وجهًا وللخنازير والقردة والكلاب والسباع والحمير والبغال والحيات والعقارب وجوها: قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير

---

1 محدث هراة، وأحد الأعلام، رحل وطوف، ولقي الكبار، وأخذ علم الحديث عن ابن حنبل، وابن المديني، وإسحاق بن راهويه، وابن معين، وأخذ الأدب عن ابن الأعرابي، والفقه عن البويطي. وتقدم في هذه العلوم وله الرد على الجهمية، والرد على بشر المريسي وكان جذعًا في أعين المبتدعين، وتوفي سنة ثمانين ومائتين(الوافي بالوفيات339/6).

(2) رد الدارمي عثمان بن سعيد 42، 43.

والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرت... فإذا لم تطلق العرب تشبيه وجوه بني آدم بوجوه ما ذكرنا من السباع، واسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها كما يقع اسم الوجه على وجوه بني آدم، فكيف يلزم أن يقال لنا: أنتم مشبهة.

ثم قال -رحمه الله: وكل من فهم عن الله خطابه: يعلم أن هذه الأسامي التي هي لله تعالى أسامي، بين الله ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مما قد أوقع تلك الأسامي على بعض المخلوقين، ليس على معنى تشبيه المخلوق بالخالق؛ لأن الأسامي قد تتفق وتختلف المعاني، فالنور: وإن كان اسمًا لله، فقد يقع اسم النور على بعض المخلوقين، فليس معنى النور الذي هو اسم لله في المعنى، مثل النور الذي هو خلق الله... فتفهموا -يا ذوي الحجا- ما بينت في هذا الفصل من الكتاب والسنة ولغة العرب(1).

ثم جاء من بعده قوام السنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني في كتابه الواسع: الحجة في بيان المحجة، فقرر هذا الأصل الجليل تقريرًا مكررًا[2] وكان مما قال رحمه الله: والتمثيل والتشبيه لا يكون إلا بالتحقيق، ولا يكون باتفاق الأسماء، وإنما وافق اسم النفس اسم نفس الإنسان الذي سماه الله نفسًا منفوسة، وكذلك سائر الأسماء التي سمى بها خلقه... وإنما ينفي التمثيل والتشبيه: النية والعلم بمباينة الصفات والمعاني، والفرق بين الخالق والمخلوق في جميع الأشياء فيما يؤدي إلى التمثيل والتشبيه عند أهل الجهل والزيغ، ووجوب الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته التي وصف بها نفسه وأخبر عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، وأما أسامي الخلق وصفاتهم وافقتها في الاسم وباينتها في جميع المعاني؛ لحدوث خلقه وفنائهم، وأزلية الخالق وبقائه، وبما أظهر من صفاته، ومنع استدراك كيفيتها(3).

والحاصل من هذا النقل أن السلف رحمهم الله متوافرون على تقرير هذه

---

(1) التوحيد وإثبات صفات الرب 1/ 54- 81.

[2] الحجة في بيان المحجة 1/ 93،95،127،167،202،288 و غيرها من المواضع.
(3) الحجة في بيان المحجة 1/ 93،95.

القاعدة والحكم بها، وفهم نصوص الصفات على مقتضاها.

هذه نهاية الأدلة العشرة في إثبات التواطؤ في أسماء الله تعالى وصفاته.

المبحث الثاني عشر: أنواع النصوص الشرعية الدالة على إثبات التواطؤ:

النوع الأول: الاشتراك في اللفظ المفرد: وهو كثير جدًا، ومنه:

1- قوله تعالى: (الْحَيُّ الْقَيُّومُ) [البقرة: 255].

مع قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) [الروم: 19].

2- وقوله تعالى: (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [البقرة: 137].

مع قوله تعالى: (فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [الإنسان: 2].

3- وقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه: 5].

مع قوله تعالى: (لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ) [الزخرف: 13].

4- وقوله تعالى: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) [مريم: 65].

مع قوله تعالى: (لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا) [مريم: 7].

النوع الثاني: الاشتراك في لفظ الجمع، ومنه:

1- قوله تعالى: (فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ <u>الشَّاهِدِينَ</u>) [آل عمران: 81].

2- وقوله تعالى: (وَأَنتَ أَرْحَمُ <u>الرَّاحِمِينَ</u>) [الأعراف: 151].

3- وقوله تعالى: (فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ <u>الْخَالِقِينَ</u>) [المؤمنون: 14].

4- وقوله تعالى: (وَأَنتَ أَحْكَمُ <u>الْحَاكِمِينَ</u>) [هود: 45].

النوع الثالث: الاشتراك في الفعل: ومنه:

1- قوله تعالى: (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ) [آل عمران: 18].

2- وقوله تعالى: (إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتَهُ <u>يُصَلُّونَ</u> عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) [الأحزاب: 56].

3- وقوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) [الفجر: 22].

4- وقوله تعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلاَئِكَةُ) [البقرة: 210].

النوع الرابع: الاشتراك في الإضافة، ومنه:

1- قوله تعالى: (أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) [آل عمران: 87].

2- وقوله تعالى: (فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلاَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) [التحريم: 4].

النوع الخامس: المقابلة بين الخالق والمخلوق في جنس الصفة، وهو كثير جدًا، ومنه:

1- قوله تعالى: (هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ) [الرحمن: 60].

2- وقوله تعالى: (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ) [القصص: 77].

3- وقوله تعالى: (وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) [البقرة: 195].

4- وقوله تعالى: (إِن تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُمْ) [محمد: 7].

5- وقوله تعالى: (وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ) [الأنفال: 19].

6- وقوله تعالى: (وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا) [الإسراء: 8].

7- وقوله تعالى: (وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَّشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) [التكوير: 29].

8- وقوله تعالى: (فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) [المائدة: 54].

9- وقوله تعالى: (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ) [الأنفال: 30].

10- وقوله تعالى: (يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [النساء: 142].

11- وقوله تعالى: (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا) [الطارق: 15، 16].

12- وقوله تعالى: (نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ) [التوبة: 67].

13- وقوله تعالى: (فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ)

[السجدة: 14].

وفي الحديث الشريف:

1- "إنما يرحم الله من عباده الرحماء"[1].

2- "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"[2].

3- "لا يرحم الله من لا يرحم الناس"[3].

4- "لأعطين الراية غدًا رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله"[4].

5- "اللهم إني أحبهما فأحبهما"[5].

6- "اشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك"[6].

---

(1)أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ (1204)، ومسلم: كتاب الجنائز باب البكاء على الميت (1531)، وأبو داود: كتاب الجنائز باب في البكاء على الميت (2718)، والنسائي: كتاب الجنائز باب الأمر بالاحتساب والصبر عند نزول المصيبة (1845)، وابن ماجة: كتاب ما جاء في الجنائز باب ما جاء في البكاء على الميت (1577)، وأحمد في مسنده (20777) كلهم عن أسامة بن زيد.

(2)أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة باب ما جاء في رحمة الناس (1847)، وأبو داود: كتاب الأدب باب في الرحمة (4290)، وأحمد في مسنده (6206)، وابن أبي شيبة (93/6)، والبيهقي (41/9)، والدارمي في الرد على الجهمية (69)، والحاكم 4/ 159، وصححه ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح " وصححه الألباني في الصحيحة (922).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد باب قول الله تعالى:(قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ) (6828) وابن أبي شيبة في مصنفه: (93/6)، والبيهقي في السنن الكبرى: (41/9)، والحميدي: (802) عن إِسْمَاعِيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم.

(4) رواه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- الناس (2724)، ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب (4422،4424،4423)، والترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب (3658) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه بنحوه في المقدمة باب فضل علي بن أبي طالب (118)، وأحمد في مسنده (739، 1522، 15941، 21755، 21953).

(5) رواه البخاري: كتاب المناقب باب مناقب الحسن والحسين -رضي الله عنهما- (3464)، والترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين (3715،3702) وقال حديث حسن غريب، أو حسن صحيح، وأحمد: في مسنده (9383).

(6) رواه البخاري: كتاب الطب باب رقية النبي -صلى الله عليه وسلم- (5301)، ومسلم كتاب السلام باب استحباب رقية المريض (4061)، والترمذي كتاب الجنائز باب ما جاء في التعوذ للمريض (895)، وأبو داود كتاب الطب، باب في

7- وفي الحديث القدسي: "إذا أحب عبدي لقائي أحببت لقاءه، وإن كره لقائي كرهت لقاءه"(1).

النوع السادس: المفاضلة بين الخالق والمخلوق في جنس الصفة، وهو كثير جدًا، ومنه:

1- قوله تعالى: (وَلِلهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الأعراف: 180].

2- وقوله تعالى: (لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [غافر: 10].

3- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً) [النساء: 122].

4- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا) [النساء: 87].

5- وقوله تعالى: (قُلْ أيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهُ) [الأنعام: 19].

6- وقوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) [فصلت: 15].

7- وقوله تعالى: (وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) [الأعراف: 151].

8- وقوله تعالى: (وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ) [هود: 45].

9- وقوله تعالى: (أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) [المؤمنون: 14].

10- وقوله تعالى: (أَلاَ لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ) [الأنعام: 62].

11- وقوله تعالى: (وَلِلهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [النحل: 60].

12- وقوله تعالى: (وَاللهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [الجمعة: 11].

13- وقوله تعالى: (وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [الأنفال: 30].

14- وقوله تعالى: (بَلِ اللهُ مَوْلاَكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ) [آل عمران: 150]

تعليق التمائم (3385)، وابن ماجة كتاب ما جاء في الجنائز باب ما جاء في ذكر مرض النبي -صلى الله عليه وسلم-(1608)، ومسند أحمد (533).

(1) رواه البخاري: كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: (يريدون أن يبدلوا كلام الله) (6950)، والنسائي: كتاب الجنائز باب فيمن أحب لقاء الله (1812)، وأحمد: (9042، 9446) ومالك: في الموطأ كتاب الجنائز باب جامع الجنائز (505).

15- وقوله تعالى: (وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ) [الأنعام: 57].

16- وقوله تعالى: (وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ) [الأعراف: 87].

17- وقوله تعالى: (وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ) [الأنبياء: 89].

18- وقوله تعالى: (وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ) [المؤمنون: 109].

19- وقوله تعالى: (وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ) [يوسف: 59].

20- وقوله تعالى: (وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ) [الأعراف: 89].

21- وقوله تعالى: (وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ) [الأعراف: 155].

وفي الحديث الشريف:

1- "ما من أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش، وما من أحد أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه"(1).

وفي رواية: "لا شخص أغير من الله"(2).

2- "أتعجبون من غيرة سعد، والله لأنا أغير منه، والله أغير مني، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أحب إليه العذر من الله، ومن أجل ذلك وعد الله الجنة"(3).

3- "ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله يدعون له الولد ثم يعافيهم ويرزقهم"(4).

4- "ولما سمع الصحابة فضل الدعاء قالوا: إذًا نكثر، فقال –ρ-: الله

---

(1) رواه البخاري: كتاب النكاح باب الغيرة (4819)، ومسلم: كتاب التوبة باب غيرة الله وتحريم الفواحش (4956)، والترمذي: كتاب الدعوات (3453)، ومسند أحمد: (3434).

(2) أوردها البخاري في تراجمه في كتاب التوحيد، ورواه مسلم 2/ 1136 (1499).

(3) أخرجه البخاري: كتاب الحدود باب من رأى مع امرأته رجلًا فقتله (6340)، ومسلم: كتاب اللعان (2755)، وأحمد: (17464) والدارمي: كتاب النكاح باب الغيرة (2130).

(4) رواه البخاري: كتاب الأدب باب الصبر على الأذى (5634)، ومسلم في صحيحه: كتاب صفة القيامة والجنة والنار باب لا أحد أصبر على أذى من الله (5017)، والنسائي في السنن: كتاب النعوت باب ذكر أسماء الله تبارك وتعالى(7708)، وأحمد (18767) والبيهقي (6365).

أكثر"[1].

النوع السابع: التشبيه بين صفات الخالق والمخلوق في جنس الصفة، ومنه:

1- قوله تعالى: (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ) [القصص: 77].

2- وقوله تعالى: (فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا) [الأعراف: 7].

3- وقوله تعالى: (وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا) [الجاثية: 34].

4- وقوله تعالى: (يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ) [الأنبياء: 104].

5- وقوله تعالى: (وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ) [القمر: 50].

6- وقوله تعالى: (قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى) [طه: 126].

وفي الحديث الشريف:

1- "قال الله تعالى: "ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، ليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة أو شعيرة"[2].

2- "إنكم سترون ربكم كما ترون القمر"[3].

---

(1) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات باب في انتظار الفرج (3497)، وأخرجه أحمد من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه- (10709) وابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الدعاء باب جامع الدعاء (24/7)، والطبراني في الأوسط باب من اسمه أحمد (150/1)، وأبو يعلى باب ما من مسلم دعا الله تبارك وتعالى...(27/3)، والحاكم كتاب الدعاء والتكبير (363/4) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد إلا أن الشيخين لم يخرجاه عن علي بن علي الرفاعي، وقال الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي: (حسن صحيح) (73/8).

(2) أخرجه البخاري: كتاب اللباس باب نقض الصور (5497)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير صورة الحيوان (3947)، ومسند أحمد: مسند أبي هريرة (7209)، وعبد الرزاق في مصنفه: باب التشديد في المنع من التصوير (268/7)، وأبو يعلى: في مسنده باب "ومن أظلم ممن افترى على الله" (340/12).

(3) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر (521)، ومسلم كتاب المساجد ومواضع السجود باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما (1002)، والترمذي: كتاب صفة الجنة بَاب مَا جَاءَ فِي رُؤْيَةِ الرَّبِّ

3- "خلق الله آدم على صورته" وفي رواية: "على صورة الرحمن"[1].

النوع الثامن: المطالبة باتصاف العبد بجنس صفة الرب، ومنه:

قوله تعالى: (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ) [القصص: 77].

وفي الحديث الشريف:

1- "إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا"[2].

2- "إن الله جميل يحب الجمال"[3].

3- "إن الله رفيق يحب الرفق"[4].

4- "إن الله محسن يحب الإحسان"[5].

5- "إن الله وتر يحب الوتر"[6].

6- "إرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"[1].

تَبَارَكَ وَتَعَالَى (2477)، وأبو داود: كتاب السنة باب الرؤية (4104)، وابن ماجة: في المقدمة باب فيما أنكرت الجهمية (173) ومسند أحمد: مسند أبي سعيد (10697) ومن حديث جرير (18394، 18409).

(1) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان باب بدء السلام (5759)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة.... (5075)، وأحمد في المسند: (7941) وعبد الرزاق في مصنفه: كتاب الجامع باب الاستئذان (384/10).

(2) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (1686) والترمذي: كتاب تفسير القرآن (2915)، و أخرجه أحمد: مسند المكثرين (7998)، والدارمي: كتاب الرقاق باب أكل الطيب (2601)، والبيهقي: باب الخروج من المظالم (346/3) وعبد الرزاق في مصنفه: (19/5حديث 8839).

(3) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيانه (131)، وأحمد: في مسنده (3600) والحاكم في مستدركه من حديث معمر (74/1)، والطبراني في الكبير (226/7) والبيهقي في الشعب فصل فيمن كان متوسعًا (5922).

(4) أخرجه البخاري: كتاب استتابة المرتدين، باب إذا عرَّض الذمي وغيره بسب النبي -صلى الله عليه وسلم- (6415)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب باب فضل الرفق (4697)، وأبو داود: كتاب الأدب باب في الرفق (4173)، وابن ماجة: كتاب الأدب باب الرفق (3678، 3679)، وأحمد: (859)، والدارمي: في كتاب الرقاق باب في الرفق (2673).

(5) رواه عبد الرزاق في المصنف 4/ 492 (8603)، والطبراني من طريقه في الكبير 7/ 332 (7121) وصححه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة (469) وصحيح الجامع (1824).

(6) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم (415)، وابن ماجة: كتاب إقامة السنة باب ما جاء في الوتر (1160)، وأحمد في مسنده (5613)، والدارمي: كتاب الصلاة باب الحث على الوتر (1534)

7- "إن الله تعالى إذا أحب عبدًا، نادى جبريل: إن الله قد أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل في السماء: إن الله قد أحب فلانًا فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ويوضع له القبول في أهل الأرض"[2].

وأخيرًا:

فهذا ما استطعت جمعه والوقوف عليه من أنواع دلالات النصوص الشرعية على إثبات القدر المشترك بين الخالق والمخلوق.

وقد تقدم الأئمة بذكر النوع الأول، وهو الاشتراك في الاسم المفرد، فزدت عليه ما يسر الله من الأنواع الأخرى، علمًا أن هذه الأنواع السبعة الزائدة كل واحد منها دليل لإثبات التواطؤ، والتصريح بإثبات القدر المشترك، والله الموفق.

---

(1) سبق تخريجه ص (43).

(2) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة (2970)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن (3085)، وأحمد في مسنده (10258).

المبحث الثالث عشر: تحديد القدر المشترك والقدر المميز في باب الصفات:

يعتبر هذا المبحث من أهم مباحث الصفات، وأدقها تمييزًا للمذهب السلفي عن غيره من المذاهب الخلفية، وهو صورة أولية لتقرير القدر المشترك والقدر المميز، ولهذا اعتنى السلف بتقريره في مصنفاتهم، واعتبروا:

القدر المشترك: المعنى العام للفظ الصفة.

والقدر المميز: كيفية الصفة وحقيقتها التي تختص بها.

وقد اهتم شيخ الإسلام -رحمه الله- في جميع مصنفاته في الصفات بتقرير هذا الأصل بأنواع العبارات، واستثمره استثمارًا واسعًا، واستدل له بأنواع الأدلة النقلية الثلاثة: القرآن، والسنة، وإجماع السلف:

الأول: من القرآن:

قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ) [آل عمران: 7].

قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في بيان ما يقع فيه المحكم والمتشابه:

"ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة: تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا... وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته كحقيقته"(1).

وقال -رحمه الله- في بيان معنى التشابه في الآية:

"هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك"(2).

---

(1) التدمرية 96.

(2) التدمرية 105.

(2) التدمرية 105.

وقال -رحمه الله- في بيان سبب التشابه هنا:

"وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما [2].. وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة... وإن زال الاشتباه بما يميز أحد المعنيين من إضافة أو تعريف" [3].

وقال رحمه الله في بيان معنى التأويل في الآية:

"إذا عرف ذلك فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات" [4].

وقال: "تأويل المتشابه الذي هو العلم بكيفية ما أخبرنا به لا يعلمه إلا الله، وإن كان العلم بتأويله الذي هو تفسيره ومعناه المراد به يعلمه الراسخون في العلم" [5].

وقال -رحمه الله- في بيان الواجب في هذه الآية وما أشبهها من الحديث:

"ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه... فأسماء الله تعالى وصفاته... وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه... لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ولا حقيقته كحقيقته"[1].

وبهذا تعرف دلالة الآية على القدر المشترك والقدر المميز وحكم كل واحد منهما.

الثاني: من السنة:

حديثين من الدعاء النبوي الشريف:

- حديث: "لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك"[2].

---

(3) التدمرية 111

(4) التدمرية 96.

(5) المنطقيين 60

(1) التدمرية 96، 97.

(2) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (751)، والترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد (3415)، والنسائي: كتاب الطهارة باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته...(169)، وأبو داود: كتاب

- وحديث: "اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك"[1].

قال شيخ الإسلام -رحمه الله:

"وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر الله بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره"[2].

وقد استدل بالحديثين عند قوله رحمه الله:

"وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم كيف هو إلا هو"[3].

ثم استدل بالحديثين، ووجه دلالتهما ظاهرة.

الثالث: من الأثر، وهو إجماع من السلف:

1- قول ابن عباس -رضي الله عنهما-:

"التفسير على أربعة أوجه" وذكر منه: "وتفسير لا يعلمه إلا الله من ادعى علمه فهو كاذب"[4].

ثم جعل شيخ الإسلام -رحمه الله- المراد بهذا التفسير في باب صفات الله تعالى: العلم بكيفيتها، وربط هذا بالآثار الآتية[5].

الصلاة باب الدعاء في الركوع والسجود (745)، وابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في الوتر (1169)، وأحمد في مسنده (1228)، وموطأ مالك: كتاب الصلاة باب ما جاء في الدعاء (448).

(1) أخرجه أحمد في مسنده (3528، 4091)، وابن أبي شيبة: (7/74)، والحاكم: كتاب الدعاء والتكبير (1830) وقال: هذا حديث على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه فإنه مختلف في سماعه عن أبيه، والطبراني في المعجم الكبير: (10198) وأبو يعلى: باب اللهم إني عبدك (5174)، وابن حبان: باب الأدعية (977) وصححه الألباني في الصحيحة (198)، وشرح العقيدة الطحاوية (110/1).

(2) الدرء 5/ 74، التدمرية 100.

(3) التدمرية 99.

(4) رواه ابن جرير في تفسيره 1/ 75 موقوفا على ابن عباس -رضي الله عنهما-، وفيه مؤمل بن إسماعيل وهو صدوق سيئ الحفظ كما في التقريب (7029)، وعبد الرحمن بن أبي الزناد ولد عام 64هـ،وابن عباس مات عام 68هـ.

(5) التدمرية 90، 96.

2- وقول ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن فروخ[1] المدني -رحمه الله-:

"الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق"[(2)].

3- وقول الإمام مالك بن أنس[3] -رحمه الله- :

"الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالاً وأمر به فأخرج"[(4)].

4- وقول الحكيم الترمذي[5] أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الشافعي:

"النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"[(6)].

5- ومثله روي عن أئمة الأمصار الإسلامية، وهم الأئمة الأربعة من تابعي التابعين:

مالك بن أنس، إمام الحجاز ، والليث بن سعد إمام مصر ، وسفيان

---

(1) الفقيه أبو عثمان المدنيّ. عالم المدينة. ويقال له ربيعة الرأي. سمع أنَسًا وابنَ المسيب، وكانت له حَلقة للفتوى أخذ عنه مالك. ت 136 هـ.العبر في أخبار من غبر (33/1).

(2) رواه اللالكائي 3/ 398 (665) بلفظه، والبيهقي في الأسماء والصفات 408 بنحوه، وصححه شيخ الإسلام في الفتاوى 5/ 365، والفتوى الحموية 78، والألباني في مختصر العلو 132.

3 (15) مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني الفقيه (إمام دار الهجرة) ولد 93 هـ توفي 179 هـ روى له: (البخاري - مسلم - أبو داود - الترمذي - النسائي - ابن ماجه).

(4) رواه اللالكائي 3/ 398 (664) والبيهقي في الأسماء والصفات، والصابوني في عقيدة السلف 17- 19 (24، 25، 26) وأبو نعيم في الحلية 6/ 325 وصححه الذهبي في العلو 103، 104، وابن حجر في الفتح 13/ 406، 4074.

(5) هو محمد بن علي بن الحسن بن بشر أبو عبد الله، قال الذهبي: (كان ذا رحلة ومعرفة وله مصنفات وفضائل، وله حكم ومواعظ وجلالة لولا هفوة بدت منه... قال أبو عبد الرحمن السلمي: هجر لتصنيفه كتاب ختم الولاية وعلل الشريعة وليس فيه ما يوجب ذلك ولكن لبعد فهمهم عنه)، قلت: أي الذهبي - كذا تكلم في السلمي من أجل تأليفه كتاب حقائق التفسير فياليته لم يؤلفه.

(6) رواه الخطيب في تاريخ بغداد 1/ 365، قال الذهبي في العلو 65: هذا القول محفوظ عن أبي جعفر الترمذي، وقد زدت هذا النص لأنه موافق لاستدلال شيخ الإسلام رحمه الله.

الثوري[1] إمام العراق ، وأبو عمرو الأوزاعي[2] إمام الشام في زمانه و غيرهم مما يضيق المقام بذكره

كلهم قالوا: "أمروها كما جاءت بلا كيفية" [3].

قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في بيان توافق هذه الآثار:

"فقول ربيعة ومالك... موافق لقول الباقين أمروها كما جاءت بلا كيف فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة".

وقال -رحمه الله- تعليقًا على أثر مالك وما أشبهه:

"وجواب مالك في ذلك صريح في الإثبات... فقد أخبر -رضي الله عنه- بأن نفس الاستواء معلوم، وأن كيفية الاستواء مجهولة، وهذا بعينه قول أهل الإثبات".

ثم قال -رحمه الله:

"وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء، وأنه معلوم، وأنه له كيفية، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن، ولهذا بدع السائل الذي سأل عن الكيفية، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ونحن لا نعلم كيفية استوائه وليس كل ما كان معلومًا وله كيفية تكون تلك الكيفية معلومة لنا".

وقال قبل هذا:

---

(1) الإمام العالم العابد أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي الفقيه، سيد أهل زمانه علمًا وعملاً، توفي سنة إحدى وستين ومائة وله ست وستون سنة، (العبر 43/1).

(2) إمام الشاميين أبو عَمْرو عبدُ الرحمن بن عمرو الأوزاعيُ الفقيهُ، روى عن عطاء وخلق كثير من التابعين، وكان رأسًا في العلم والعمل، جم المناقب، ومع علمه كان بارعًا في الكتابة والترسل، قال الهقل بن زياد: أجاب الأوزاعي في سبعين ألف مسألة، وقال إسماعيل بن عياش: سمعتُ الناس سنة أربعين ومائة يقولون: الأوزاعي اليوم عالم الأمة، وقال الوليد بن مسلم: ما رأيت أكثر اجتهادًا في العبادة من الأوزاعي، وقال أبو مسْهَر: كان يُحيي الليل صلاة وقرآنًا وبُكاءً رحمه الله.

(3) رواه البيهقي في الاعتقاد 118، والآجري في الشريعة 314، والدارقطني في الصفات 75 (67)، والموفق في ذم التأويل 20 (24) وصححه الألباني في مختصر العلو 142 (134).

"وأما النفاة فما يثبتون استواء حتى تجهل كيفيته بل عند هذا القائل الشاك وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم، وإذا كان الاستواء مجهولاً لم يحتج أن يقال: الكيف مجهول لاسيما إذا كان الاستواء منتفيا فالمنتفي المعدوم لا كيفية له حتى يقال هي مجهولة أو معلومة"[1].

وقال -رحمه الله- تعليقًا على عموم هذه الآثار:

"فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة".

ثم استثمر هذه الآثار في إثبات العلم بالمعنى، ونفي العلم بالكيفية، من خمسة وجوه:

1- "لو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

2- وأيضًا؛ فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

3- وأيضًا؛ لو كان مذهب السلف نفي الصفات لما احتاج إلى أن يقولوا: بلا كيف.

4- وأيضًا؛ قولهم: أمروها كما جاءت، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معاني.

5- وأيضًا؛ لو كانت دلالتها منتفية لقالوا: أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو: أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ لا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ: بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول"[2].

---

(1) الفتاوى 5/ 180، 181.

(2) الفتوى الحموية 79، 80.

المبحث الرابع عشر: التواطؤ خاصة العقل:

والمراد في ختام هذا الفصل، الإشارة إلى أن إثبات التواطؤ ضرورة فطرية لازمة للعقل، وأنه لولا الاشتراك الذهني لما أمكن معرفة الأشياء وإدراك حقيقتها، إذ لابد من رابط عقلي بين المعلوم والمجهول، والشاهد والغائب.

قرر هذا شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- في نقاط دقيقة مرتبة:

- نحن نعرف أشياء بحسنا الظاهر أو الباطن، وتلك معرفة معينة مخصوصة.

- ثم يبقى من هذه المعرفة في أذهاننا قضايا عامة كلية، حاصلة بالنظر والاعتبار.

- فإذا خوطبنا بوصف ما غاب عنا من الأمور والصفات لم نفهم ما قيل لنا إلا بما بقي في أذهاننا من الكليات.

- فلو لم نعلم في الشاهد حياة وقدرة وعلمًا وكلاما؛ لم نفهم ما نخاطب به إذا وصف لنا الغائب بهذه الصفات.

- فلابد فيما شاهدناه وما غاب عنا من قدر مشترك، وهو مسمى اللفظ المتواطئ.

- وبهذه الموافقة والمشاركة والمشابهة والمواطأة نفهم الغائب ونثبته.

- وهذه خاصة العقل[1].

فالتواطؤ ضرورة لابد منها، فما لا اشتراك فيه فهو معدوم غير موجود، إذ ما من موجودين وإلا ولابد بينهما من قدر مشترك تدرك به معاني الألفاظ والأسماء والصفات[2].

وهذه الضرورة فطرية بدهية لازمة في فهم كلٍ من:

---

(1) الدرء 6/ 124، 125، شرح النزول 104، 105، 111 بتصرف.

(2) نقض التأسيس 1/ 75، 315، الدرء 6/ 123.

الخطاب السمعي الخبري، الذي أخبرنا به الصادق المصدوق عن أمور الغيب الذي لا نشهده.

والنظر القياسي العقلي، وأعظم صفاته معرفة المشابهة والمخالفة بين الأشياء[1].

---

(1) الدرء 6/ 125، المنطقيين 371.

الفصل الثالث:

فوائد إثبات التواطؤ

وتحته مبحثان :

المبحث الأول: فوائد التفريق بين القدر المشترك والقدر المميز

التفريق بين التشبيه والتمثيل

بطلان الاعتماد على مجرد نفي التشبيه

بطلان التأويل والتفويض

التفريق بين القياس الصحيح والقياس

المبحث الثاني: فوائد التفريق بين الوجود الذهني والوجود العيني:

1- بطلان شبهة التركيب
2- بطلان القول بالأحوال
3- بطلان القول بالاشتراك اللفظي
4- بطلان القول بالوجود المطلق
5- التفريق بين الاسم والمسمى
6- التفريق بين الصفة والموصوف
7- التفريق بين الصفة والفعل
8- التفريق بين الفعل والمفعول
9- التفريق يبن عالم الغيب وعالم الشهادة

مما تقدم يتبين سعة هذه القاعدة، وعموم تعلقاتها، ولهذا كانت من أجل القوعد وأنفعها، وأعظم الأصول وأجمعها، فمن فهمها انفتح له باب الهدى وأمكنه إغلاق باب الضلال، ومن تدبرها زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، فاللبيب يعرف بهذا أن الضلال الحاصل بفساد العقول والأديان -مما لا يعلمه إلا الله- إنما حصل

للجهل بهذا الأصل الجليل[1].

قال شيخ الإسلام -رحمه الله:

"ومن فهم هذه الحقائق الشريفة والقواعد الجليلة النافعة؛ حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة، ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ومن سادة أهل العلم والإيمان"[2].

وقال -رحمه الله- بعد تقريره للقدر المشترك:

"وبهذا تنحل شبهٌ كثيرة توجد في كلام الرازي وأمثاله من أهل المنطق ونحوهم ممن التبس عليهم هذا المقام"[3].

وقال -رحمه الله- أيضًا:

"وبهذا ينحل كثير من المواضع التي اشتبهت على كثير من المنطقيين، وغلطوا فيها"[4].

وقال -رحمه الله:

"فمن فهم هذا انحلت عنه إشكالات كثيرة يعثر فيها كثير من الأذكياء الناظرين في العلوم الكلية والمعارف الإلهية"[5].

وقال -رحمه الله:

"فليتدبر العاقب اللبيب هذا المكان الذي حصل بسبب الضلال فيه من فساد العقول والأديان ما لا يعلمه إلا الله -سبحانه وتعالى-، وباشتباه هذا اشتبه الأمر على هؤلاء المنطقيين وعلى من قلدهم واتبعهم فضلوا في العقليات:

---

(1) التدمرية 127، 131.

(2) شرح النزول 112.

(3) الدرء 1/ 292.

(4) المنهاج 2/ 593.

(5) المنهاج 8/ 31.

المنطقيات والإلهيات ضلالا بعيدًا"[1].

وقال -رحمه الله:

"ومن عرف هذا زاحت عنه شبهات كثيرة في الإيمان بالله تعالى وباليوم الآخر، في الخلق، وفي البعث، وفي إحياء الأموات، وإعادة الأبدان، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الموضع.

فهذا الموضح يحتاج إلى تحقيقه كل من نظر في هذه الأمور، فإنه بمعرفته تزول كثير من الشبهات المتعلقة بالله واليوم الآخر، ويعرف من الكلام الذي ذمه السلف، والمعقول الذي يقال إنه معارض للرسول، ما يتبين به أن هؤلاء خالفوا الحس والعقل"[2].

وقال -رحمه الله:

فليتدبر اللبيب هذا، فإنه يحل شبهات كثيرة، ومن فهم هذا الموضع تبين له:

1- غلط من جعل هذه الأسماء مقولة بالاشتراك اللفظي لا المعنوي.

2- وغلط من جعل أسماء الله تعالى أعلامًا محضة لا تدل على معان.

3- ومن زعم أن في الخارج حقائق مطلقة يشترك فيها الأعيان.

4- وعلم أن ما يستحق الرب لنفسه لا يشركه فيه غيره بوجه من الوجوه، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات[3].

وانطلاقا من هذه التقريرات الجليلة لشيخ الإسلام -رحمه الله-، فقد اجتهدت في جمع ما يمكن من الفوائد المبنية على هذه المسألة. والله المستعان في تيسيرها وتصنيفها.

---

(1) الدرء 5/ 94.

(2) الدرء 5/ 196، 197.

(3) الفتاوى 5/ 206، 207.

المبحث الأول: فوائد التفريق بين القدر المشترك والقدر المميز:

والمراد أن إثبات الفرق بين القدر المشترك والقدر المميز، له فوائد كثيرة ومنها:

1- التفريق بين التشبيه والتمثيل.

2- بطلان الاعتماد على مجرد نفي التشبيه.

3- بطلان طرفي الابتداع عند متكلمة الصفاتية: التأويل والتفويض.

4- التفريق بين القياس الصحيح والقياس الفاسد في حق الله تعالى.

الفائدة الأولى: التفريق بين التشبيه والتمثيل:

والتشبيه: إثبات أي وجه من وجوه المشابهة والاشتراك بين الخالق والمخلوق.

والتمثيل: إثبات مشاركة الخالق للمخلوق في شيء من خصائص المخلوق[1].

والحاصل أن لفظ التشبيه لفظ مجمل محتمل لأدنى درجات المشابهة كما يحتمل أعلى درجاتها من المماثلة التامة.

فنفي التشبيه يحتمل حقًا، من نفي المماثلة والاشتراك في الخصائص، وهذا هو المعبر عنه بـ(القدر المميز).

ويحتمل باطلاً، من نفي كل وجه من وجوه المشابهة والموافقة والمواطأة، وهذا هو المعبر عنه بـ(القدر المشترك)، وهذا يقتضي التعطيل المحض، وهو اصطلاح المتكلمين.

---

(1) المنهاج 8/ 29، الدرء 5/ 327، نقض التأسيس 1/ 315، طريق الوصول 252، الروضة الندية 30.

ولهذا كان الواجب في التنزيه:

1- صحة إطلاق لفظ التمثيل نفيًا؛ لأن مدلوله محدد منضبط،وهو ممتنع عن الله.

2- منع إطلاق لفظ التشبيه نفيًا؛ لأن مدلوله محتمل متردد، إلا إذا اقترن بما يدل على المراد منه[1].

ومما يدل على صحة التفريق بينهما، ووجوب اعتباره:

أولاً: أن التفريق بينهما، واختلاف معناهما عند الإطلاق: مذهب جمهور الناس، وإن كان قد يراد بأحدهما الآخر عند القرينة أو التقييد[2].

ثانيًا: دلالة العقل على التفريق بينهما؛ فإن العقل يعلم أن الأعراض مثل الألوان تشتبه في كونها ألوانًا مع أن السواد ليس مثل البياض، وكذلك الأجسام والجواهر عند جمهور العقلاء تشتبه في مسمى الجسم والجوهر، وإن كانت حقائقها ليست متماثلة، فليست حقيقة الماء مماثلة لحقيقة التراب، ولا حقيقة النبات مماثلة لحقيقة الحيوان، ولا حقيقة النار مماثلة لحقيقة الماء، وإن اشتركا في أن كلاً منهما جوهر وجسم وقائم بنفسه[3].

ثالثًا: دلالة اللغة على التفريق بينهما؛ فمعلوم في اللغة أن يقال: هذا يشبه هذا وفيه شبه من هذا، إذا أشبهه من بعض الوجوه، وإن كان مخالفًا له في الحقيقة، كما يقال للصورة المرسومة في الحائط: أنها تشبه الحيوان، ويقال: هذا يشبه هذا في كذا وكذا، وإن كانت الحقيقتان مختلفتين[4].

رابعًا: دلالة الشرع على التفريق بينهما؛ ففي القرآن، قال تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ) [البقرة: 118]، فوصف القولين بالتماثل، والقلوب بالتشابه لا التماثل، فإن القلوب وإن اشتركت في هذا القول فهي مختلفة لا متماثلة، وفي الحديث قال –ρ-: "الحلال بين والحرام بين،

---

(1) نقض التأسيس 1/ 107، 109.

(2) الجواب الصحيح 2/ 233.

(3) الجواب الصحيح 2/ 233.

(4) الجواب الصحيح 2/ 233، نقض التأسيس 1/ 477.

وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس"[1]. فهذه المتشابهات يعلمها بعض الناس، وهي في نفس الأمر ليست متماثلة، بل بعضها حرام، وبعضها حلال[2].

خامسًا: دلالة الشرع على نفي التمثيل وإثبات المشابهة من وجه دون وجه؛ فقد ورد نفي التمثيل بنفي تسعة ألفاظ:

1- نفي المثل، في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: 11].

2- نفي الكفؤ، في قوله تعالى: (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [الإخلاص: 4].

3- نفي العدل، في قوله تعالى: (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) [الأنعام: 1].

4- نفي الند، في قوله تعالى: (فَلاَ تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَادًا) [البقرة: 22].

5- نفي السمي، في قوله تعالى: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) [مريم: 65].

6- نفي المساوي، في قوله تعالى: (إِن كُنَّا لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [الشعراء: 97، 98].

7- نفي الشريك في قوله تعالى: (لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ) [الأنعام: 163].
8- نفي الشرك، في قوله تعالى: (وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ) [سبأ: 22].
9- نفي الظهير، في قوله تعالى: (وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ) [سبأ: 22].
هذه وجوه الشرع في نفي التمثيل، وأما التشبيه فلم يرد بنفيه نص شرعي، بل الشرع وارد بإثبات المشابهة من وجه دون وجوه كما سبق سياقه في المبحث الثالث عشر من الفصل السابق، وبهذا تعلم أن التشبيه لفظ اصطلاحي بخلاف التمثيل، فهو لفظ شرعي محدد المعنى شرعًا[3].
سادسًا: لفظ التمثيل لا يستعمل إلا في معناه المحدد له، بخلاف لفظ التشبيه؛ ففيه اشتراك، فقد يطلق ويراد به أحد معنيين:
1- معنى التمثيل والمماثلة.
2- أو معنى المشابهة من وجه دون وجه.

---

(1) رواه البخاري، انظر الفتح 1/ 126 (52)، 4/ 290 (2051)، ومسلم (1599).

(2) الجواب الصحيح 2/ 234.

(3) التدمرية 119، نقض التأسيس 1/ 109، شرح النزول 72، 73.

فدلالة التشبيه أوسع من دلالة التمثيل، لأن التشبيه قد يطلق ويراد به دلالة التمثيل[1].

سابعًا: لفظ التمثيل ليس فيه إجمال ولا إبهام ولا إيهام، بخلاف لفظ التشبيه فقد نفاه طائفتان مختلفتان بقصدين مختلفين:

1- الجهمية، نفوا التشبيه، وأرادوا أنه لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه، ولهذا نفوا الصفات كلها.

2- وبعض الأئمة المتقدمين، نفوا التشبيه، وأرادوا به نفي التمثيل، والخلاف مع هؤلاء خلاف لفظي، حيث سموا التمثيل تشبيها[2].

وبهذا يتبين فساد مقالتين مبتدعتين:

الأولى: فساد مقالة من قال: إن الله لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه، فإن مضمون هذا القول بالتعطيل المحض، فإنه يقتضي أنه ليس بموجود ولا شيء ولا حي ولا عليم ولا قدير، ويقتضي إبطال جميع أسمائه الحسنى، بل يلزم منه تعطيل وجود كل موجود، ولهذا لما قالت الجهمية هذه المقالة سماهم السلف: معطلة.

وهذه المقالة جاءت في كتاب الخليفة المأمون الذي امتحن الناس به في زمن الإمام أحمد فوافقه عليها من لم يعرف حقيقة هذه الكلمة، وامتنع الإمام أحمد عن هذه المقالة، وقال: لا يشبه الأشياء، وليس كمثله شيء، ونحو ذلك، أما قوله "بوجه من الوجوه" فلا أقول به[3].

وقال -رحمه الله: وقلنا هو شيء، فقالوا: هو شيء لا كالأشياء، فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يثبتون شيئًا بـ"شيء"، ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون من العلانية[4].

ومثل هذه المقالة قول كل من قال بنفي التشبيه مع تلبسه بنفي الصفات أو شيء منها، لأنه لفظ مجمل.

---

(1) الجواب الصحيح 2/ 233.

(2) المنهاج 2/ 526، نقض التأسيس 1/ 107، 109، 477، الروضة الندية 29، 30.

(3) تاريخ الطبري 8/ 639، الدرء 5/ 182، 183، نقض التأسيس 1/ 477، التدمرية 126.

(4) الرد على الجهمية والزنادقة 29.

الثانية: فساد مقالة من قال: الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما جاز عليه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه.

لأنه ما من شيئين إلا وهما متفقان في أمر من الأمور، ولو في كون كل واحد منهما موجودًا، فلابد بين كل شيئين من قدر مشترك وقدر مميز.

وبهذا يعلم أنه يمكن مشابهة الشيء للشيء من وجه دون وجه، وأن هذا التشبيه لا يقتضي شيئًا من التمثيل[1].

الفائدة الثانية: بطلان الاعتماد على مجرد نفي التشبيه أو ما في حكمه:

أولاً: لا يصح الاعتماد على مجرد نفي التشبيه فيما يثبت أو ينفى عن الله تعالى لسببين:

1- أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز، فلابد من وجود وجه من المشابهة بين الأشياء ووجود وجه أو وجوه من الافتراق بينها، كما سبق تقريره.

2- أن لفظ التشبيه الوارد هنا لفظ مجمل محتمل لمعنى حق ومعنى باطل:

أ- أما المعنى الحق، فهو إثبات الاتفاق في اللفظ والتواطؤ في أصل المعنى، فهذا حق لازم لابد منه.

ب- وأما المعنى الباطل، فهو إثبات المماثلة من كل وجه، أو الاشتراك في شيء من الخصائص، فهذا باطل منفي ممتنع عنه.

فالاعتماد على مجرد نفي التشبيه اعتماد على غير معتمد.

فإذا قال قائل بنفي شيء من الصفات أو إثباته اعتمادًا على مجرد نفي التشبيه،

قيل له: ما المراد بالتشبيه هنا؟

فإن قال: التشبيه هنا هو المساواة بين الخالق والمخلوق.

قيل له: هذا لغو من القول، لم يقل به أحد من الناس، ولا يقوله عاقل يتصور ما يقول.

---

(1) الجواب الصحيح 2/ 233، التدمرية 116، 124، 126.

فإن قال: التشبيه هنا هو مطلق المشابهة في المعنى العام.

قيل له: هذا ما لا يمكن نفيه؛ لأنه لابد من هذه المشابهة بين الأشياء، وإن كان لكل واحد منها قدر مختص به لا يشاركه فيه غيره، ونفي هذا القدر المشترك يستلزم التعطيل المحض[1].

ثانيًا: وهكذا القول فيما كان حكمه حكم التشبيه كالتجسيم والتحيز والتركيب والحد والجهة والمكان والحركة والافتقار، فهذه لا يصح الاعتماد على نفيها لا في النفي ولا في الإثبات، لأنها ألفاظ مبتدعة مجملة تحتمل معان حقة ومعان باطلة، فنفيها مطلقًا خطأ، فضلاً عن أن تكون معتمدًا في نفي ما ينفى أو إثبات ما يثبت لله تعالى[2].

وبهذا تعلم أن مثل هذه الطرق باطل لا يصح الاعتماد عليه؛ لأنه لا يحق حقًا ولا يبطل باطلاً، ولهذا لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، ولم ينطق به أحد منهم في حق الله تعالى لا نفيًا ولا إثباتًا[3].

فصار الاعتماد على هذه الطرق الفاسدة باطلاً من وجوه كثيرة، منها:

1- أن التشبيه من بعض الوجوه لازم للأشياء.

2- أن التشبيه لفظ مجمل محتمل للحق والباطل، وهكذا ما في حكمه من الألفاظ.

3- أن هذه الألفاظ بدعة لا أصل لها في القرآن ولا في السنة.

4- أن السلف لم يتكلموا بهذه الألفاظ لا نفيًا ولا إثباتًا.

5- أن القائلين بهذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئًا ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، وكل من نفي شيئًا ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي[4].

---

(1) التدمرية 116 وما بعدها، والقواعد الكلية 348- 352.

(2) التدمرية 132 وما بعدها.

(3) التدمرية 65، 135.

(4) التدمرية 134.

6- أن هذه الطريقة باب لا حد له ولا ضابط، ويمكن أن يؤدي بقائله إلى طرفي الضلال في باب الصفات على حد سواء:

أ- فيفتح له باب الإثبات بلا حدود، فيثبت ما أراد من الصفات مع نفي التشبيه والتجسيم ونحوه.

ب- أو يفتح له باب النفي والتعطيل بلا حدود، فينفي ما أراد لانتفاء التشبيه والتجسيم ونحوه، وهذه حال القائلين بهذه الطريقة الفاسدة[1].

حتى انتهى هذا الباب بأهله إلى أن كل من أثبت شيئًا احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه، كما احتج القرامطة على نفي جميع الأمور، حتى نفوا النفي، فقالوا: لا يقال موجود ولا ليس بموجود؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم، ثم هؤلاء يلزمهم تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات[2].

<u>الفائدة الثالثة: بطلان التأويل والتفويض:</u>

1- أما التأويل المقصود هنا فهو: التأويل الذي اصطلح عليه المتأخرون من الخلف من أهل الكلام ومن اتبعهم، وهو:

صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يحتمله اللفظ لدليل يقترن به مع قرينة مانعة من المعنى الحقيقي[3].

وبطلان هذا التأويل في أسماء الله وصفاته ظاهر عند من قال بإثبات القدر المشترك؛ لأنه معنى كلي ظاهر يشترك فيه جميع الموجودات، وهو معنى مفهوم ثابت لله تعالى، ولولا هذه المعاني لم نعرف عن الله شيئًا، ولا صار في قلوبنا إيمان به ولا علم ولا معرفة ولا محبة ولا إرادة لعبادته ودعائه وسؤاله ومحبته وتعظيمه، فإن جميع هذه الأمور لا تكون إلا مع العلم بمعاني هذه الأسماء والصفات بما فيها من الموافقة والمواطأة.

وهذا معنى قول من قال: إن الراسخين يعلمون تأويله أي تأويل معناه كما

---

(1) التدمرية 133.

(2) التدمرية 140.

(3) الدرء 5/ 235، 382، الفتاوى 5/ 35.

قاله عائشة وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس[1].

فصار العلم بالمعنى على وجه التواطؤ وإثبات القدر المشترك: دليل على بطلان تأويل نصوص الصفات عن مدلولها الظاهر.

وإبطال التأويل بثبوت القدر المشترك المتواطئ دليل على ثبوت الحقيقة ونفي المجاز عن هذه الألفاظ، وهذا مذهب جميع أهل الإثبات وجمهور المعتزلة والمتكلمة الصفاتية من الأشعرية والماتريدية والكرامية والكلابية والسالمية وجمهور الصوفية وكافة أهل الحديث أتباع السلف رضي الله عنهم.

2- أما التفويض المقصود هنا فهو: التفويض الذي اصطلح عليه بعض متكلمة الصفاتية، حيث قالوا بتفويض معاني بعض الصفات إلى الله تعالى، وما قاله غلاة النفاة من الجهمية والقرامطة من القول بأن لها معان لا تعرف، ولهذا قالوا: إنها مجاز في الرب حقيقة في العبد، وهكذا ما قاله أبو العباس عبد الله بن محمد الناشئ من نفي العلم بالمعاني، بناء على قوله: إنها حقيقة في الرب مجاز في العبد.

وإبطال التفويض بثبوت القدر المشترك المتواطئ معنى كلي مفهوم للسامع: دليل على فساد القول بالتفويض[2].

<u>الفائدة الرابعة: التفريق بين القياس الصحيح الفاسد في حق الله تعالى:</u> والأصل في هذا:

قوله تعالى: (فَلاَ تَضْرِبُوا للهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ) [النحل: 74].

وقوله تعالى: (لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَللهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى) [النحل: 60].

وقوله تعالى: (وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) [الروم: 27].

---

(1) شرح النزول 11، 112.

(2) الدرء 5/ 184- 186، المنهاج 2/ 582، 583، الفتاوى 5/ 196، 197، 20/ 442، الجواب الصحيح 3/ 150، المنطقيين 55، 157.

والأمثال جمع مثل، وهو القياس العقلي الذي يجمع بين المتماثلات ويفرق بين المختلفات ويميز بين المتفاضلات[1]، وهو أربعة أنواع:

1- المثل الأدنى (الناقص).

2- المثل المساوي (المماثل).

3- المثل العالي، وهو دون الأعلى.

4- المثل الأعلى[2].

وهذه الأنواع الأربعة تدخل تحت القسمين المذكورين في آية النحل:

الأول: مثل السوء، ويتضمن الأنواع الثلاثة الأولى؛ لأنها دالة على النقص في حق الله تعالى لا على الكمال، فضلاً عن غايته ونهايته.

الثاني: المثل الأعلى، ويتضمن النوع الرابع فقط، وهو المثل الأحسن والأكمل؛ لأنه يتضمن غاية الكمال الذي ليس بعده كمال.

وحالات تأثير القدر المشترك والقدر المميز في إثبات القياس، ثلاث حالات:

1- القدر المشترك وحده، وهذا مفهوم ذهني ومدلول كلي لا أثر له في القياس الذي تعرف به الخصائص، وإنما هو مؤثر في القياس الكلي الذي تعرف به المعاني المشتركة الذهنية، وهو وجه من التشابه بين الأشياء، ولهذا تنازع الأصوليون في إثبات قياس الشبه، وعده المحققون قياسًا ضعيفًا أو فاسدًا.

2- القدر المميز وحده، وهذا مفهوم عيني ومدلول جزئي، وهو مؤثر في إثبات القياس، إما بالتماثل في علة القياس أو انتفاء الفارق.

3- مجموع القدر المشترك والقدر المميز، وهذا جامع للمدلول الكلي المتماثل المثبت للقياس والمدلول الجزئي المتفاضل المثبت للأولوية.

والحاصل أن القياس نوعان:

---

(1) المنطقيين 333، 382.

(2) الدرء 7/ 388.

القياس الأول: القياس المساوي المماثل، الذي اجتمع أصله وفرعه في أمر متماثل متساوٍ، وهو: إثبات حكم الأصل للفرع بجامع المشترك المتساوي ثبوتًا أو انتفاء[1]، وله وجهان: طردي وعكسي[2]، وله صورتان: تمثيلية وشمولية[3]، ومدار هذا القياس على القدر المميز الجامع بين الأصل والفرع.

وحكمه يختلف باختلاف الأصل والفرع:

فإن كان قائمًا بين الخالق والمخلوق، والرب والعبد بقياس ذاته أو أسمائه أو صفاته أو أفعاله على شيء من ذوات خلقه أو صفاتهم أو أفعالهم، فهذا قياس باطل ممتنع، وهو المراد بالمثل السوء؛ لأن الله تعالى لا مثل له، ولا يدخل مع أحد من خلقه تحت وصف مشترك اشتراكًا واحدًا متساويًا[4].

وإن كان قائمًا على قياس ذاته تعالى أو أسمائه أو صفاته أو أفعاله أو كمالاته: بعضها على بعض، فهذا قياس صحيح ممكن، مشروع ومعقول في حق الله تعالى، لأنه من باب التسوية بين المتماثلات.

وفائدته كبيرة تندرج تحتها أربعة أمور؛ أمران وجوديان، وأمران عدميان:

1- إثبات الأسماء والصفات.

2- فهم معانيها، ومعرفة المراد بها.

3- عدم مماثلتها لما وافق لفظها من صفات الخلق.

4- عدم العلم بكيفياتها[5].

وصور هذه القياس أربع صور:

---

(1) المنطقيين 351.

(2) الدرء 5/ 259، 260 المنطقيين 371.

(3) الدرء 6/ 133، المنطقيين 150، 159، 162، 202، 209، 364، 383.

(4) الدرء 5/ 84، 7/ 154، 322، 362، الأصفهانية 49، نقض التأسيس 1/ 327، المنطقيين 150.

(5) كما قرر ذلك شيخ الإسلام في التدمرية تحت الأصلين الشريفين، وانظر 42، 43، 45، 46.

الأولى: القول في الأسماء والصفات كالقول في الذات:

وهذه الصورة إلزام لطوائف النفاة، وأخصهم بها الغلاة، وصورته أن يقال: ما ذات الله تعالى؟

فإما أن يفسروها بأنها كذوات خلقه، فهذا غاية التمثيل والشرك.

أو أن يفسروها بأنها ذات حقيقة كاملة قائمة بنفسها، لا تماثل ذوات خلقه.

فيقال: هكذا الأسماء والصفات، ما هي؟

فإما أن يفسروها بأنها كأسماء خلقه وصفاتهم، فهذا غاية التمثيل والشرك.

أو أن يفسروها بأنها أسماء وصفات حقيقية كاملة قائمة بذاته، لا تماثل أسماء خلقه ولا صفاتهم.

فمن ادعى التفسير الأول فيهما، فهو في غاية التمثيل والشرك الذي لا قائل به.

ومن ادعى التفسير الثاني فيهما، فهو في غاية التوحيد والتبجيل والتعظيم.

ومن ادعى التفسير الثاني في الذات، والتفسير الأول في الأسماء والصفات أو بعضها، فهو متناقض مخالف لصريح العقل القاضي بالتسوية بين المتماثلات.

ولهذا فكل محذور يفرون منه في إثبات الأسماء والصفات، فهو لازم لهم في إثباتهم للذات[1].

الثانية: القول في الصفات كالقول في الأسماء:

وهذه الصورة إلزام لمن أثبت الأسماء ونفي الصفات، كالمعتزلة ومن اتبعهم، وصورته أن يقال: ما أسماء الله تعالى؟

---

(1) التدمرية 43- 46، ورسالة إلى أهل الثغر 216 تحقيق الجنيدي، الحجة في بيان المحجة 1/ 175، 288، ذم التأويل 15، 25.

فإما أن يفسروها بأنها كأسماء الخلق.

أو أن يفسروها بأنها أسماء حقيقية كاملة قائمة بذاته، لا تماثل أسماء الخلق.

فيقال: هكذا الصفات الإلهية، ما هي؟

فإما أن يفسروها بأنها كصفات خلقه.

أو أن يفسروها بأنها صفات حقيقية كاملة، قائمة بذاته، لا تماثل صفات الخلق.

فمن ادعى التفسير الأول في كل منهما، فقوله غاية التمثيل والشرك.

ومن ادعى التفسير الثاني في كل منهما فقوله غاية التوحيد والتعظيم.

ومن ادعى التفسير الثاني في الأسماء، والتفسير الأول في الصفات أو بعضها، فهو متناقض مخالف لصريح العقل القاضي بالتسوية بين المتماثلات.

ولهذا فكل محذور يفرون منه في إثبات الصفات، فهو لازم لهم في إثباتهم الأسماء[1].

الثالثة: القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر:

وهذه الصورة إلزام لمن أثبت بعض الصفات ونفي بعضها، كالكلابية والأشعرية والماتريدية، وصورته أن يقال: ما الصفات التي تثبتونها؟

فإما أن يفسروها بأنها كصفات الخلق.

أو أن يفسروها بأنها صفات حقيقية كاملة، قائمة بذاته، لا تماثل صفات الخلق.

فيقال: وهكذا الصفات التي تنفونها، ما هي؟

فإما أن يفسروها بأنها كصفات الخلق.

أو أن يفسروها بأنها صفات حقيقية كاملة، قائمة بذاته، لا تماثل صفات

---

(1) التدمرية 35.

الخلق.

فمن ادعى التفسير الأول فيهما، فهو ممثل جاهل بربه، وهم لا يقولون هذا.

ومن ادعى التفسير الثاني في كل منهما، فهو موحد عارف بربه.

ومن ادعى التفسير الثاني فيما أثبته، والتفسير الأول فيما نفاه، فهو متناقض أولاً، ومتحكم ثانيًا، ومخالف لصريح العقل القاضي بالتسوية بين المتماثلات ثالثًا.

ولهذا فكل محذور يفرون منه فيما نفوه، فهو لازم لهم فيما أثبتوه[1].

الرابعة: القول في بعض الأسماء كالقول في بعضها الآخر:

وهذه الصورة إلزام لمن أثبت معاني بعض الأسماء ونفي معاني بعضها من متكلمة الصفاتية، وهو رد على من كان أفحش منهم نفيًا من المعتزلة القائلين بأنها ألفاظ مشتركة أو أعلام محضة مترادفة، وصورته أن يقال:

ما الأسماء التي تثبتون معانيها؟

فإما أن يفسروها بأنها كل اسم دل على معنى مماثل لخلقه.

أو أن يفسروها بأنها كل اسم دل على معنى صحيح يليق بجلال الله وكماله، ولا يماثل خلقه.

فيقال: وهكذا الأسماء التي تنفونها، ما هي؟

فإما أن يفسروها بأنها كل اسم دل على معنى مماثل لخلقه.

أو أن يفسروها بأنها كل اسم دل على معنى يليق بالرب تعالى، ولا يماثل خلقه.

فمن ادعى التفسير الأول فيهما، فهو جاهل بربه، ممثل له، وهم لا يقولونه.
ومن ادعى التفسير الثاني في كل منهما، فهو عارف بربه، موحد له.

---

(1) التدمرية 31- 43.

ومن ادعى التفسير الثاني فيما أثبته، والتفسير الأول فيما نفاه، فهو متناقض أولاً، ومتحكم في اللغة ثانيًا، ومخالف لصريح العقل القاضي بتسوية المتماثلات ثالثًا[1].

هذه خلاصة الصور الأربع الصحيحة من القياس المساوي المماثل، وهي ثمرة من ثمرات إثبات التواطؤ، كما أشار إليه شيخ الإسلام -رحمه الله-[2].

القياس الثاني: قياس الأولى أو الأحرى أو الأقوى أو الأعلى، الذي اجتمع أصله وفرعه في أمر متفاضل متفاوت، وهو:

إثبات حكم الأصل للفرع بجامع المشترك المتفاضل ثبوتا أو انتفاءً.

وله وجهان: طردي وعكسي، ولو صورتان: تمثيلية وشمولية.

ومدار هذا القياس على مجموع إثبات القدر المشترك الجامع بين صفات الخالق والمخلوق، وإثبات القدر المميز المفرق بينهما[3].

وصور هذا القياس أربع صور:

الأولى: قياس الأولى الطردي الشمولي:

وهو إثبات مقابل إثبات، أو نفي مقابل نفي، فنقول:

1- كل صفة كمال ذاتي اتصف بها المخلوق، فالخالق أولى بالاتصاف بها، كالحياة والعلم والقدرة والإرادة وغيرها.

2- ولك صفة نقص ذاتي يتنزه عنها المخلوق، فالخالق أولى بتنزهه عنها، كالبكم والمرض والصمم والعمى والعجز، وغيرها.

3- وكل صفة كمال على سبيل المقابلة ثبتت للمخلوق، فالخالق أولى بثبوتها له، كالمكر بالماكر، والخديعة للمخادع، والكيد للكائد، وغيرها[4].

الثانية: قياس الأولى العكسي الشمولي:

وهو إثبات مقابل انتفاء، أو انتفاء مقابل إثبات، فنقول:

1- كل صفة كمال ذاتي انتفت عن المخلوق لنقصه، فالخالق أولى بالاتصاف بها؛ لكماله، كالخلق والرزق والإحياء والإماتة.

---

(1) هذه الصورة زدتها على الصور الثلاث السابقة إلزامًا لمتكلمة الصفاتية، وهي وجه آخر للصورة الثالثة.

(2) شرح النزول 112.

(3) المنطقيين 154، 155.

(4) الدرء 7/ 154، 323، 362، نقض التأسيس 1/ 327، التدمرية 50، الأصفهانية 49، المنطقيين 350.

2- وكل صفة نقص ذاتي اتصف بها المخلوق لنقصه، فالخالق أولى بانتفائها عنه؛ لكماله، كالموت والأكل والشرب وغيرها.

3- وكل صفة كمال في حق المخلوق، وثبتت له وليست كمالاً في ذاتها، فالخالق أولى بانتفائها عنه؛ لأنها نقص في حقه، كالولد والوالد والزوجة والشبع والري وغيرها.

4- وكل صفة نقص في حق المخلوق، وانتفت عنه، وليست نقصًا في ذاتها، فالخالق أولى بثبوتها له؛ لأنها كمال في حقه، كالتكبر والخيلاء والتمنن وحب الثناء[1].

الثالثة: قياس الأولى الطردي التمثيلي:

وقد جاء القرآن بهذا في مواضع كثيرة، ومنها:

1- قوله تعالى: (ضَرَبَ لَكُم مَّثَلاً مِّنْ أَنْفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الروم: 28].

وقال تعالى: (وَاللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللهِ يَجْحَدُونَ) [النحل: 71].

ففي هاتين الآيتين استفهام: هل يشارككم عبيدكم في أموالكم وأهليكم، فأنتم وإياهم في هذا سواء، حتى تخافون منهم أن يقاسموكم في هذا؟

إذا كان ذلك ليس كذلك، وأنتم لا ترضون ذلك، لما لكم عليهم من الفضل والكمال، فالله تعالى أحق وأولى أن لا يكون له شريك من خلقه في جميع كمالاته سبحانه[2].

2- قوله تعالى: (وَيَجْعَلُونَ للهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَللهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ

---

(1) الدرء 7/ 154، 323، 362، نقض التأسيس 1/ 328، التدمرية 50، الأصفهانية 49.

(2) الدرء 7/ 366- 368، المنطقيين 350.

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [النحل: 57- 60].

وقال تعالى: (وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءاً إِنَّ الإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [الزخرف: 15- 19].

وقال تعالى: (وَيَجْعَلُونَ للهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ) [النحل: 62]

ففي هذه الآيات وغيرها كثير استنكار ما نسبه الكفار إلى الله من قولهم: إن الملائكة بنات الله.

فإذا كان أحدهم لا يرضى البنات ويكره نسبتهن إليه ويستحي من ذلك لأنه نقص كما يقولون، فالله تعالى أحق وأولى أن لا يكون له شيء من البنات؛ لكماله ووحدانيته، لاسيما والملائكة عباد له قانتون[1].

الرابعة: قياس الأولى العكسي التمثيلي:

وقد جاء القرآن بهذا في مواضع كثيرة جدًا، ومنها:

1- قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ) [النحل: 20- 22].

وقال تعالى: (أَفَمَن يَّخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ) [النحل: 17].

وقال تعالى: (أَمْ جَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) [الرعد: 16].

وقال تعالى: (هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ) [لقمان: 11].

ففي هذه الآيات وأمثالها كثير استدل على بطلان العبادة لما دون الله لاتصافه بالنقص فهو ميت لا حياة به، ومخلوق لا يخلق شيئًا.

(1) الدرء 7/ 362- 366، المنطقيين 351.

والله تعالى أولى وأحق بعكس هذه الصفات من كمال الحياة التي لا يعرض لها نقص، وكمال الخلق الشامل لكل شيء.

2- وقوله تعالى: (إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا) [مريم: 42].

وقال تعالى: (قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ) [الشعراء: 72، 73].

وقال تعالى: (إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) [فاطر: 14].

وقال تعالى: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ) [البقرة: 171].

وقال تعالى: (أَيُشْرِكُونَ مَا لاَ يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [الأعراف: 191] إلى قوله تعالى: (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ تُنْظِرُونِ) [الأعراف: 195].

ففي هذه الآيات وأمثالها كثير استدل على بطلان العبادة لغير الله لاتصاف غيره بالنقص، من الصمم والبكم والعمى، وعدم النفع أو الضر، وأنها لا تغني شيئًا، وليس لها أرجل فتمشي، ولا أيد فتبطش، ولا أعين فتبصر، ولا آذان فتسمع.

والله تعالى أحق وأولى بعكس هذه الصفات من كمال السمع والكلام والبصر والقدمين واليدين والعينين والسمع والبصر والبطش[1].

هذه خلاصة الصور الأربع الصحيحة من قياس الأولى والأعلى.

(1) الدرء 7/ 394، 395، الفتاوى 5/ 220- 223.

المبحث الثاني: فوائد التفريق بين الوجود الذهني والوجود العيني:

والوجود الذهني: عبارة عن كون الشيء في الأذهان، ويسمى: الوجود العلمي.

والوجود العيني: عبارة عن كون الشيء في الأعيان، ويسمى: الوجود الخارجي[1].

والموجودات الذهنية هي المعاني الكلية المطلقة بما فيها من:

1- عموم كلي.

2- وتركيب عقلي[2].

ويدخل في هذا الكليات الخمس المنطقية: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة أو العرض الخاص، والعرض العام[3].

أما الموجودات العينية فهي أفراد هذه الكليات الداخلة تحت معانيها الكلية.

وبهذا يعلم أن:

1- القدر المشترك هنا: موجود ذهني.

2- والقدر المميز: موجود عيني خارجي، وهو القدر المختص.

3- وأن المعدوم: شيء موجود في العلم والذهن لا في العين والخارج، ولهذا يتعلق به العلم والإرادة[4].

وبهذا الفرق تتحقق تسع فوائد:

الفائدة الأولى: بطلان شبهة التركيب:

والقائل بها فريقان: رأوا أن الوجود الكلي المشترك موجود في الخارج،

---

(1) الكليات 925.

(2) المنهاج 2/ 590، شرح النزول 89.

(3) المنهاج 2/ 589.

(4) الفتاوى 6/ 347.

وإثبات الرب تحت هذا العموم الكلي يستلزم أمرًا زائدًا على الوجود الكلي الخارجي، وهو الحقيقة أو الماهية أو النفس أو الذات.

ومجموع (الوجود والماهية) يقتضي التركيب والافتقار.

والفريقان القائلان بهذا: الفلاسفة لكنهم قالوا إن الكلي يوجد في الخارج كليًا، والآمدي وأمثاله قالوا: إن الكلي يوجد في الخارج جزئيًا وهو جزء من المعين.

قالوا: فهذا تركيب ممتنع، وافتقار ممتنع[1].

والجواب أن يقال:

أولاً: جهة الاشتراك تختلف عن جهة الامتياز، فالاشتراك كلي لأنه في وصف مطلق مقطوع عن المحل، والامتياز جزئي معين لأنه في وصف مقيد خاص بالمحل، وبهذا تعرف أن جهة وجود الاشتراك تختلف عن جهة وجود الامتياز.

فالاشتراك وجود ذهني علمي خيالي، والامتياز وجود عيني خارجي.

فليس في الخارج مجموع هذين الأمرين، فيكون مركبًا منهما، بل ليس في الخارج إلا ما هو مختص.

فإذا قيل: (الموجودان مشتركان في مسمى الوجود) فليس المراد أنهما اشتركا في أمر بعينه موجود في الخارج، فهذا ممتنع[2].

فضلاً عن أن يكون هذا المعين هو نفسه موجود في هذا المعين وهو نفسه موجود في هذا المعين فهذا مخالف للحس والعقل[3].

فليس المراد بالاشتراك هنا سوى الاتفاق والمشابهة التي تقتضي وجود نظير صفته في غيره، لا وجود نفس الصفة في غيره[4].

---

(1) الدرء 5/ 138، 313، المنهاج 2/ 581، 584.

(2) الدرء 5/ 116- 118، المنهاج 2/ 587، 588، 4/ 151، 154.

(3) المنهاج 8/ 36، 37.

(4) الدرء 4/ 260.

وإذا قيل: (لابد لكل واحد منهما ما يمتاز به) قلنا: لم يشتركا في أمر خارجي حتى يحتاجا إلى ما به الامتياز، بل هما ممتازان بأنفسهما، وتشابههما في وصف ذهني لا يحتاج إلى مميز بين عينيهما، بل كل منهما ممتاز عن الآخر بنفسه وما يخصه[1].

ثانيًا: هذه الشبهة التي ينفون بها الصفات أو معانيها مبنية على ألفاظ مجملة مشتركة موهمة[2]:

1- لفظ التركيب:

فإن أريد به تركيب الموجود من أجزائه التي يتميز بعضها عن بعض، وهو تركيب الجسم من أجزائه، والثوب من أجزائه، والشراب من أجزائه، فهذا باطل ممتنع عن الله تعالى، ولا يدل عليه تركيبهم المزعوم من الوجود والماهية.

وإن أريد به تركيب الأنواع من الجنس والفصل؛ فهذا أمر اعتباري ذهني لا وجود له في الخارج، كتركيب الإنسان من حيوان وناطق، فهذا تركيب مما به الاشتراك بين الأنواع وما به الامتياز بينها.

فهذا:

- لا نسلم أنه تركيب من أجزاء، وإنما هي ذات قائمة بنفسها، مستلزمة للوازمها التي لا يصح وجودها إلا بها، وليس هذا تركيبًا من أمرين مختلفين، وإنما هو عموم وخصوص عقلي في جنس واحد وهو الوجود، وهذا لا يسمى تركيبًا باتفاق العقلاء[3].

- ولو سلمنا تسميته تركيبًا، فإنما هو اصطلاح لفظي حادث مبتدع، لكن لا يمنع من نفي الصفات أو معانيها[4].

2- لفظ الافتقار:

---

(1) الدرء 4/ 256، 5/ 116.

(2) الصفدية 1/ 109.

(3) المنهاج 8/ 34، 35.

(4) الفتاوى 6/ 346، 347، المنطقيين 223، 224، 226، 315، الدرء 5/ 142.

فإن أريد به افقتار معلول لعلته أو أثر لمؤثره أو فعل لفاعله، فهذا معنى باطل لا يصح نسبته إلى الله تعالى، ولا تقتضيه الصفات الإلهية، وإن أريد به افتقار لازم لملزومه أو شرط لمشروطه أو صفة لمحلها، فهذا معنى حق لازم واجب لكل موجود، ونفيه تعطيل محض[1].

3- لفظ الماهية:

لفظ مولد، كالكيفية والأينية وسائر الأسماء المأخوذة من أدوات الاستفهام، وهي جواب: ما هو؟

والماهية: ما يرتسم في النفس من الشيء، أو: ما يصور الشيء في نفس السائل، فهي عبارة عن الصور الذهنية[2].

فإن أريد بالماهية ما يتصور في الذهن، وبالوجود ما يكون في الخارج فهذا معنى صحيح؛ لأن الفرق بين مصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح.

وإن أريد بالماهية شيء خارجي موجود زائد عن الوجود مجرد عنه، فهذا معنى باطل لا يقول به أحد من العقلاء، فإن المثلث الذي تعرفه قبل أن تعرف وجوده الخارجي هو المثلث المتصور في الذهن الذي لا وجود له في الخارج، فمن الممتنع أن تعلم ماهية المثلث الموجود في الخارج قبل أن تعلم وجوده في الخارج، فما في الخارج لا تعلم ماهيته ولا حقيقته حتى تعلم وجوده، وما علمت ماهيته وحقيقته قبل وجوده لم يكن له ماهية ولا حقيقة بعد إلا في الذهن.

وبهذا يعلم أن الماهية هنا أمر ذهني لا خارجي، وأنها هي نفس الأعيان الموجودة في الخارج، ومن ظن أن الماهيات ثابتة في الخارج وأنها غير الأعيان الموجودة فقد غلط بالضرورة[3].

ثالثًا: أن يقال:

---

(1) الدرء 4/ 260، 261، المنطقيين 226، 227.

(2) المنهاج 2/ 594، المنطقيين 65.

(3) المنهاج 2/ 594، المنطقيين 312.

1- لفظ الوجود كلفظ الحقيقة والماهية والنفس والذات، كلها ألفاظ كلية مشتركة، تنقسم إلى واجب وممكن، وقديم ومحدث، فهي ألفاظ متواطئة، فلا فرق بين ما جعلوه كليًا مشتركًا، وهو الوجود، وما جعلوه مختصًا وهو الماهية أو الحقيقة، إلا ما غلب عليه استعمالهم في المنطق من اعتبار الوجود لما في الخارج، والماهية لما في الذهن، وهذا أمر لفظي اصطلاحي[1].

2- والحق أن هذا محض تحكم في شيئين متساويين في العموم والخصوص، فقدروا أحدهما في حال عمومه والآخر في حال خصوصه[2].

3- ثم إذا قلتم: لابد من المميز بينهما وهو الماهية أو الحقيقة.

قلنا: المشترك هو الوجود العام الكلي، والمميز هو الوجود الخاص المعين، أو المشترك هو الماهية العامة الكلية، والمميز هو الماهية الخاصة المعينة، وهكذا في كل ما ذكروا من الألفاظ، فلا يحتاج أن يقال: هو مركب من وجود وماهية، هذا لو قدر أن الوجود الكلي ثابت في الخارج، فكيف والأمر بخلاف ذلك[3].

4- فالواجب أخذ كل واحد منهما إما عامين مطلقين أو خاصين مقيدين، فالمطلق مساو للمطلق، والمقيد مساو للمقيد، هذا مقتضى العدل:

فالوجود المطلق مساو ومطابق للماهية المطلقة والحقيقة المطلقة.

والوجود المقيد مساو ومطابق للماهية المقيدة والحقيقة المقيدة[4].

فيصح أن يقال: إن الله تعالى:

موجود وجودًا ذهنيًا؛ غير وجوده وجودًا عينيًا خارجيًا.

وموجود وجودا ذهنيًا؛ غير حقيقته أو ماهيته أو ذاته العينية الخارجية.

---

(1) الدرء 1/ 292، 293، 5/ 102، المنطقيين 65.

(2) المنهاج 4/ 258، 8/ 34.

(3) المنهاج 2/ 120، 8/ 34، 35.

(4) المنهاج 2/ 120، 588.

وماهيته أو حقيقته الذهنية؛ غير وجوده الخارجي العيني.
وماهيته أو حقيقته الذهنية؛ غير ماهيته أو حقيقته العينية الخارجية.
وإنما صحت هذه التعبيرات؛ لأن الفرق إنما يحصل بينها بأن يجعل أحدهما ذهنيًا والآخر خارجيًا.
أما وجود كل شيء في الخارج فهو عين ماهيته الخارجية.
ووجود كل شيء في الذهن هو عين ماهيته الذهنية.
فالعبرة بتنوع الوجود إلى ذهني وعيني، لا بتنوع الألفاظ من حقيقة أو ماهية أو غيرهما[1].

5- وبهذا يتبين لك أن قولهم بالتركيب من الوجود والماهية إنما هو تلاعب بالألفاظ، وعبث في التعبير، وتلبيس على الناس، وتمويه على العقول[2]، لأنهم لو قالوا: إن الله تعالى مركب من الوجود الكلي المطلق والوجود الجزئي المقيد، لما قبل منهم، لكن عمدوا إلى لفظ الحقيقة أو الماهية أو نحوهما مقابل الوجود ليكون أدعى لقبول هذه الشبهة والاستجابة لها[3].

مع قولهم بأن الوجود الكلي المطلق موجود في الخارج إما كليًا كما هو كلي أو جزئيًا في المعين كما يقول الرازي الآمدي وأمثالهما[4].

فعاد الأمر كله إلى ظنهم أن المطلق الكلي موجود في الخارج، وقد عرفت أن هذا خطأ في العقل والحس والفطرة واللغة اتفاقًا.

وأخيرًا: فقد اتضح لك أن ما جعلوه تركيبًا قد أخطأوا فيه لفظًا ومعنى، وأنه بتقديره تركيبًا فهو تركيب عقلي ذهني لا وجود له في الخارج، ولو قدر هذا تركيبًا كما يزعمون فإنه في هذه الحال نزاع لفظي، لا يمكن نفيه عن موجود لا واجب ولا ممكن[5].

<u>الفائدة الثانية: بطلان القول بالأحوال مع نفي الصفات:</u>

---

(1) المنهاج 8/ 38، نقض التأسيس 1/ 328، 329، التدمرية 129، 130.

(2) الدرء 5/ 184.

(3) المنهاج 8/ 34، 35.

(4) الدرء 5/ 126.

(5) المنهاج 2/ 590، الفتاوى 6/ 347، الصفدية 1/ 126.

فإن البهشمية نظروا في الصفات فرأوا:

1- ما فيها من التواطؤ والعموم والاشتراك.

2- وأن المشترك غير المميز، والوجود زائد على الحقيقة والماهية.

فقالوا بإثبات الأحوال وجعلوها:

1- لا موجودة، لئلا تكون أعيانًا أو صفات للأعيان؛ فيبطل ما فيها من الاشتراك والعموم اللازم للتواطؤ.

2- ولا معدومة، لئلا يظن عدم ثبوتها.

وهي بهذا معان كلية ذهنية لا وجود لها في الخارج، وقد علمت فيما تقدم أن الموجودات الذهنية المجردة عن الوجود الخارجي أمور خيالية عدمية محضة لا حقيقة لها، فضلاً عن كونها قد جمعت نفي النقيضين الوجود والعدم.

فبطل بالقول بالأحوال أمران:

1- الاشتراك اللازم للتواطؤ؛ لأنه لا معنى للمعاني الذهنية الكلية إذا لم تكن موجودة في الخارج معينة مختصة.

2- الامتياز اللازم للاختصاص؛ لأن الأحوال المذكورة هنا خيالات لا يحصل بها التمييز والتعيين(1).

والحاصل أن إثبات الأحوال معان كلية عامة ذهنية أمر لا خلاف فيه بين الناس، لكن:

- إثباتها كإثبات البهشمية ممتنع في العقل؛ لأنه رفع للنقيضين الوجود والعدم.

- وإثباتها كإثبات بعض الصفاتية كأبي بكر الباقلاني(2)، وأبي يعلى وأبي

---

(1) المنهاج 2/ 581، 582، 590، 591، الدرء 5/ 35، 10/ 234، التدمرية 131.

(2) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني، البصري الشافعي الأصولي المتكلم المشهور، كان على مذهب أبي الحسن الأشعري ومؤيدًا اعتقاده وناصرًا طريقته، سكن بغداد، وصنف التصانيف الكثيرة في علم الكلام وغيره، توفي ببغداد سنة (403هـ).

انظر: "تاريخ بغداد" (455/2)، و"وفيات الأعيان" (98/4)، و"العبر" (207/2)، و"شذرات الذهب" (168/3).

المعالي في أحد قوليه: باطل ممتنع؛ لأنه إثبات لوجود معان كلية عامة وجودًا خارجيًا، والكليات لا توجد في الخارج إلا معينة مختصة[1].

<u>الفائدة الثالثة: بطلان القول بالاشتراك اللفظي:</u>

فالشهرستاني والرازي والآمدي ونحوهم:

1- ظنوا أن القول بأن وجود كل شيء هو نفس حقيقته وماهيته الموجودة: لازم للقول بالاشتراك اللفظي.

2- وظنوا أن القول بأن وجود كل شيء زائد على حقيقته وماهيته الموجودة: لازم للقول بالتواطؤ.

3- وعلموا أن الأشعري وغيره من جماهير الخلق من الأولين والآخرين قالوا: بعدم التفريق بين الوجود والماهية.

فقالوا: بالاشتراك اللفظي، ونسبوه إلى الأشعري ، وأبي الحسن البصري ، وهو خطأ عليهما[2].

ومقتضى هذا القول المنع من ثبوت المعنى الكلي في الذهن أصلاً، فصارت ألفاظ الأسماء والصفات ألفاظًا لا معاني لها[3].

ومما سبق من التفريق بين الوجودين الذهني والعيني يتبين لك أن كلامهم في الوجود والحقيقة أو الماهية كلام فاسد، إذ العبرة بنوع الوجود.

فإثبات الوجود يتضمن معنى كلي ووجوده وجود ذهني، ومعنى جزئي ووجوده وجود عيني، وإثبات الصفات يتضمن معان كلية ووجودها وجود ذهني، ومعانيها معان جزئية ووجودها وجود عيني، فإذا بطل لازم القول بالاشتراك اللفظي: بطل القول بالاشتراك اللفظي.

وهذا القول والقول بالأحوال يجمعهما الاتفاق في مجرد اللفظ، وعدم الاستدلال بالألفاظ على شيء من المعاني وبطلان أحدهما كاف في بطلان الآخر[4].

---

(1) الدرء 5/ 35، المنهاج 8/ 32.

(2) المنهاج 2/ 581، 582، 8/ 32، 33.

(3) الدرء 5/ 120، المنهاج 2/ 591.

(4) الصفدية 1/ 99.

الفائدة الرابعة: بطلان القول بالوجود المطلق:

سواء كان بلا شرط، أو بشرط الإطلاق، أو بشرط الإطلاق من الأمور الثبوتية. وبطلان هذه المقالات بتقرير التواطؤ ظاهر من وجهين:

الأول: أن الوجود المطلق في جميع هذه المقالات إنما هو إثبات للقدر المشترك فقط، دون القدر المميز، بل هو نفي للميز، وهذا قصور ظاهر.

الثاني: أن الوجود المطلق وجود ذهني علمي لا خارجي عيني، وقد تقرر أن الموجودات الذهنية المحضة موجودات عدمية.

فالرب بهذا معدوم غير موجود، وهذا منتهى التعطيل نسأل الله سواء السبيل.

الفائدة الخامسة: التفريق بين الاسم والمسمى:

والاسم: هو اللفظ العلم على الذات، سواء اقترن بمعنى أو لا.

والمسمى: هو الذات التي يطلق عليها الاسم وتنادى به.

وقد اختلف في هذه المسألة قديمًا، لكن لم يشتهر النزاع فيها إلا بعد الأئمة، أحمد وغيره، والمعروف عندهم الإنكار على الجهمية القائلين إن أسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، فأسماء الله مخلوقة[1].

وفي هذه المسألة خمسة أقوال:

1- الاسم عين المسمى، قاله أكثر المنتسبين إلى السنة، كأبي القاسم الطبراني ، واللالكائي[2]، وأبي محمد البغوي[3]، وغيرهم، وهو أحد قولي

---

(1) الفتاوى 6/ 185، 204، 292.

(2) الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي الحافظ الفقيه الشافعي، محدث بغداد. سمع أبا طاهر المخلص وطبقته وتفقه بأبي حامد الإسفرايني، قال الخطيب: كان يحفظ ويفهم وصنف في السنن ورجال الصحيحين. مات بالدينور في رمضان سنة ثمان عشرة وأربعمائة. (طبقات الحفاظ85/1، والعبر 188/1).

(3) هو الحسين بن مسعود بن محمد، العلامة محيي السنة أبو محمد البغوي، ويعرف بابن الفراء تارة وبالفراء أخرى، أحد الأئمة، تفقه على القاضي الحسين، وكان دينًا عالمًا، عاملًا على طريقة السلف، قال الذهبي: كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه، بورك له في تصانيفه ورزق القبول لحسن قصده وصدق نيته توفي في مرو الروذ في شوال سنة ست عشرة وخمسمائة. (طبقات الشافعية 47/1)، وطبقات المفسرين(7/1)

الأشعري، واختاره أبو بكر بن فورك[1]، وغيره.

2- الاسم غير المسمى، قاله الجهمية والمعتزلة وتابعهم جماعة من الأشعرية، كالغزالي ، والرازي وغيرهما، ونصره ابن حزم [2]، بناء على أن أسماء الله مخلوقة.

3- التوقف، لأن القول بدعة، كما قال إبراهيم الحربي[3]، ومثله قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري[4]: فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع ولا قول من إمام فيستمع، فالخوض فيه شين والصمت عنه زين[5].

4- الاسم للمسمى، وهو اختيار عامة المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيره، وإذا قيل لهم: أهو هو، أم غيره؟ قالوا بالتفصيل.

5- التفصيل، وهو المشهور عن الأشعري[6] .

فالاسم يطلق ويراد به أمران:

أ- فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك، فالاسم

---

(1) الإمام المتكلم، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتكلم، صاحب التصانيف في الأصول والعلم، روى مسند الطيالسي عن أبي محمد بن فارس، وتصدّر للإفادة بنيسابور، وكان ذا زهد وعبادة، وتوسّع في الأدب والكلام والوعظ والنحو. توفي سنة 407 هـ. (العبر 181/1).

(2) الفصل 5/ 27- 36.

(3) هو الشيخ الإمام شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، البغدادي، الحربي، صاحب التصانيف، مولده في سنة ثمان وتسعين ومائة. قال أبو بكر الخطيب: كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعلله، قيمًا بالأدب، جماعة للغة، صنف " غريب الحديث "، وكتبا كثيرة، وأصله من مرو، مات الحربي ببغداد، ودفن في داره يوم الاثنين، لسبع بقين من ذي الحجة، سنة خمس وثمانين ومائتين، في أيام المعتضد. (السير 356/13)

(4) محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر الفقيه المفسر المؤرخ ولد في آمل طبرستان واستوطن بغداد وتوفى بها امتنع عن القضاء وولاية المظالم، له جامع البيان في تفسير القرآن وله اختلاف الفقهاء وأخبار الرسل والملوك ويعرف بتاريخ الطبري، توفى سنة 310 هجرية.(م.الأعلام 105/1).

(5) صريح السنة 26 (34).

(6) الفتاوى 6/ 185- 189.

المذكور في الكلام المؤلف المنظوم يراد به المسمى.

ب- وإذا قلت: الله اسم عربي، أو الرحمن اسم مشتق، ونحو ذلك، فالاسم هنا يراد به اللفظ والقول[1].

وبهذا تعرف أن سبب النزاع في هذه المسألة راجع إلى عد التفريق بين ما في الأذهان وما في الأعيان.

فالاسم الذي هو اللفظ والقول يتناول أمرين:

الأول: أمر ذهني، وهو اللفظ، والمعنى المشتق من الاسم وهو الصفة.

والثاني: أمر عيني، وهو الذات الخارجية المسماة بهذا الاسم[2].

فالاسم بالاعتبار الأول غير المسمى، وبالاعتبار الثاني عين المسمى، والله أعلم.

الفائدة السادسة: التفريق بين الصفة والموصوف:

وهي المراد بقولهم: هل الصفات زائدة على الذات؟

وللناس فيها ثلاث مقالات:

1- مقالة المعتزلة، أن الصفات عن الذات، ليست زائدة عليها.

2- مقالة الأشعرية، أن الصفات غير الذات، فهي زائدة عليها.

3- مقالة السلف، قالوا: لا نقول هي هي ولا غيرها، بل بالتفصيل.

أ- فإن أريد بالذات: الذات المجردة عن الصفات، فليست الصفات هي هذه الذات المجردة، بل غيرها، وهي زائدة عليها.

ب- وإن أريد بالذات: الذات الموصوفة بالصفات، فالصفات هي هذه الذات الموصوفة، وليست غيرها، ولا زائدة عليها[3].

وبهذا تعرف أن هذه المسألة مبنية على التفريق بين الوجودين الذهني

---

(1) الفتاوى 6/ 189، 191، 192، 202، 203، شرح الطحاوية 131.

(2) الفتاوى 6/ 203، 209.

(3) الفتاوى 236،237، الجواب الصحيح 2/ 154، شرح الطحاوية 129، 130.

والعيني:

1- فالأشعرية: لو اهتدت إلى هذا الفرق في هذه المسألة، لما أطلقت القول بالمغايرة إلا مقيدًا بالذهن، أما الخارج فلا يوجد سوى ذات موصوفة بصفاتها.

2- والمعتزلة: لو أدركت هذا الفرق، لعلمت أن الصفات معان ذهنية لا تقتضي التعدد الخارجي، فالذات الخارجية واحدة بصفاتها، كما لا يمكن أن تكون ذات مجردة عن الصفات إلا في الذهن المجرد.

الفائدة السابعة: التفريق بين الصفة والفعل:

والصفة: هي المعنى القائم بذاته تعالى.

والفعل: هو إحداث آحاد الصفة إذا تعلقت بها المشيئة.

ومنه قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء: 164].

وقوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [يس: 82].

وقوله تعالى: (وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ) [محمد: 28]، مع قوله تعالى: (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) [المائدة: 119].

فالصفة: التكليم، والتكوين، والرضوان.

والفعل: كلم، وكن، ورضي[(1)].

وقد اختلف الناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

1- قول المعتزلة، وهو القول بنفي الصفة وهي المعنى القائم بالذات، فضلاً عن إثبات الفعل المتعلقة بالمشيئة.

2- قول الأشعرية والكلابية وكثير من الحنبلية، ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية قالوا: بإثبات الصفة معنى لا فعلاً متعلقًا بالمشيئة، فصارت الأفعال عندهم معان قديمة، أو هي المفعولات، أو إرادة المفعولات.

3- قول أهل السنة، بإثبات الصفات: معان وأفعال[(2)].

وبهذا تعرف أن هذه المسألة راجعة إلى التفريق بين الوجودين الذهني

---

(1) الفتاوى 6/ 145، 146.

(2) الفتاوى 6/ 146- 148.

والعيني، فالصفة معنى ذهني مجرد، قائم بذاته تعالى، كالصفات الذاتية من الحياة والعلم والجمال والوحدانية، بخلاف الفعل فهو إحداث شيء إما لازمًا أو متعديًا، ولهذا كان من كلامهم: (القول في توحيد الصفات والأفعال)، هكذا بالعطف. فعدم التفريق بين الفعل والصفة، كعدم التفريق بين الوجودين الذهني والعيني، وتفسير الفعل بالصفة، كتفسير الوجود العيني بالوجود الذهني.

الفائدة الثامنة: التفريق بين الفعل والمفعول:

والمقصود بالفعل هنا هو الفعل المتعدي، بخلاف التي قبلها فهي شاملة للأفعال اللازمة والمتعدية، وإن كانا جميعًا يسميان عند المتكلمين بحلول الحوادث[1].

واللازمة: كالنزول والمجئ والاستواء.

والمتعدية: كالخلق والإحياء والإماتة[2].

وقد وقعت الشبهة في هذه المسألة؛ لأن المصدر يطلق في اللغة على أمرين:

1- على الفعل، وهو الغالب، ومنه قوله تعالى: (يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ) [الزمر: 6].

2- وعلى المفعول، وهو كثير، ومنه قوله تعالى: (وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ) [النساء: 119][3].

وهكذا سائر ألفاظ الأنواع، كالفعل والعمل والصنع والخلق والرحمة والأمر والعلم والقدرة[4].

وهذه المسألة فرع للتي قبلها، ولهذا كان الخلاف فيها كالخلاف في التي قبلها. والحاصل أن الأفعال المتعدية تتعلق بها ثلاثة أمور:

1- الصفة التي هي المعنى القائم بذاته، وهذا معنى ذهني وصفي نوعي.

2- الفعل الذي هو الإحداث، وهو خارجي عيني آحادي.

3- المفعول وهو المحدث، الحاصل من الإحداث.

والمخالفون في هذا الباب فريقان:

الأول: من قالوا بإثبات الثالث فقط، ونفي ما عداه، وهذا قول المعتزلة[5].

والثاني: من قالوا بإثبات الثالث في جميع صفات الأفعال، ونفي الثاني في جميع الصفات، وإثبات الأول في بعضها دون بعض، وهذا قول

---

(1) الفتاوى 5/ 379، 6/ 147.

(2) الفتاوى 5/ 379.

(3) الفتاوى 6/ 195، 340، 8/ 127.

(4) الفتاوى 8/ 121، 127.

(5) الفتاوى 6/ 147.

الأشعرية[1].

أما أهل السنة من أتباع السلف الصالح –رضي الله عنهم وأرضاهم- فأثبتوا جميع هذه الثلاث في جميع الصفات الفعلية اللازمة والمتعدية.

وبهذا تعرف أن جميع المخالفين في هذه المسألة لم يثبتوا لله تعالى سوى معنى مجرد ذهني مع إضافة ونسبة مجردة، وهذه كلها أمور عدمية لا وجودية، ومعناه أنهم لم يثبتوا لله تعالى فعلاً[2].

ومن جنس هذه المسألة، خلافًا، وسببًا، مسألة اللفظ، فإنه مصدر محتمل للإطلاقين، ولهذا قال الإمام أحمد[3] رحمه الله 241هـ.

"من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع لا يكلم"[4].

الفائدة التاسعة: التفريق بين عالم الغيب وعالم الشهادة:

وهذه الفائدة تتبين من خلال مسألتين:

المسألة الأولى: فساد تقسيم النفاة للعالم الموجود:

فإنهم قسموا العالم إلى قسمين:

1- المحسوس، وهو الموجودات الخارجية التي يمكن أن ينالها الحس.

2- والمعقول، وهو الموجودات المعقولات الذهنية التي لا يمكن الإحساس بها بحال[5].

---

(1) الفتاوى 6/ 148.

(2) الفتاوى 5/ 378.

(3) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي، وولد ببغداد سنة164هـ، ونشأ بها، وطلب الحديث، وطاف البلاد في طلب العلم، روى عن خلائق وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وإبراهيم الحربي وآخرون، وقال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم منه، مات ببغداد يوم الجمعة لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين. (طبقات الحفاظ 35/1).

(4) رواه الخلال في السنة بإسناد صحيح، كما في الفتاوى 12/ 325، وأبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف 11 (13)، وابن جرير في صريح السنة 26 (32).

(5) الدرء 6/ 33، 5/ 172.

هذا قول النفاة من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة المشائين، كابن سينا ومن اتبعه كالرازي والشهرستاني وغيرهم[1].

وقد خالفوا فيه الفلاسفة الطبيعيين المشتغلين بإثبات العالم الحسي، ورد العالم العقلي لأنه لا وجود له عندهم[2].

ولهذا قال طائفة منهم الآمدي:

الإمكان الخارجي يعرف بمجرد العلم بالإمكان الذهني، وعدم العلم بالامتناع، أو عدم لزوم الممتنع.

وأبطل من هذا قول المتفلسفة والمتكلمة كابن سينا والرازي وغيرهما: الإمكان الخارجي يعرف بمجرد إمكان تصوره الذهني.

وبهذا جعلوا الكليات الذهنية المشتركة أمورًا موجودة، لكن لا يمكن الإحساس بها كالنفس الناطقة مثلاً، فثبت إمكان موجود خارجي معقول غير محسوس[3].

وهذه حجة الفلاسفة المشائين على إخوانهم الطبيعيين.

وهي حجة الجهم على البراهمة السمنية الدهريين.

وحجة ابن سينا والرازي في قولهم بإمكان موجود لا داخل العالم ولا خارجه.

وهي حجة جميع النفاة على أهل الإثبات[4].

وبعد تقريرهم لوجود موجود معقول غير محسوس، نظروا في نصوص الأنبياء فوجدوها تقسم الوجود إلى غيب وشهادة، فقالوا: الشهادة هي المحسوس، والغيب هو المعقول، وما أخبرت به الرسل من الغيب فهو موجودات عقلية لا حسية[5].

---

(1) نقض التأسيس 1/ 75.

(2) الدرء 5/ 131، 169، 171، 175، المنطقيين 307.

(3) الدرء 5/ 133، المنطقيين 321، 322.

(4) الدرء 5/ 171.

(5) الدرء 5/ 168، 171،169، 175.

ولهذا جعلوا العلوم اليقينية هي العقليات المجردة، وجعلوها موضوع العلم الإلهي والحكمة العليا، وجعلوا الموجودات الحسية الغائبة مجرد وهميات خيالية[1].

وبهذا انتهوا إلى القول بإنكار المغيبات من الملائكة والجن، وأنهم جميعًا من القوي النفسانية وأخبارهم نوع من الكشف النفساني[2]، وأن الكرامات والمعجزات والسحر، قوى نفسانية مجردة[3]، وهكذا أمور المعاد وما فيها من الجنة ونعيمها والنار وعذابها.

وقالوا: إن الرسل فيما أخبروا به من صفات الرب خيلوا ومثلوا حتى أخرجوا المعقول في مثال المحسوس وصورته، حتى قال الفارابي: إن خاصة الأنبياء جودة التخيل والتخييل[4].

هذه صورة للضلال الذي وقع لهؤلاء بسبب عدم التفريق بين الوجود الذهني والوجود العيني، ولو اهتدوا إلى ما قرره السلف والأئمة وسائر العقلاء لقالوا:

العالم:

- إما معدوم، وهو ما لا وجود له إلا في الذهن المجرد، فهو خيال وهمي، بل قد يتصور الذهن ما لا يمكن وجوده من الجمع بين النقيضين أو الضدين[5].

- أو موجود، وهو ما أمكن إدراكه بالحواس في الدنيا أو الآخرة[6]. وهو قسمان:

أ- الموجود المشاهد، وهو ما وقع تحت الحواس أو بداهة العقل.

---

(1) الدرء 6/ 111، المنطقيين 309، 325.

(2) الصفدية 1/ 174، 187، 189.

(3) الصفدية 1/ 163.

(4) نقض التأسيس 1/ 75.

(5) المنطقيين 322.

(6) الدرء 5/ 130- 132، 171، 172.

ب- الموجود المغيب، وهو ما لم يقع تحت الحواس ولم تقتضه بداهة العقل[1].

وهذا هو تقسيم المرسلين كما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم:

قال تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقرة: 3].

وقال تعالى: (تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا) [هود: 49].

وقال تعالى: (هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) [الحشر: 22][2].

وبهذا تتبين أمور كثيرة منها:

1- أن تقسيم الوجود إلى غيب وشهادة، أمر إضافي نسبي اعتباري، فما غاب عنا فهو غيب، وإذا شاهدناه كان شهادة[3].

2- أن الغيب والشهادة يجتمعان في الوجود وهو إمكان الإدراك بالحواس، والإمكان إما في الدنيا أو الآخرة.

3- قول الفلاسفة بأن المحسوس هو عالم الشهادة قول باطل؛ لأن المحسوس منه ما هو غيب وإن كان لم يقع تحت حواسنا.

4- وقولهم بأن المعقول هو عالم الغيب قول باطل؛ لأن أصله أن الفرق قائم على إمكان الإحساس وهو ما لم يكن له اعتبار في الشرع فضلاً عن العقل، بل العبرة بوقوع الشيء تحت الحواس ثبوتًا أو انتفاء، وأعظم الغيب هو الله تعالى، وقد أخبرنا صلى الله عليه وآله وسلم أنا نراه كما نرى الشمس والقمر، ورؤيتهما من أعظم الإحساس[4].

---

(1) المفردات 366، 377، تفسير أبي السعود 1/ 53.

(2) الدرء 5/ 172، 6/ 33، 107.

(3) المنطقيين 310.

(4) الدرء 5/ 172- 174، 6/ 33.

المسألة الثانية: التفريق بين طريق العلم بالغيب عند الفلاسفة وأهل الإسلام:

أولاً: الفلاسفة، ويعلمون الغيب بمجرد الإمكان الذهني أو التصور الذهني المجرد، فلا حاجة في الاستدلال على العلم بالغيب.

وهذا القول تكفي حكايته في بطلانه وبيان مخالفته للعقل والفطرة واللغة والحس فضلاً عن الشريعة.

ثانيًا: جماهير أهل الإسلام ممن هداهم الله إلى الحق ومخالفة الباطل وهو قول أهل السنة والجماعة من سلف الأمة والأئمة.

فإنهم جعلوا الغيب كله لا يعلم إلا بالسماع والخبر، ثم يصير المغيب شهادة، والمخبر معاينًا، وعلم اليقين عين اليقين.

لكن الخبر عندهم لا يفيد العلم إلا مع أحد أمرين: إما الحس، أو العقل. والمخبر عنه قسمان:

1- إما أن يكون قد شوهد، فيكون قد علم بالحس، وهذا خارج البحث.

2- أو لم يكن قد شوهد، فلا بد أن يكون قد شوهد ما يشبهه ولو من بعض الوجوه، فهذا يعلم المراد بالخبر عنه بالاعتبار بالنظر والقياس، وهو ناتج العلم بالتواطؤ وما يتضمنه من القدر المشترك الذي تدرك به معاني الأخبار[1].

فإذا أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيب الذي لا نشهده فإنما نفهم مراده –الذي أراد أن يفهمنا إياه- فيما أخبر به من الغيب بما علمناه في الشاهد من القدر الجامع المشترك الذي فيه نوع تناسب وتشابه. ولولا المعنى المتفق المتواطئ المناسب المتشابه، لما أمكن فهم المعنى المراد، ولا أمكن فهم شيء من الغيبيات.

فالقدر المشترك الجامع لازم لفهم الخطاب السمعي الخبري، كما هو شرط

(1) الدرء 6/ 107، 7/ 324، 325.

في فهم النظر القياسي العقلي[1].

فالرسل عليهم الصلاة والسلام مثلوا الغائب في صورة الشاهدة، فكل ما لا يشهده الإنسان ولا يحسه، فإنما يعلمه بالقياس والتمثيل لما يشاهده[2].

وبهذا تعرف أن ضلالهم في هذا راجع إلى ضلالهم في المراد بالغيب، وسببه عدم التفريق بين الموجودات الذهنية والعينية.

---

(1) الدرء 6/ 123- 125، شرح النزول 104.

(2) نقض التأسيس 1/ 75.

الخاتـمة

وأخيرًا؛ فالحمد لله على ما يسر من تقرير هذا الأصل الجليل، وتدعيمه بأنواع الدليل، وتوضيحه بألوان التمثيل، ثم استثماره في أصول المسائل، وبيان منافعه في فهم الدلائل.

والآن نأتي إلى الإجمال بعد التفصيل، والاختصار بعد التطويل، في أمرين هامين:

الأمر الأول: وجوه الفرق بين القدر المشترك والقدر المميز:

وسأذكرها اختصارًا مما سبق مفرقًا في البحث، تحت عشر جهات:

1- من جهة المراد بهما:

فالقدر المشترك هو المعنى المفهوم من اللفظ، كالعلم ضد الجهل، والقدرة ضد العجز، والسمع ضد الصمم، والكلام ضد البكم، وهكذا.

والقدر المميز هو الكيفية والحقيقة التي تمتاز بها كل عين عن الأخرى.

2- من جهة العلم بهما:

فالقدر المشترك معنى معلوم، يدركه السامع بمجرد إطلاق اللفظ المتواطئ لأنه متعلق بعالم الشهادة، وهذا عام لكل سامع، بل ضرورة فطرية في كل لسان.

والقدر المميز معنى مجهول، لا يدركه إلا من أدرك المعين الموصوف أو أدرك نظيره بالحس، أو بالخبر الصادق عن كيفيته وحقيقته التي هو عليها؛ لأنه متعلق بعالم الغيب.

3- من جهة نوع نصوصهما الشرعية:

فالقدر المشترك داخل في معنى النصوص المحكمة، وهي التي يعلم معناها كل أحد يتعلمها؛ لأنها واضحة مبنية على الظاهر المتبادر للذهن.

والقدر المميز داخل في معنى النصوص المتشابهة، وهي التي لا يعلم معناها بمجرد اللفظ المتواطئ؛ لأنها خفية مبنية على معنى زائد عن الظاهر.

4- من جهة تأويلهما:

فالقدر المشترك تأويله: تفسيره وبيان معناه، ومعرفة المراد منه.

والقدر المميز تأويله: حقيقة التي هو عليها وبيان كيفيته، وطلب كنهها.

5- من جهة طلب تأويلهما:

فالقدر المشترك طلبه محمود، وهو سنة، وعلم وفقه وإيمان، وأهله هم الراسخون في العلم الذين أثنى الله عليهم.

والقدر المميز طلبه مذموم، وهو بدعة، وجهل وفتنة وزيغ، وأهله هم من زاغت قلوبهم ابتغاء الفتنة.

6- من جهة دلالتهما:

فالقدر المشترك دلالته دلالة مشتركة متماثلة، فالوجود المطلق وصف مشترك بين الموجودات، وهي في هذا الاشتراك متساوية متماثلة.

والقدر المميز دلالته دلالة مختصة متفاضلة، فالوجود المقيد بعين ما وصف مختص بهذه العين، وهي في هذا الاختصاص مختلفة عما يشاركها في الوجود المطلق.

7- من جهة مدلولهما:

فالقدر المشترك مدلوله: عموم نوعي، ومطلق كلي، بمعنى أن المشتركات تحت جنس أو نوع واحد.

والقدر المميز مدلوله: خصوص عيني، ومقيد جزئي، بمعنى أن صفات المعين ليس فيها معنى كلي أو مدلول نوعي.

8- من جهة وجودهما:

فالقدر المشترك موجود ذهني خيالي علمي، ولهذا يسمى عدمًا؛ لأنه لا وجود له في الخارج.

والقدر المميز موجود عيني خارجي وجودي؛ لأنه موجود في الخارج.

9- من جهة مضمونهما:

فالقدر المشترك مضمونه إثبات التشابه بين المشتركين في الوصف

المطلق.

والقدر المميز مضمونه نفي التماثل بين المشتركين في الوصف المطلق؛ لأن ما في الخارج لا اشتراك فيه بوجه مطلق كلي.

10- من جهة التعليل بهما:

فالقدر المشترك لا يصح التعليل به في القياس مطلقًا؛ لأنه وجه شبه ذهني.

والقدر المميز يصح التعليل به وحده في القياس المساوي، ومجتمعًا مع القدر المشترك في قياس الأولى.

الأمر الثاني: أن من هداه الله إلى الحق في هذا الباب، فعنده من الأصول العقلية الصحيحة والمسلمات الفطرية الصريحة ما يعصمه الله به من الضلال، ومن هذا:

1- أنه ليس في الوجود شيئان متفقان في كل شيء من كل وجه.

2- وليس في الوجود شيئان مفترقان في كل شيء من كل وجه.

3- وليس في الوجود شيئان إلا وبينهما وجوه اتفاق ووجود افتراق[1].

4- الاتفاق بين الشيئين من وجه أو وجوه لا يقتضي جعل كل واحد منهما:

أ- عين الآخر، كما قالت الحلولية والاتحادية.

ب- أو مثله، كما قالت الممثلة.

ج- أو مشاركًا له في أمر خارجي سواء كان كليًا كما قال غلاة النفاة، أو جزئيًا كما قال الرازي والآمدي ونحوهما.

5- الافتراق بين الشيئين من وجه أو وجوه لا يقتضي جعل كل واحد منهما:

أ- لا يشبه الآخر من كل وجه.

ب- أو أن صفاتهما المشتركة من المشترك اللفظي، الذي لا معنى له.

---

(1) التدمرية 109.

ج- أو من الألفاظ المترادفة المحضة، التي لا تدل على معنى أصلاً[1].

6- إثبات القدر المشترك المطلق والقدر المميز المقيد:

أ- لازم لجميع الأشياء.

ب- وما به الاشتراك ليس هو ما به الامتياز.

جـ- بل ما به الاشتراك لا يستلزم ما به الامتياز[2].

د- وما وجب للقدر المشترك، فلا نقص فيه ولا عيب، ولا ما ينافي الربوبية.

هـ- وما نفي عنه فلا كمال فيه بحال.

و- وما جاز له فلا محذور في جوازه.

وأخيرًا فهذه أصول نافعة لمن تدبرها تدبرًا ذكيًا، وفهمها فهمًا جيدًا، وقد كان القصد من البحث تقرير هذا الأصل، وإقامة دليله، وشرح دلالته، والإشارة إلى ثمرته، والله المستعان، والحمد لله أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، فما كان فيه من صواب فمن الله و ما كان فيه من خطأ و خلل فمن نفسي و الشيطان و الله و رسوله منه بريئان وصلى الله على محمد وآله أجمعين.

كتبه الفقير إلى عفو ربه :

أبو عبد الرحمن وليد بن خالد بسيوني

---

(1) التدمرية 20، 21.

(2) الدرء 5/ 84، نقض التأسيس 1/ 315، التدمرية 125.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الصافات:180]	21
(وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ) [الصافات:181]	22
(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [الصافات:182]	22
(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى:11]	23-29-38 -116 – 121 – 145 – 151 – 187 - 223
(وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) [الإخلاص:4]	23-29 – 121 – 145 – 151 - 223
(هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً) [مريم:65]	23 – 121 - 223
(لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) [الأنعام:103]	24-25
(لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ) وقوله(مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِه)وقوله(وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)وقوله(وَلا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) [البقرة:255]	24 - 121
(لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الْأَرْضِ) [سبأ:3]	24-25

(وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ) [ق:38]	122 -121 – 25-24
(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) [المجادلة: 11]	27
(إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ) [القمر:54-55]	33
(كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ) [الرعد: 30]	45
(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظَلِيلاً) [النساء: 57].	51
(فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ... الآية) [النساء: 173].	52
(فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا) [النساء: 175]	52
(وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأعراف: 180].	192 - 91 – 87- 84-53 – 52
(يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) [آل عمران: 106- 107].	53
(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا	53

غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا) [النساء: 56]	
(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلاَلاً بَعِيدًا إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلاَّ طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا) [النساء: 167- 169].	53
(وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ) [المائدة: 10].	53
(إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [فصلت: 40].	53- 84
(فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران: 7].	53
(وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلاَمِ) [الشورى: 32].	56
(سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) [الأعلى:1]	60
(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق: 1].	66
(وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ) [المزمل: 8] و[الإنسان: 25].	66
(تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ) [الرحمن: 78]	66
(فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ) [المائدة: 4].	66
(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ) [البقرة: 114].	66
(وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) [هود: 41].	66

(هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (22) هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (23) هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [الحشر: 22: 24].	67-66
(هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [الحديد: 3].	67
(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [البروج: 14: 16].	70 - 69-67
(إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) [الذاريات: 58].	70
(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ) [الأعراف: 33].	74
(وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) [الإسراء: 36]	74
(وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) [الأنبياء: 57]	76
(وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) [فاطر: 42]	77
(فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا) [المائدة: 107].	77
(فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [ص: 82].	77
(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ)	78

[النحل: 98].	
(وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ) [الدخان: 20].	78
(قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ) [مريم: 18].	78
(لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا) [الطلاق: 12]	81
(وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا) [الفرقان: 60].	85
(قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى) [الإسراء: 110].	85 - 192
(وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ) [الطلاق: 1]	88
(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) [البقرة: 106].	93
(وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم) [الزمر: 55]	93
(فَبَشِّرْ عِبَادِ (17)الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) [الزمر: 17: 18].	94
(وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) [المائدة: 48].	94
(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ)(1) [الأعراف: 175].	96
(قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ	96

بِهِ قَبْلَ أن يَّرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)(1) [النمل: 40].	
(وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ)(2) [البقرة: 102].	69
(لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ)(3) [الأنبياء: 87]	97
(لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) [البقرة، آل عمران]	192 – 187 – 98
(وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ) [طه: 111]	98
(وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى (7)اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ) [طه: 7، 8]	98
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص:1]	187 - 103
(إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَي اللَّيْلِ ...) [المزمل: 20]	108
(عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ... عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ ...) [المزمل: 20].	108
(قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ...) [المجادلة: 1].	108
(هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ	108

الآية	الصفحة
88]	
(نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ) [يوسف: 56].	110
(وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) [يونس: 86].	110
(وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ) [الأعراف: 156].	110
(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الصافات: 180].	110
(إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ) [غافر: 61].	110
(إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) [الذاريات: 58]	110
(وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ) [آل عمران: 4].	110
(فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ) [الأنعام: 147]	110
(وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ) [الرعد: 6].	111
(وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ) [الأنعام: 100].	114
(وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ) [الأنبياء: 18].	114
(فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الأنبياء: 22].	114
(سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ)[المؤمنون: 91]، [الصافات: 159]	114- 121
(سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ) [الزخرف: 82].	114

(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلامٌ عَلَى المُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ) [الصافات: 180].	114
(مَثَلُ الجَنَّةِ الَتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ) [الرعد: 35]	115
(إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ....) الآية [آل عمران: 59]	115
(ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ) [الفتح: 29]	115
(وَلِلَّهِ المَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) [النحل: 60]	115
(وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) [الروم: 27].	119 – 116
(فَلاَ تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ) [النحل: 74].	116
(الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي المُلْكِ) [الفرقان: 2]	121
(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص: 3]	121
(فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى) [طه: 11]	129
(وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ) [الأعراف: 143]	129
(فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ) [النمل: 8]	129
(فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [البروج: 16]	129
(وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [الجمعة: 11]	178
(فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) [المؤمنون: 14]	178
(وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [آل عمران: 54].	178
(فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)	178

[يوسف: 64]	
(وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ) [المؤمنون: 118].	178
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) ثم قال: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) [سورة الإخلاص]	187
(وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ) ثم قال: (الَّذِي لاَ يَمُوتُ) [الفرقان: 58]	188
(قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [البقرة: 32]	191
(فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة: 37]	191
(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) [البقرة: 106، 107]	191
(ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الحج: 6]	191
(إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا) [الإسراء: 30]	191
(وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) [الشعراء: 9، 68، 104، 122، 140، 159، 175، 191]	191
(وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) [الشعراء: 217].	192
(فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [البقرة: 209].	192

(لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [غافر: 10].	202
(وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً) [النساء: 122].	202
(وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا) [النساء: 87].	202
(قُلْ أيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهُ) [الأنعام: 19].	202
(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) [فصلت: 15].	202
(وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) [الأعراف: 151].	202
(وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ) [هود: 45].	202
(أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) [المؤمنون: 14].	202
(أَلاَ لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ) [الأنعام: 62].	202
(وَللهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [النحل: 60].	202
(وَاللهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [الجمعة: 11].	202
(وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [الأنفال: 30].	202
(بَلِ اللهُ مَوْلاَكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ) [آل عمران: 150]	202
(وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ) [الأنعام: 57].	202
(وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ) [الأعراف: 87].	203
(وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ) [الأنبياء: 89].	203
(وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ) [المؤمنون: 109].	203
(وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ) [يوسف: 59].	203

يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَللهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [النحل: 57- 60].	
(وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءاً إِنَّ الإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [الزخرف: 15- 19].	**239 – 238**
(وَيَجْعَلُونَ للهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ) [النحل: 62]	**239**
(وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ) [النحل: 20- 22]	**239**
(أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ) [النحل: 17].	239
(أَمْ جَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) [الرعد: 16].	239
(هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ	239

مِن دُونِهِ) [لقمان: 11].	
(إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا) [مريم: 42].	240
(قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ) [الشعراء: 72، 73].	240
(إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) [فاطر: 14].	240
(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ) [البقرة: 171].	240
(أَيُشْرِكُونَ مَا لاَ يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [الأعراف: 191] إلى قوله تعالى: (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ تُنْظِرُونِ) [الأعراف: 195].	240
(وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء: 164].	255
(إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [يس: 82].	256
(وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ) [محمد: 28]	256
(رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) [المائدة: 119]	256
(يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ) [الزمر: 6].	257
(وَلأَمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ) [النساء:	257

فهرس الأحاديث المرفوعة

«أخنع الأسماء عند الله يوم القيامة رجل يسمى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله»	49 - 90
"إن الله هو الحكيم وإليه الحكم"	50
"لا يقل أحدكم أطعم ربك، وضئ ربك، وليقل سيدي ومولاي، ولا يقل عبدي، أمتي وليقل فناي وفتاتي وغلامي"	50
"السيد الله تبارك وتعالى"	50
"قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان"	51
"إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة"	52 - 156
"يبقى رجل بين الجنة فيقول يا رب اصرف وجهي عن النار، لا وعزتك لا أسألك غيرها»	77
«لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول: قط قط وعزتك، ويزوي بعضها إلى بعض»	77
«أعوذ بالله وقدرته» وفي لفظ «أعوذ بعزة الله وقدرته»	78
«أعوذ برضاك من سخطك»	78
«أعوذ بكلمات الله التامات»	78
«سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟» «أخبروه أن الله يُحبُّه»	113
«هذه صفة ربي ـ عز وجل وتقدس علوًا كبيرًا»	114
"لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة"	153
"من حفظها دخل الجنة"	153
" إن لله تسعة و تسعين اسما مائة إلا واحدًا، إنه وتر يحب الوتر، من حفظها دخل الجنة وهى الله، الواحد، الصمد، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، الخالق، البارئ، المصور، الملك ، الحق، السلام،	153 - 154

المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الرحمن، الرحيم، اللطيف، الخبير، السميع، البصير، العليم، العظيم، البار، المتعال، الجليل، الجميل، الحى، القيوم، القادر، القاهر، العلى، الحكيم، القريب، المجيب، الغنى، الوهاب، الودود، الشكور، الماجد، الواجد، الوالى، الراشد، العفو، الغفور، الحليم، الكريم، التواب، الرب، المجيد، الولى، الشهيد، المبين، البرهان، الرؤوف، الرحيم، المبدئ، المعيد، الباعث، الوارث، القوى، الشديد، الضار، النافع، الباقى، الواقى، الخافض، الرافع، القابض، الباسط، المعز، المذل، المقسط، الرزاق، ذوالقوة المتين، القائم، الدائم، الحافظ، الوكيل، الفاطر، السامع، المعطى، المحيى، المميت، المانع، الجامع، الهادى، الكافى، الأبد، العالم، الصادق، النور، المنير، التام، القديم، الوتر، الأحد، الصمد، الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد ". قال زهير: فبلغنا من غير واحد من أهل العلم ؛ أن أولها يفتتح بقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله له الأسماء الحسنى.	
" ما أصاب احد قط هم ولا حزن فقال : اللهم إنى عبدك .. أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته احد من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم .. الحديث "	**156 - 155**
"إنما يرحم الله من عباده الرحماء"	**200**
"ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"	**201**
"لا يرحم الله من لا يرحم الناس"	**201**
"لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله"	**201**

السماء، ويوضعِ له القبول في أهل الأرض"	
"لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك"	**210**
"اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك"	**210**
"الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس"	**217**

فهرس المراجع

1. إبطال التأويلات لأخبار الصفات لبي يعلى الفراء – دار الإمام الذهبي 1410-.
2. ابن القيم حياته وآثاره وموارده، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض .
3. ابن تيمية السلفي، للهراس – مكتبة ابن تيمية بمصر-.
4. ابن تيمية، لإبراهيم خليل بركة – دار ابن حزم- .
5. ابن تيمية، لمحمد يوسف موسى – دار المناهل 1988-.
6. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر - ابن البنا.
7. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة و الجهمية لابن القيم-دار الكتب العلمية-.
8. أحكام القرآن – أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، ت: محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – ط: الأولى 1408هـ.
9. إخبار العلماء بأخيار الحكماء لجمال الدين أبو الحسن القفطي–دار الكتاب العربي-.
10. آداب البحث والمناظرة - محمد الأمين الشنقيطي – مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
11. الأذكار – يحيى بن شرف النووي ، ت: عبد القادر الأرنؤوط، دار الهدى بالرياض، ط: الثالثة ، 1410 هـ.
12. الأربعين في صفات ربِّ العالمين – محمد بن أحمد الذهبي ، ت: عبد القادر محمد عطا، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط: الأولى، (1413 – 1414هـ).
13. إرشاد الساري شرح صحيح البخاري – القسطلاني (923 هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
14. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد لأبي المعالي الجويني-مؤسسة الكتاب-.
15. الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للعلامة صالح الفوزان – ابن الجوزي-.
16. أساس التقديس في علم الكلام – فخر الدين الرازي ، ت : محمد العريبي ، دار الفكر اللبناني ، ط: الأولى ، 1993 م .
17. أسماء الله الحسنى – عبد الله صالح الغصن ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود ، 1413 هـ (مخطوط).
18. أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنّة والجماعة – د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، ط: الثانية ، 1414 هـ.
19. الأسماء والصفات – أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (458هـ) ، ت: عبد الله الحاشدي ، مكتبة السوادي بجدة، ط: الأولى 1413هـ.
20. أسماء الله و شرحها أبو إسحاق ابراهيم الزجاج –دار الكتب العلمية- .

21.أصول الدين – أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، دار الكتب العلمية ، ط: الثانية ، (1401هـ).
22.أصول السرخسي لأبي بكر السرخسي-دار الكتب العلمية بلبنان 1993-.
23.اعتقاد فرق المسلمين والمشركين – فخر الدين الرازي – مكتبة الكليات الأزهرية ، 1398هـ.
24.الاعتقاد و الهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي – دار الآفاق الجديدة 1401-.
25.إعراب القرآن للنحاس –دار الفكر -.
26.الأعلام – خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ط: العاشرة ، 1992م.
27.الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية للبزار.
28.الاقتصاد في الاعتقاد – أبو حامد الغزالي – دار الكتب العلمية ، ط: الأولى ، 1409هـ.
29.اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم – شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : ناصر بن عبد الكريم العقل ، ط: الأولى ، 1411 هـ.
30.الإنباه إلى ما ليس من أسماء الله، لصالح العصيمي –دار ابن خزيمة-.
31.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين – عبد الرحمن بن محمد الأنباري – دار الجيل ، 1982 م .
32.الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهلُ به – أبو بكر بن الطيِّب الباقلاني – ت: عماد الدين حيدر ، عالم الكتب ، ط: الثانية 1398 هـ.
33.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – أبو محمد عبد الله بن بن يوسف بن هشام ، بهامشه كتاب عدة السالك – لمحمد محيى الدين عبد الحميد ، ط: الخامسة ، 1399 هـ.
34.إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد – أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني – دار الكتب العلمية .
35.الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت : مازن المبارك – دار النفائس ، ط: الخامسة ، 1406 هـ .
36.بحر الأنساب لأحمد بن علي بن عنبة.
37.بدائع الفوائد – ابن قيم الجوزية – دار الفكر بلبنان.
38.البداية والنهاية , عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير ، ت : مجموعة من العلماء ، ط. دار الريان -مصر- 1408هـ.
39.البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني ، دار المعرفة .
40.البرهان في علوم القرآن – محمد بن عبد الله الزركشي ، ت : محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، بيروت ط: الثانية ، 1391 هـ.

41.بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز - الفيروزآبادي ، ت : محمد النجار – المكتبة العلمية بيروت .
42.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن السيوطي، ت : محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية .
43.التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر.
44.تاريخ الأمم والملوك – محمد بن جرير الطبري ، ت : محمد أبو الفضل – دار سويدان لبنان ، ط : الثانية .
45.تاريخ الجهمية والمعتزلة – محمد جمال الدين القاسمي ، مؤسسة الرسالة ، ط : الثالثة ، 1405هـ.
46.التاريخ الصغير – محمد بن إسماعيل البخاري .
47.التاريخ الكبير – محمد بن إسماعيل البخاري ، دار الفكر .
48.تاريخ بغداد – أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية .
49.تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري – علي بن الحسن ابن عساكر (571هـ) ، دار الفكر بدمشق ، ط: الثانية ، 1399 هـ.
50.تجريد التوحيد المفيد – أحمد بن علي المقريزي، ت : طه محمد الزيني ، الجامعة الإسلامية بالمدينة ، 1408 هـ.
51.التحبيرفي المعجم الكبيرلعبد الكريم السمعاني –ديوان الأوقاف ببغداد1975-
52.تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي – محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (1353هـ) ت : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة ، ط: الثانية ، 1387 هـ.
53.تحفة الذاكرين لمحمد بن علي الشوكاني – دار الكتاب العربي-.
54.تحفة المريد لإبراهيم الباجوري –دار الكنب العلمية- .
55.التدمرية – شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، ت : د. محمد بن عودة السعوي ، مكتبة العبيكان ، ط: الثانية ، 1414 هـ.
56.تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد الذهبي ، دار الكتب العلمية .
57.ترجمة شيخ الإسلام في الصارم المسلول تحقيق ودراسة محمد بن عبد الله بن عمر الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري.
58.التسعينية – شيخ الإسلام ابن تيمية ، دار المعرفة ، بيروت ، 1398هـ.
59.تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران ، لأحمد بن حجر آل بوطامي ، الدار السلفية ، بالكويت ، ط: الخامسة ، 1401هـ.
60.التعريفات – علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، ط: الثالثة ، 1408 هـ.
61.تعليق سماحة المفتي ابن باز على التنبيهات اللطيفة للسعدي.
62.تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم –دار الكتب العلمية-.

63. تفسير أسماء الله الحسنى - إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ، - : أحمد الدقاق ، دار المأمون بدمشق ، ط: الخامسة (1406هـ).
64. تفسير القرآن العظيم – عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير ، ت: عبد العزيز غنيم ، ومحمد عاشور ، ومحمد البنا ، دار الشعب ، 1408 هـ.
65. تفسير سورتي الفاتحة والبقرة - لأبي المظفر السمعاني ، ت : عبد القادر منصور ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة ، ط: الأولى ، 1416 هـ .
66. تفسير غريب القرآن – عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ت : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، 1398 هـ.
67. تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني .
68. تقرير التواطؤ في الأسماء و الصفات الإلهية د. حمد بن إبراهيم الشتوي.دار العاصمة 1413
69. تلخيص الاستغاثة لشيخ الإسلام ابن تيمية –دار الكتب العلمية بالهند-.
70. التمهيد للقاضي أبي بكر الباقلاني – المكتبة الشرقية ببيروت 1957-.
71. تنبيه ذوي الألباب السليمة، لابن سحمان – مطبعة المنار بمصر-
72. التنبيه والرد على أهل الأهواء و البدع لمحمد المطلي – الرمادي 1414هـ
73. التنديد بمن عدد التوحيد ، حسن علي السقاف ، مكتبة الإمام النووي بالأردن، ط: الثانية ، 1413هـ.
74. تهذيب الأسماء واللغات ، يحيى بن شرف النووي ، دار الكتب العلمية ، بلبنان
75. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني –دار الكتاب العربي-
76. تهذيب الكمال في أسماء الرجال – جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي ، ت : بشّار عوّاد معروف ، دار الرسالة ، بيروت ، ط: الأولى ، 1405 هـ .
77. تهذيب اللغة – أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (370هـ) ، ت : أحمد البردوني ومحمد البيجاوي – الدار المصرية للتأليف .
78. التوحيد- محمد عبده ،دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط: الثانية ، 1397 هـ
79. التوحيد وإثبات صفات الرب عَزَّ وَجَلَّ - محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ت : محمد خليل هرّاس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1403 هـ .
80. التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام تحقيق ربيع المدخلي .
81. توضيح الكافية الشافية لابن سعدي.
82. توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم – أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، المكتب الإسلامي ، ط: الثالثة ، 1406 هـ.
83. تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد - سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط: الثالثة .
84. الثمرات الزكية في العقائد السلفية لأحمد فريد –مكتبة التوعية الإسلامية-.

85.جامع البيان عن تأويل آي القرآن – أبو جعفر محمد بن جرير ، دار الفكر ، لبنان ، 1408 هـ .
86.جامع الرسائل و المسائل لشيخ الإسلام جمع محمد رشاد سالم –دار المدني-.
87.الجامع الصحيح (سنن الترمذي) - محمد بن عيسى الترمذي ، ت : أحمد شاكر ، دار الحديث ، بمصر .
88.الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون
89.جمهرة اللغة – أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي المعروف بابن دريد (321هـ) ، دار صادر ، بيروت .
90.الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح - شيخ الإسلام ابن تيميّة ، المدني ، بالقاهرة
91.جواب أهل العلم والإيمان لشيخ الإسلام –دار الكتب العلمية 1394 هـ.
92.الحاشية (على شرح الجوهرة)، للكيلاني والتتان.
93.حاشية إبراهيم البيجوري على شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع – ت : محمد شاهين ، دار الكتب العلمية ، ط: الاولى ، 1415هـ .
94.الحاوي للفتاوى للسيوطي.
95.الحجة في بيان المحجة و شرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني –دار الراية-.
96.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني – دار الكتب العلمية ، بلبنان .
97.الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن – أبو الحسن عبد العزيز بن يحيى الكناني (240هـ) ت : د. علي ناصر الفقيهي ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة ، 1412هـ).
98.الخطط المقريزيّة (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) – أحمد بن علي المقريزي (845هـ) ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة .
99.خلق أفعال العباد ، والرد على الجهميّة وأصحاب التعطيل – محمد بن إسماعيل البخاري – مؤسسة الرسالة ، سوريا ، ط : الثالثة ، 1411هـ .
100. دائرة المعارف الإسلامية.
101. الدر المنثور في التفسير بالمأثور – جلال الدين السيوطي ، دار الفكر بلبنان ، ط: الثانية ، 1409هـ .
102. الدر المنظم في الاسم الأعظم – جلال الدين السيوطي ، ضمن الحاوي للفتاوى ، دار الكتاب العربي ، لبنان .
103. الدر النضيد في تخريج كتاب التوحيد – صالح بن عبد الله العصيمي ، دار ابن خزيمة ، ط: الأولى ، (1413هـ) .

104. درء تعارض العقل والنقل - شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، ت : محمد رشاد سالم ، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط: الأولى ، 1401هـ.
105. دروس في العقيدة - صالح بن محمد العليوي ، ت: محمد بن صالح الدحيم ، دار طيبة ، بالرياض ، ط: الأولى ، 1411هـ .
106. دعوة التوحيد (أصولها ، الأدوار التي مرت بها – من مشاهير دعاتها) – د. محمد خليل هراس ، مكتبة ابن تيميّة ، ط: الأولى ، 1407 هـ .
107. ذم التأويل لموفق الدين ابن قدامة المقدسي ت: بدر البدر –الدار السلفية بالكويت-
108. ذيل تاريخ الإسلام مخطوط منه نسختان الأولى بجامعة ليدن بهولندا برقم 320، والأخرى بمكتبة تشسربيتي بأيرلندا، ومنها صورة بجامعة الإمام برقم (4100)، ويقال هو ذيل للسير، عن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون صـ 267.
109. رجال الفكر والدعوة للندوي.
110. رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد - عثمان بن سعيد الدارمي ، ت : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية .
111. الرد على الجهمية والزنادقة – الإمام أحمد بن حنبل ، ت : عبد الرحمن عميرة ، دار اللّواء ، ط الثانية ، 1402 هـ .
112. الرد على المنطقيين – شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : د. رفيق العجم ، دار الفكر اللبناني ، ط: الأولى ، 1993م .
113. رسائل العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار – دار الفكر-.
114. الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال – شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : أحمد إمام ، دار المدني ، بجدة ، 1403هـ.
115. رسالة السجزي لأهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ، أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي ، ت: محمد باكريم ، من مطبوعات الجامعة الإسلامية ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط: الأولى ، 1413هـ .
116. رسالة إلى أهل الثغر – أبو الحسن الأشعري ، ت : عبد الله الجنيدي ، مؤسسة علوم القرآن بسوريا ، ط: الأولى ، 1409هـ.
117. روضة الناظر وجنة المناظر – ابن قدامة المقدسي ، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، ط: الثالثة ، 1411 هـ .
118. الروضة الندية شرح الدرر البهية – صديق حسن خان ، ت: محمد صبحي ، دار الهجرة باليمن ، ط : الأولى ، 1411هـ.

119. زاد المعاد في خدي خير العباد – ابن قيم الجوزية ، ت : شعيب وعبد القادر الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة سوريا ، ط: السادسة والعشرون 1412هـ .
120. سلسلة الأحاديث الصحيحة - محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، 1399هـ .
121. السنة - أبو بكر عمرو بن أبي عاصم ، ت : محمد ناصرا لدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط : الثانية ، 1405 هـ .
122. سنن ابن ماجه – محمد بن يزيد ابن ماجه ، ت : د. محمد مصطفى الأعظمي ، ط: الثانية، 1404 هـ .
123. سنن ابن ماجه – محمد بن يزيد ابن ماجه ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث .
124. سنن أبي داود – أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ت : عزّت الدعّاس ، وعادل السيد ، دار الحديث بلبنان ، ط: الأولى ، 1388هـ.
125. سنن الدارقطني – علي بن عمر الدارقطني – عالم الكتب ، ط : الرابعة ، 1407هـ .
126. السنن الكبرى – أحمد بن الحسين البيهقي ، دار المعرفة بلبنان .
127. السنن الكبرى – أحمد بن شعيب النسائي ، ت: د. عبد الغفار البندري ، وسيد كسروي – دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، 1411هـ .
128. سنن النسائي – أحمد بن شعيب النسائي ، ت: عبد الفتاح أبي غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، بحلب ، ط: الثالثة ، 1409هـ.
129. سير أعلام النبلاء – محمد بن أحمد الذهبي ، ت : شعيب الأرنؤوط ، وحسين أسد ، مؤسسة الرسالة ، ط: الثانية ، 1402 هـ.
130. الشامل في أصول الدين للإمام الجويني – منشأة المعارف بالأسكندرية.
131. شأن الدعاء – أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ، ت : أحمد الدقاق ، دار المأمون دمشق ، 1404هـ.
132. شذرات الذهب في أخبار من ذهب – عبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار المسيرة ، بيروت ، ط: الثانية ، 1399هـ .
133. شرح أسماء الله – الفخر الرازي ، ت : عبد الرؤوف ، دار الكتاب العربي ، لبنان ط: الأولى ، 1404 هـ .
134. شرح أصول اعتقاد السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ونم بعدهم – أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي ، ت : أحمد سعد حمدان ، دار طيبة بالرياض
135. شرح السنة – الحسين بن مسعود البغوي، ت : زهير الشاويش ، وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي ، ط: الثانية .

136. شرح الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي ، ت : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط: الثامنة ، 1404هـ .
137. شرح الطحاوية للبابرتي.
138. شرح العقائد النسفية – سعد الدين التفتازاني ، ت: أحمد السقا .
139. شرح العقيدة الأصفهانية – شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، دار الكتب .
140. شرح القصيدة النونية – محمد خليل هراس ، مكتبة ابن تيمية ، بمصر .
141. شرح المفصل لابن يعيش.
142. شرح أم البراهين.
143. شرح جوهرة التوحيد – إبراهيم الباجوري ، ت : محمد الكيلاني وعبد الكريم تتّان ، 1392هـ .
144. شرح جوهرة التوحيد.
145. شرح حديث النزول – شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، ت : محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة ، ط: الأولى ، 1414هـ .
146. الشريعة – أبو بكر محمد بن الحسين الآجرِّي – ت : محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، 1403هـ.
147. شيخ الإسلام ابن تيمية ، لسعد صادق محمد.
148. الصحاح – أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، ت : أحمد عبد الغفور – دار العلم للملايين ، ط: الثانية ، 1399هـ .
149. صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري ، محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصديق ، ط: الأولى ، 1414هـ .
150. صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل البخاري – مع شرحه فتح الباري ، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر .
151. صحيح مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث بالقاهرة ، ط: الأولى ، 1412هـ.
152. صريح السنّة - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، ت : بدر المعتوق ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، ط: الأولى ، 1405هـ.
153. الصفات الإلهية بين السلف والخلف - عبد الرحمن الوكيل ، مؤسسة قرطبة بمصر .
154. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة في ضوء الإثبات والتنزيه - محمد أمان الجامي – الجامعة الإسلامية بالمدينة ، المجلس العلمي ، ط: الأولى ، 1408 هـ .
155. صفات الله عز وجل للسقاف.

156. الصفدية – شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية ، بمصر ، ط: الثانية ، 1406هـ .
157. صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان – محمد بشير السهسواني الهندي (1326هـ) ، ت: إسماعيل الأنصاري ، ط: الخامسة ، 1395 م.
158. طبقات الحفاظ لجلال الدين السوطي.
159. طبقات الحنابلة – القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى ، دار المعرفة .
160. طبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت : عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ، مطبعة عيسى الحلبي بمصر ، ط: الأولى ، 1383هـ .
161. طبقات الشافعية للإسنوي – دار الكتاب العربي-.
162. طبقات الصوفية للسلمي – دار الكتب العلمية-
163. طبقات المفسرين – محمد بن علي الداوودي ، دار الكتب العلمية بلبنان .
164. طبقات النسابين لبكر بن عبد الله ابو زيد .
165. الطرطوشي الدعاء المأثور وآدابه.
166. طريق الوصول إلى علم الأصول لابن عثيمين .
167. العبر في أخبار من غبر – الحافظ الذهبي ، ت : أبو ماجر محمد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1405هـ .
168. العقائد السلفية بأدلتها النقلية و العقلية لأحمد بن حجر ال بوطامي.
169. العقد الثمين في شرح منظومة ابن عثيمين لخالد المشيقح –دار الصحابة-.
170. العقود الدرية في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي.
171. عقيدة السلف أصحاب الحديث – عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني ، ت : بدر البدر ، الدار السلفية بالكويت ، ط: الأولى ، 1404 هـ .
172. العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الرديَّة – عبد الله بن يسوف الجديع ، مطابع السياسة الكويتية ، ط: الأولى ، 1414هـ .
173. علاقة صفات الله بذاته - راجح عبد الحميد الكردي، دار العدوي ، بالأردن ، ط: الأولى ، 1400هـ.
174. علم التوحيد – د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة، ط: الأولى ، 1409هـ.
175. علماء نجد خلال ستة قرون – عبد الله بن عبد الرحمن البسّام ، مكتبة النهضة الحديثة بمكة ، ط: الأولى ، (1398هـ) .
176. العلو للعلي الغفار – أحمد بن محمد الذهبي، ت: أشرف عبد المقصود ، أضواء السلف بالرياض ، ط: الأولى ، 1416هـ.
177. عون المعبود شرح سنن أبي داود – أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، دار الفكر ، ط: الثالثة ، 1399هـ.

178. العين – الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) ، ت : عبد الله درويش ومهدي مخزومي والسامرائي ، الدار الوطنية ، وزارة الثقافة العراقية ، 1985م .
179. غاية المرام في علم الكلام – سيف الدين الآمدي ، ت : حسن محمود عبد اللطيف ، مطبعة الأهرام ، بمصر ، 1391هـ .
180. الفتاوى السعدية – عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، مكتبة ابن تيمية بمصر .
181. فتاوى الشيخ ابن عثيمين، جمع أشرف عبد المقصود.
182. فتح الباري شرح صحيح البخاري – أحمد بن حجر العسقلاني – ت : عبد العزيز بن عبد الله بن باز – دار الفكر .
183. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير – محمد علي الشوكاني – دار الفكر لبنان ، 1403هـ .
184. فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن – دار العاصمة -.
185. فرق الشيعة – أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي ، ت : محمد بن صادق ، آل بحر – المكتبة المرتضويَّة النجف 1355 هـ ، الطبعة الحيدريّة .
186. الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي دار الكتب العلمية بلبنان .
187. الفرقان بين الحق والباطل – شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : خليل الميس – دار القلم بلبنان ، ضمن مجموع الرسائل الكبرى.
188. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان – شيخ الإسلام ابن تيمية – المكتب الإسلامي ، ط: الخامسة ، 1401 هـ .
189. الفروق اللُّغوية – أبو جلال العسكري ، ت : حسام الدين القدس ، دار الكتب العلمية بلبنان ، 1401هـ.
190. الفصل في الملل والأهواء والنحل – علي بن أحمد بن حزم الأندلسي ت : محمد نضرود ، عبد الرحمن عميرة – مكتبة عكاظ ، ط: الأولى ، 1402هـ.
191. الفقه الأكبر بشرح ملا على القاري.
192. الفهرست – محمد بن إسحاق النديم ، ت : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة بلبنان ، ط: الأولى ، 1415هـ.
193. الفوائد – شم الدين ابن قيم الجوزية ، ت : محمد الخشت ، دار الكتاب العربية ، ط: الثالثة ، 1408 هـ .
194. في رحاب أسماء الله وصفاته العليا – محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى ، 1408 هـ .
195. القاموس المحيط – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي – مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط: الثانية ، 1407 هـ .

196. القلائد في تصحيح العقائد – أحمد بن يحيى المرتضى المعتزلي – ت : البيرنصري نادر – دار المشرق بيروت ، 1985م.
197. القواعد الطيبات في الأسماء والصفات - أشرف عبد المقصود ، أضواء السلف ، ط: الأولى ، 1416 هـ .
198. القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف – د. إبراهيم بن محمد البريكان ، دار الهجرة ، ط: الأولى ، 1414هـ.
199. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى – محمد صالح العثيمين – دار ابن القيم ، ط: الأولى ، 1406هـ.
200. القول السديد بحاشية كتاب: التوحيد لابن سعدي .
201. القول المفيد على كتاب التوحيد – محمد صلح العثيمنين ، ت : د. سليمان أبا الخيل ، ود. خالد المشيقيح ، دار العاصمة ، ط: الأولى ، 1415هـ.
202. الكافية الشافية مع شرحها لمحمد خليل هراس -دار الكتاب العربي-.
203. الكامل في التاريخ لابن الأثير.
204. الكامل في ضعفاء الرجال – عبد الله بن عدي الجرجاني ، ت : سهيل زكّار ، ويحيى غزّاوي ، دار الفكر ، ط : الثالثة ، 1409 هـ .
205. كتاب التوحيد لإمام محمد بن عبد الوهاب .
206. الكليات ، - أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، ت : عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى ، 1412هـ.
207. الكواشف الجلية عن معاني الواسطية – عبد العزيز المحمد السلمان – رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ، 1402هـ.
208. لسان العرب – جمال الدين محمد بن منظور (711هـ) – دار صادر بيروت .
209. لسان الميزان – أحمد بن حجر العسقلاني – دار الفكر ، ط: الأولى 1408هـ.
210. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة – أبو المعلي عبد الملك الجويني ، ت: د. فوقية محمود ، عالم الكتب ، ط : الثانية 1407هـ.
211. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة النهضية في عقيدة الفرقة المرضية – محمد بن أحمد السفاريني (1188هـ)، بتعليق عبد الرحمن أبا بطين ، وسلميان بن سحمان ، المكتب الإسلامي ، ط: الثانية ، 1405 هـ .
212. لوامع البينات في الأسماء و الصفات للرازي – الكتاب العربي 1404هـ.
213. الماتريدية دراسة وتقويمًا – أحمد بن عوض الله الحربي – دار العاصمة ، ط: الأولى ، 1413هـ .
214. الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات - للشمس السلفي الأفغاني ، مكتبة الصديق بالطائف ، ط: الأولى ، 1413هـ .

215. مجموع السنة لابن تيمية – مطابع جامعة الإمام.
216. مجموع الفتاوى جمع عبد الرحمن بن قاسم – مكتبة ابن تيمية بمصر.
217. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية – جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد ، بمطابع دار العربية بلبنان ، ط : الثالثة ، 1398 هـ .
218. المحصل - فخر الدين الرازي ، ت : د. حسين أتاي – مكتبة دار التراث ، ط: الأولى ، 1411هـ.
219. محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين للفخر الرازي– مكتبة الكليات الأزهرية.
220. مختصر الصواعق المرسلة – محمد الموصلي ، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى ، 1405هـ .
221. مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي – محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط: الأولى ، 1401 هـ .
222. المختصر في أصول الدين - القاضي عبد الجبار المعتزلي ، ضمن رسائل العدل والتوحيد ، ت: د. محمد عمارة ، در الشروق ، ط: الثانية ، 1408هـ .
223. المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد جمع عمارة.
224. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين - ابن قيم الجوزية ، ت : محمد حامد الفقي ، دار الرشاد الحديثة بالمغرب .
225. المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية – د. إبراهيم بن محمد البريكان ، دار السنّة بالسعودية ، 1413هـ.
226. مذاهب الإسلاميين – د. عبد الرحمن بدوي ، دار العلم للملايين ، ط: الثالثة ، 1983 م .
227. مذكرة التوحيد - للعلامة عبد الرزاق عفيفي -قدس الله روحه- المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط: الأولى ، 1403 هـ .
228. مسائل أبي داود للإمام أحمد.
229. المسائل الخمسون في أصول الدين – فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، ت : أحمد السقا ، المكتب الثقافي بالقاهرة ، ط: الأولى ، 1989 م .
230. المسائل المشتركة بني أصول الفقه وأصول الدين – محمد العروسي ، دار حافظ النشر والتوزيع ، ط: الأولى ، 1410هـ .
231. مسائل خلافية في النحو – أبو البقاء العكبري ، ت : محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي بلبنان ، ط: الأولى ، 1412هـ .
232. مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم لشيخ الإسلام ابن تيمية .

233. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، للعلامة أحمد بن يحيى بن فضل العمري (749هـ) مخطوط، عن الجامع لسيرة شيخ الإسلام جمع محمد عزيز شمس وعلي بن محمد العمران بإشراف العلامة بكر أبو زيد.
234. المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري – دار الفكر.
235. المستصفي من علم الأصول – أبو حامد الغزالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الثانية .
236. المسند - الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، ت : أحمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ط: الثالثة ، 1368 هـ .
237. مشكل الآثار – أبو جعفر الطحاوي – مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ، الطبعة الأولى ، 1333هـ .
238. مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم – أحمد بن الحسين الرصاص الزيدي ، ت : د. محمد كفافي ، جامعة بيروت العربية ، 1971م .
239. معارج القبول شرح سلم الوصول للحافظ بن أحمد الحكمي.
240. معالم التنزيل – الحسين بن مسعود البغوي ، ت : خالد العك ومروان سوار ، دار المعرفة لبنان ، ط: الثانية ، 1407هـ.
241. معالم التوحيد - مروان إبراهيم القيسي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط: الأولى ، 1410هـ.
242. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها – عواد بن عبد الله المُعتق ، الرشد ، ط: الثانية 1416هـ.
243. معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات لمحمد بن خليفة التميمي، الدراسة الأولى – د. محمد بن خليفة التميمي ، دار الحريري للطباعة بالقاهرة .
244. المعتمد في أصول الدين – أبو يعلي محمد بن الحسين الفراء ، ت : وديع حداد ، دار الشروق لبنان .
245. المعتمد في أصول الفقه – أبو الحسين محمد بن علي البصري ، ت : محمد حميد الله ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية دمشق ، 1384هـ.
246. معجم الأدباء – أبو عبد الله ياقوت الحموي ، دار المأمون بالقاهرة ، ط: الثانية ، 1355هـ .
247. معجم البلدان – شهاب الدين ياقوت الحموي ، دار صادر بيروت .
248. معجم المؤلفين – عمر رضا كحاله ، مؤسسة الرسالة بيروت .
249. معجم مقاييس اللغة – أحمد بن فارس بن زكريا ، ت : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط: الأولى ، 1411هـ .
250. معيار العلم – أبو حامد الغزالي ، شرح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: الأولى ، 1410هـ .

251. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للفخر الرازي –دار الكتب العلمية-.
252. مفتاح دار السعادة – شمس الدين ابن قيم الجوزية ، دار الكتب العلمية ، بلبنان .
253. المفردات في غريب القرآن – الحسين ب محمد الراغب الأصفهاني (502هـ) –- : محمد الكيلاني ، مكتبة البابي الحلبي بمصر ، 1381هـ.
254. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين – أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، ت : محمد محيي الدين ، مكتبة النهضة المصرية ، ط: الثانية 1389 هـ .
255. مقدمات ابن رشد – أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (530هـ) ، دار صادر بيروت .
256. المقصد الأسني لأبي حامد الغزالي-دار الكتب العلمية-.
257. الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني دار المعرفة بلبنان .
258. مناقب الإمام أحمد – أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، دار إحياء التراث العربي ، ط: الثالثة ، 1402هـ .
259. مناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله ووحدانيته « دراسة ونقدًا » - صالح بن حسين الرقيب ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود ، 1412هـ (مخطوط) .
260. منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية – شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، ت : محمد رشاد سالم ، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط: الأولى ، 1406هـ .
261. منهج ابن تيمية من الأشاعرة د. عبد الرحمن بن صالح المحمود.
262. منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى - خالد عبد اللطيف بن محمد نور ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط: الأولى ، 1416هـ .
263. المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل – أحمد بن يحيى بن المرتضى المعتزلي، ت : توما أرنلد ، طبعة بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الركن (1316هـ) .
264. المواقف في علم الكلام – عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي – مكتبة المتنبي بالقاهرة .
265. موسوعة الأسماء الحسنى – أحمد بن عبده الشرباصي ، ت : عبد المنعم النمر ، وعبد الستار زموط ، دار الجيل ، الثانية ، 1408هـ.
266. موسوعة فضائل سور وآيات القرآن لـ د. محمد طرهوني- ط. مكتبة العلم بجدة.
267. موقف ابن تيمية من الأشاعرة – د. عبد الرحمن المحمود ، الرشد بالرياض ط: الأولى -.

268. ميزان الاعتدال في نقد الرجال – محمد بن أحمد الذهبي - دار الفكر -.
269. النبوات-شيخ الإسلام ابن تيميَّة، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405هـ.
270. نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر – أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، - : محمد الراضي ، مؤسسة الرسالة ، ط : الثانية ، 1405هـ .
271. نشأة الفكر الفلسفي للنشار.
272. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني – دار الفكر1998-.
273. نقض أساس التقديس، المخطوط.
274. نقض المنطق لشيخ الإسلام ابن تيميّة ، ت : الفقي ، مكتبة السنّة المحمدية بمصر .
275. النقض على بشر المريسي عثمان بن سعيد الدارمي – الكتب العلمية-.
276. نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، نشر دار الكتب المصرية بالقاهرة ط. الأولى 1998 تحقيق د. فهيم شلتوت.
277. النهج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى – محمد بن حمد الحمود – مكتبة المعلا بالكويت ، ط: الأولى ، 1406هـ .
278. النونية لابن القيم ، مكتبة ابن تيمية بمصر.
279. النونية مع شرحها توضيح المقاصد لابن عيسى ، المكتب الاسلامي.
280. الوافي بالوفيات للصفدي .
281. وسطية أهل السنة بين الفرق – د. محمد باكريم محمد باعبد الله ، دار الراية بالرياض ، ط: الأولى ، 1415هـ.
282. الواسطية لشيخ الإسلام مع شرحها للهراس تحقيق السقاف دار ابن الجوزي.
283. وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان لأحمد بن خلكان دار صادر 1387هـ.

فهرس الموضوعات